

الأطباء الفقهاء

على مذهب الإمامية

تأليف

محمد بن علي بن إبراهيم الأختيائي

المعروف بابن أبي جهمود

من أعلام أئمة الدين

إشراف

السيد حسود الرضوي

تصنيف

الشيخ محمد الجعفوني

منشور في مكتبة آية الله العظمى الخميني الشيرازي



32101 023669243

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

JUN 15 2008



Ahsāʾ

هدية دائرة مصادرات
فرع مكتبتي بومين النزل



کتابخانه ملی و اسناد
جمهوری اسلامی ایران

مخطوطات
مکتبه آية الله المرعشي العامة
(٣٦)

الأقطاب والفقيهية

على مذهب الإمامية

تأليف:

محمد بن علي بن إبراهيم الأحمسي

المعروف بابن أبي جهمور

من اعلام المستنار التاسع

إشراف
الشيخ محمد محمود المرعشي

تحقيق
الشيخ محمد الحنون

(Arab)

KBL

.A372

1989

لمنه قوال للعلماء

- * كتاب : الاقطاب الفقهية على مذهب الامامية
- * تأليف : ابن أبي جمهور الاحمسي
- * تحقيق : الشيخ محمد الحسون
- * نشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم
- * طبع : مطبعة النخيل - قم
- * التاريخ : ١٤١٠ هـ ق
- * العدد : (١٠٠٠) نسخة
- * الطبعة : الاولى
- * السعر : ريال



32101 023669243

1483 1/1/96

المقدمة

الى السبط الاول ، والامام الثاني

الى المقتدى الثالث ، والذكر الرابع

الى شبيه رسول الله (ص) ، وريحانة

الى سيد شباب اهل الجنة

اليك يا مولاي يا ابا محمد الحسن بن علي (ع)

اهدي هذا الجهد المتواضع

راجيا نظرة قبول

محمد الحسون

(مقدمة التحقيق)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

اللهم بي أحمدك على ما أنعمت به علينا من المعظم العظم ، وشكرك على ما
أوليتنا به من بحيرت الحسام . وصل اللهم على سيد البشر محمد لمصطفى ،
وعلى آله الميامين لأظهر عنهم السلام .

وبعد ، بين يدك عزيزي القاريء كتاب « لأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية »
تأليف العالم الحليل والحكيم المتكلم ، المحقق المدقق من أبي جمهور الأحسانى
« رصود الله تعالى عليه » وهو مرتب على أقطاب في بيان قواعد الأحكام الفقهية
بغير قواعد الشهيد ، لكن هذا أوجز منه . جمع فيه مؤلفه الفروع وآحادها
ودلائلها بأسلوب لطيف ومتين .

أنفه بعد كتابه « عوالي اللآلى » حيث قال في المقدمة : ولما وفق الله الكريم
بلطفه العميم لاتمام كتاب « عوالي اللآلى » الحديثية على مذهب الإمامية احسب أن
أنعمه برسالة في الأحكام الفقهية ولوطائف الدنية ، جامع بين الفروع وآحادها ،
حديثة لمساتها ودلائلها ، معلمة للطالب الراغب بكيفية الاستخراج ، ومعرفة له
بطريق الاستنتاج على سبيل الإيجاز والاختصار ، خالية عن الاسهاب والاكثر سميتها

به « الأقطاب العقبية على ملهيب الامامية » ومن الله أسأل التوفيق والسداد ، والأرشاد الى المراد ، والامداد بالاسعاد انه علم ما يشاء قدير .

حياة المصنف (*)

اسمه ونسبه وولادته :

هو الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين أبي الحسن علي بن حاتم الدين ابراهيم ابن حسن بن ابراهيم بن أبي جمهور الهجري الأحساني . هذا ما ذكره أكثر من ترجم للمصنف .

وذكره الحر العاملي في موضعين من كتابه أمل الأمل :

الأول : قال : محمد بن أبي جمهور الأحساني ، ويأتي في ابن علي بن ابراهيم

(*) انظر ترجمته في : احاره لامر عبد ليقي للسيد بحر العلوم ، الاجارة بكبيرة للسيد عبد الله الجزائري النوري ، ١٨٠ - ٤٧ ، لاعلام بحير الدين الزركلي ، ٢٨٨٠٦ ، أعيان الشيعة للسيد محسن الامين ، ٩ - ٤٣٤ ، أمل الأمل للحر العاملي ، ٢٥٣ و ٢٨٠ ، بصاح لمكون للعداوي ، ١ - ٦٠٦ ، ٢ - ١٥١ و ٢٧ و ٣٢٨ وغيرها ، تنقيح معادن الشيخ عبد الله لمعاني ، ٣ - ١٥١ ، روضات الحديث للحواري ، ٧ - ٢٦ ، رياض العلماء للافندي ، ٦ - ١٣٠ ، باب الكنى ، ربيعة الادب للشيخ محمد علي لتبريزي المدرس ، ٢١٥٠٥ ، الفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي ، ٣٨٢ و ٥٥٤ ، الفوائد المذنية للاستراهادي : الفائدة السبعة ، كشف الظنون لمجاحي حصة ، ٢ - ١٩٢٨ ، الكنى واللقاب للشيخ عباس القمي ، ١ - ١٨٣ ، لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف لبحراني ، ١٦٦ ، محاضرات مؤمن للعلامة القاضي نور الله الشوشتری ، ١ : ٥٨١ ، مستدرك الوسائل للشيخ النوري ، ٣ - ٣٦١ و ٤٠٥٩ ، معجم مؤلفي الشيعة لعلي نقض الكنى : ١٥٠ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، ١٠ - ٢٩٩ ، هدية المعارف للسيد العدوي ، ٢٠٧ : ٢ .

وهو الأصح^(١).

الثاني : محمد بن علي بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحصاوي، فاضل محدث له كتب ، تقدم في محمد بن أبي جمهور ، وما هنا أنت^(٢) .
وذكره المحدث اليسابوري في موضعين أيضاً :

الأول : محمد بن الحسن بن علي بن حاتم الدين بن ابراهيم بن الحسن بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحصائي

الثاني : محمد بن علي بن ابراهيم بن أبي جمهور الأحصائي^(٣) .
وقال العلامة الفاضل نور الله الشوشتری في مجالس المؤمنين . محمد بن علي بن ابراهيم بن أبي جمهور للأحصاوي^(٤) . وهذا خطأ واضح ، ما من المؤلف او نصيف من الناسح ، والصحيح الأحصائي

وهي رياض العلماء . ابن جمهور الأحصاوي ، وقد يقال : ابن أبي جمهور ، ويقال في هذه النسب الأحصائي ايضاً ، ويقال تارة لأحصائي وللحصائي تارة ، لكن قال في تقويم ليلد : انه الأحصاء بفتح الهمزة وسكون الهاء وفتح السين وفي آخرها ألف : وهي بلدة في جزيرة العرب ، ذات بحيل كثيرة ومياه جارية ومدينتها حارة شديدة الحرارة .

والأحصاء في البرية وهي عن القطيف في العرب تبليد الى الجنوب على نحو مرحلتين ، وبحيلها بقدر محوطة دمشق مستدير عليها . ولاحصاء جمع حمى وهو رمل يعوص فيه الماء حتى اذا صار الى صلالة الأرض امسكته .

(١) مثل لامل ٢ : ٢٥٣

(٢) أمس لامل ٢ : ٢٨٠

(٣) روضات الجنات ٧ : ٣٦ .

(٤) مجالس المؤمنين ١ : ٥٨١ .

وبين الأحساء والعمامة مسيرة أربعة أيام ، واهل الأحساء والتقطيع محملون
التمر الى الحرج^١ وادي اليمامة ويشرون بكل راحلة من التمر راحلة من لحظة^٢

نشأته وحياته وما قبل فيه :

ولد الشيخ لاحساني في منطقته الأحساء ، ودرس فيها وتوفى عنى اقرانه وبال
قصب المسق في دراسته ، ثم سافر الى العراق وحضر عند علمائها خصوصاً الفاضل
شرف الدين حسن بن عبد الكريم الفنتال .

وفي سنة ٨٧٧ هـ ذهب لحج بيت الله الحرام ورياره ثمة البقيع عليهم السلام
من طريق الشام ، وفيها بقي مدة شهر واحد في خدمت شيخ الاسلام علي بن هلال
الحريزي في مدينة كرك كوكج ، وفي حلال هذا الشهر استعاد كثيراً من هذا الشيخ
الحليل وأحد مه اصناف المعارف الاسلامية .

وبعد أداء الحج والرياره رجع الى دياره وبقي فيها مدة قصيرة ، ثم سافر
الى العراق لريارت العتبات المقدسة ، ومن ثم توجه الى حراسان لريارة الامام
الرضا عليه السلام وفي الطريق نف رسالة في اصول الدين اسمها راد المسافرين .

وفي مدينة مشهد المقدسة كان بصحنه لسيد محسن الرضوي العمي ، وفي
سنة ٨٧٨ هـ وبالتماس منه شرح هذه الرسالة وسمى شرحه هذا بكشف الراهبين .
وفيها ايضاً جرت مصادفته مع الفاضل الهروي في موضوع الامامة حيث قد
فيها بعد الحمد والصلاة . اني كسب في سنة ثمانون وسبعين وثماني مائة مجوراً
لمشهد الرضا عليه السلام ، وكان مرني مصرل السيد الاجل والكنهف الاطل محسن
اس محمد الرضوي العمي ، وكان من عيان اهل مشهد واشرفهم ، بارراً على اقرانه

(١) لخرج موضع بالسمه الصحاح ١ : ٩٠٣ .

(٢) رياض العلماء ٦ : ١٣٠ .

بالعلم والعمل .

وكان هو وكثير من اهل مشهد يشتغلون بمي في علم الكلام والفقه ، فأقما على ذلك مدة ، فورد عليا من العراق حال السيد محسن ، وكان مهاجراً بالهراة لتحصيل العلم فقال : ان السب في ورودي عليكم ما طهر عبدنا بالهراة من اسم هذا الشيخ العربي المجاور بالمشهد وطهور فصله في العلم والآدب ، فقدمت لاستفيد من فوائده شيئاً ، وحلني رجل من اهل كنج ومكران ، ولكنه قريب من ستين سنة منوط بالهراة مصاحباً لعلمائها يطلون من العلم ، وقد صار الان مبرزاً في كثير من العنود مثل العربية واصول الفقه وغير ذلك ، وهو عامي المذهب ، وله معادلات مع اهل المذاهب وقوة الرام الحصوص في الجدل فقد سمع يذكر هذا الشيخ العربي فحاء لقصد ربارة الامام الرضا عليه السلام ، وقصد ملاقة هذا الشيخ والجدال معه ، وهذا على الأثر يقدم عدأ او بعد عد فما انتم قائلون ؟

فأشار الي السيد بما قاله حاله مستظلاً لرأيي وقال : اذا قدم هذا الرجل فبادره بكون صيغاً لنا لانه قدم مع خالي وحالي صيف لب ، وما يحسن لنا ان نصيف احداً المتصايين وترك الآخر ، واذا حضر مجلس الصيغة التقى معك وتحصل المحادثة بيكما ، لانه ما اتى الا لهذا العرص فما انت قائل ، أتحب ان تلاقيه وتجادله ، او لا تحب ذلك فتحال في رده عنا ؟

فقلت : استعين بالله على جداله وارجو أن يقرره الحق بطلحه ويعينه سورة ، فقال السيد : ذلك هو مراد الأصحاب ومقصود الأحباب .

ولما كان بعد مجيء حال السيد قدم الهروي الى المدرسة وعلم السيد وحاله نزوله ، فمضيا اليه وجاء به الى المنزل وأصافوه ، وعملوا وليمة حصروا فيها جميع لطللة وجماعة من الاشراف والسادات ، وحصل بيبي وبنيه ملاقة في منزل السيد أطال الله بقاءه ، فجادلت معه في ثلاثة مجالس .

المجلس الأول كان في منزل السيد يوم الصيافة محصره الطاية والأشراف ،
 وكان أول ما تكلم به بعد التهئة أب قال . ما شبح ما اسمك ؟
 قلت : محمد .

فقال : من أي بلاد العرب ؟

قلت : من بلاد لهجر المشهور بالأحساء أهل العم والدين .

فقال : أي شيء مذهبك ؟

قلت : سألتني عن الاصول أو الفروع .

فقال : عن كليهما .

فقلت . أنا مذهب في الاصول فما قام لي الدليل عليه ، وأنا في الفروع فلي
 وفقه مسوب الى أهل البيت عليهم السلام .

فقال : اراك امامي المذهب ؟

قلت . نعم ، أنا امامي لمذهب فما تقول ؟

فقال . ان الامامي يقول : ان علي بن أبي طالب عليه السلام امام بعد رسول
 الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بلا فصل .

فقلت : نعم ، وأنا أقول ذلك .

فقال : أقم الدليل على دعواك .

قلت . لا احتاج الى اقامة الدليل على هذا المدعى .

فقال : لم ؟

قلت : لأني لا نكر امامة علي بن أبي طالب أصلاً ، بل أنا وأنت متفقان على
 أنه امام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولكن أنت تدعي الوساطة بينه وبين
 الرسول ، وأنا أنفي الوساطة ، فأنا ناف وأنت مثبت فاقمة الدليل عليك ، اللهم
 إلا أن نكر امامة علي أصلاً وتقول انه ليس بامام أصلاً ورأساً فتحرق الاجماع ،

فيلزمني حيثُ إقامة الدليل عليك .

فقال : اعود بالله ما تُكر امامته ولكن أقول انه الربيع بعد الثلاثة .

فقلت : ادا أنت تحتاج الى إقامة الدليل على دعوك لأبي لا توافقك على اثبات هذه الوسائط .

فصحك الحاضرون من الأشراف والطلبة ، وقالوا : ان العربي لمصيب والحق احق بالاتباع ، انتك مدعي وهو منكر ، والممكر لا يحتاج في اثبات دعواه الى البينة .

فلما ألزمه قال : الدلائل على مدعاي كثيرة .

فقلت : أريد واحدة منها لأخبر .

فقال : الاجماع من الامة على امامة أبي بكر بعد الرسول بلا فصل ، وأنت لاتنكر حجية الاجماع .

فقلت : نعم أسألا أنكر حجية الاجماع ، ولكن أقول : ما تريد فيه ، لأن بالاجماع الاجماع من كثرة العاقل بذلك في هذا الوقت ، أو الاجماع الحاصل من أهل الحل والعقد يوم موت الرسول ؟

ان أردت الأول فلاحجة فيه ، لأن المحالف موحود ، والكثرة لاحجة فيه بص لقرآن ، لأنه يقول . « وقليل من عبادي الشكور » ولم ترل الكثرة مدمومة من كل الأمور حتى في القتال قال الله تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » .

وان أردت الثاني فلائحته طريقتان : طريق على منهبي ولا يلزمك ، وهي أن لاجماع عندنا اما يكون حجة مع دحول المعصوم . . . الى أن قال : وطريق على منهبيك وهي أن الاجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد من امة محمد صلى الله عليه وآله على أمر من الأمور .

وهذا المسمى لم يحصل لأبي بكر يوم السقيفة ، بل كان عصلاء الأصحاب وردهم وعلمائهم وذو الأقدار منهم وأهل الحل والعقد عيباً لم يحضروا معهم السقيفة بالاتفاق ، كعلي وأبيه ، والعباس وابنه عبدالله ، والزبير ، والمقداد ، وعمر ، وأبوذر ، وسلمان ، وجماعة من بني هاشم وغيرهم من الصحابة كانوا مشتغلين بنجهر النبي صلى الله عليه وآله ، ورأى الانصار فرصة باشتغال بني هاشم فاجتمعوا الى سقيفة بني ساعدة لأصانة الرئي . . . الى آخر ما ذكره من السؤال والجواب . وما افهم به ذلك الناصب الحامط طريق الصواب^(١) .

وقد اثيرت حول ابن أبي جمهور الأحسائي شبهات عديدة ، جمعها ورد عليها آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام طه » في رسالة سماها « الردود والنقود على الكتاب ومؤلفه والاجوبة الشافية الكافية عهما » وطبعت هذه الرسالة في مقدمة كتاب عوالي .

قال : وأما لنقود المتوجهة الى صاحب الكتاب - عوالي اللاليء - فأمور : منها : انه كان من الغلاة .

ومنها : انه كان من العرقاء والصوفية .

ومنها : انه كان من الفلاسفة .

ومنها : أنه كان متساهلاً في النقل ، لأنه يقل في كتبه ما وجدته من الأحبار أينما كان .

ومنها : انه كان أحمقياً .

ومنها : أنه كان غير متثبت وغير صابط في النقل ، الى غير ذلك من وجوه

الاعتراض والتوبيهات .

ثم احاط السيد المرعشي حفظه الله على هذه الاشكالات قائلاً :

أما اسناد العلو اليه فأنت حبير بأن هذا توهم لا اعتداد به ، وهو محاب عنه

فقد وجد

« شخص . قد جمع في ربر الحديث ، فانه قل ما يوجد كتاب لم يذكر فيه سد من هذه الاحبار الموهمة للعبور ، فلو جاز هذا الاسناد في الدين لكان هذا السد متوجهاً الى مؤلفي تلك الربر والاسفار أيضاً .

فان كل وجه الاسناد الى ابن أبي جمهور غير ما في كتاب العوالي ، مرجعوا الى سائر تأليفه من المحلي والدرر العمادية والاقطاب والتعليق على اصول الكافي وتعليق على الفقيه وغيرها من آثاره الممتعة ورشحات قلمه الشريف . فما يقول المعترضون في حق كتب هذه العلماء فيقولوا في حق هذا الشيخ كذلك .

وأما الحل : فلم أر في كلماته ما يشعر بذلك سوى نقله ددراً بعض الروايات الموهمة للعلم ، أو بعض خطابات له لأمر المؤمنين وأولاده الطاهرين بعونه : « وهم أمتي قلتي وبهم اتوجه الى الله » وأمثال هذه الكلمات التي شاع بحطاب بها بين الرعاء ، ومن دونهم في كل قوم ورصد وبكل لسان .

أفلا ترى في المسأآت المدرسية قول المشتبس « قبه گها » ، ونحوها من العبارات المعمولة في المحاورات وخطابات الاساء الى الاءاء ، وصرف نقل الرواية هل يدل على العوم مع كون الرواية ذات محامل قريبة وبعيدة ؟ حاشا وكلا .

وأم كونه من الصوفية : فمسة هذه نصيفة لي الرجل لبري ، مما نسب له وطلم في حقه . والفرق بين العرف والتصوف عبر حفي على المحققين ، فحيث تدلك الكلمة والنسبة قريبة بلا مزية .

وأما نسبة الفسقه اليه : فغير صائر أيضاً ، اد الفسقة علم عقلي برع فيه عدة من علماء الاسلام كشيخنا المعيد ، واشرف المرتضى ، والمحقق الطوسي ، والعلامة الحلي ، والسيد الداماد ، والفاضل السرواري ، والمولى علي الموري والمولى محمد اسماعيل الحواحي الاصعهايي ، وشيخنا الهائي ، والسيد محمد

السرواري المشتهر بميرلوحى جد الثاب المحاهد السيد محتبى الشهير بالسواب
 لصقوي، والقاصي سعيد القمي، والمتأله السرواري، وصدر المتألهين الشيرازي
 والمحدث الكاشاني، وغيرهم الذين جمعوا بين العلوم العقلية والعقلية، وهم في
 أصحابا مات ولوف، وعلم كل شيء حير من جهة. فان كان ذلك شيناً فيتوجه
 النقد اليهم أيضاً مع أنهم يمكن شامخ في العلم والعمل، والرهذ والورع والتقى
 ولايستلزم العلم شيء الاعتقاد به وعقد القلب عليه، حراهم الله عن الدين خيراً.
 وأما اسناد التساهل اليه في المثل: فهو ارراء في حق هذا الرجل العظيم،
 ويظهر ذلك لمن احال النصر ودقق النظر في مشيخة هذا الكتاب.

وما كونه اجبارياً فهو خلاف ما يظهر من كلماته في بعض كتبه، كما هو غير
 مستور على من راجع لى آثاره، وبدوا له أن المؤلف كان مذاقه متوسطاً بين
 الاصولية والاختبارية.

ثم على فرض كونه اجبارياً فذلك غير مصر بحجة مقولانه بعد الاطمينان
 بالصلور كما ذكرنا، والا فيتوجه النقد الى عدة كثيرة من أصحابا الاعظم كشيوخ
 الكليني، والصدوق، وصاحب قرب الاساد والاشعيات، وصاحب المحارو لوسائل
 والوافي والحقائق وغيرهم.

وه لا فرق بين الاحصارية لافي أمور قليلة كمحبة طواهر الكتب، هم
 ماورها ونحو مشوها، واجراء الرأه في الشهادات البدوية التحريمية، هم نافون
 ونحو مشنون، وفي افعال الماء القليل، فان اكثرهم ذهبوا الى عدم الاعمال
 والاكثر الى الاعمال، ومتجسية لمنحس اكثرهم على عدمها واكثرنا على
 ثبوتها، ووقوع التحريف فان اكثرهم ذهبوا الى الوقوع واكثرنا وهم لمحفظون
 الى العدم، وهكذا.

ومن رام الوقوف على تلك الفروق فليراجع الى كتاب الحق المبين في الفرق

بين لمجهدين والاحباريين لشيخنا العلامة الاكبر الشيخ جعفر صاحب كشف
الغطاء .

وأما كونه غير مثبت وغير صابط ، ولعمري انه اساد شيء الى من هو يرى
مما نسب اليه ، فمن أين نسب كونه غير صابط ، وهامى كتبه ورشحات نفسه السيال
الجوال ، فليراجع حتى يظهر الحق .

اطراء العلماء له :

مدح ابن أبي جمهور الاحساني كل من ذكره وترجم له ، وان كان البعض
مهم قد قدح في بعض حواش حياته وتصرفاته أو بعض كتبه ، ونحن نذكر هنا
بعضاً ممن مدحه واطراءه :

قال لحو نسري عنه في الروضات : هو الشيخ العاقل المحقق ، والحبر
الكامل المدقق خلاصة المتأخرين^(١) .

وذكره الحر العاملي في أمل الامل في موضعين قائلاً : كان عالماً فاضلاً راوية
له كتب منها عوالي اللآلي^(٢) .

وقال المحدث البسابوري عنه : منكلم فقيه صوفي له كتب ، منها كتاب
المجلي جمع فيه بين الكلام والتصوف ، وعوالي اللآلي^(٣) ، ورسالة المناظرة^(٤) .
وفي لؤلؤة البحرين قال الشيخ يوسف المحراني عنه : كان فاضلاً مجتهداً
متكلماً^(٥) .

وقال عنه العلامة القاسمي بورائقه الشوشتري: صيت فضائله معروف ومشهور

(١) روضات الجنات ٧ : ٢٦ .

(٢) أمل الامل ٢ : ٢٥٣ - ٢٨٠ .

(٣) نقله عنه الحواسري في الروضات ٧ : ٣٢ .

(٤) لؤلؤة البحرين ١٦٧ .

بين الجمهور ، وهو في عداد المجتهدين الامامية ، وفنون كمالاته خارجة عن حد
الاحصاء^(١)

وفي خاتمة المستدرك قال الشيخ الموري عه . الشيخ الجليل العقيه العارف
النبيل^(٢) .

وقال عه السيد حسين الفرويني في مقدمات شرح الشريعة : فاصل جامع
بين المحقول والمنقول ، راوية للاختيار^(٣) .

وفي رياض الطماء عبر عه بالعبه الحكيم المتكلم المحدث الصوفي المعاصر
للشيخ علي انكركي^(٤) .

وفي ربحانة الادب : عارف رسالي محقق مدقق حكيم كامل متكلم فاصل
محدث متبحر ماهر^(٥) .

وقد عه لشيخ عباس القمي في الفوائد الرصوية والكنى والانتدب : عارف
عالم حكيم متكلم محقق مدقق فاصل محدث خبير مسحر ماهر صاحب كتاب
حوالي اللالي^(٦) .

مؤلفاته -

١ - اسرار الحق : فرع من تبينه سنة ١٩٠١ هـ ، وطبع ضمن كتابه المعجبي سنة

(١) مجالس المؤمنين ١ : ٥٨١ .

(٢) مستدرك الوسائل ٣ : ٤٠٥ .

(٣) نقله عنه في مستدرك الوسائل ٣ : ٣٦٢ .

(٤) رياض الطماء ٦ : ١٤ .

(٥) ربحانة الادب ٥ : ٢١٥ .

(٦) لفوائد رصوية ٣٨٢ و ٥٥٤ ، الكنى والانتدب ١ : ١٨٣ .

١٣٢٤ هـ ١٠

٢ - الاقطاب العقوبة : وهو الكتاب الذي بين يديك .

٣ - شرح معين لفكر في شرح الباب الحادي عشر : وقد ذكر فيه تمام معين الفكر من أوله الى آخره بعنوان الاصل ثم شرحه بعنوان الشرح ١٠ .

٤ - قيس الافتداء أو لاهتداء في شرائط الافتاء والاستفتاء : كما صرح به في اجارته لكبيره للشيخ محمد بن صالح العروي ، وفيه مباحث الاجتهاد والتقليد ، وهو كتاب كبير مفيد فرغ منه في ٨٨٨ هـ ١٢ .

٥ - كاشف الحال عن احوال الاسدلال : وهو في بيان طريق الاستدلال على التكاليف الشرعية وكيفية أخذها من الاصول الدينية . كتبه للمسيد محسن الرضوي وهو من كتب اصول الفقه .

وقد عمر عنه العاملي في أمل الامل برسالة في العمل بأحبار اصحابنا

واستظهر في الروايات أن مؤلفه من الأحباريين ، واعتبر من عليه لشبح النوري في خاتمة المستدرك بما رأى من نسخته .

فرع منه في مدينة مشهد المقدسة يوم الجمعة ٣ ذي القعدة سنة ٨٨٨ هـ ١٤ .

٦ - كشف الراهبين في شرح زاد المسافرين : في اصول الدين ، كتبه بمشهد الرضا عليه السلام بالتماس نليده الامير محسن بن محمد الرضوي في ٨٧٨ هـ ١٥ .

٧ - رسالة في لزوم العمل بأحبار الاصحاب في هذا الزمان : وقد عمر عنها

(١) الدريفة ٢ : ٤٣ رقم ١٧٠ .

(٢) الدريفة ١٤ : ٧٣ رقم ١٨٠٣ .

(٣) الدريفة ١٧ : ٣١ رقم ١٨١ .

(٤) الدريفة ١٧ : ٢٤٠ رقم ٧٣ .

(٥) الدريفة ١٨ : ٢٢ رقم ٤٨٥ .

في الأمل برسالة العمل بأحبار اصحابنا^(١)

٨ - المحلي لمرآة لمحي : وهو شرح لكتابه مسالك الأفهام في علم الكلام فرع منه في أواخر حمادي الثانية سنة ٨٩٥ هـ بالمشهد الغروي العلوي المرتضوي^(٢) .

٩ - مسالك الأفهام في علم الكلام ، ويعبر عنه بمسلك الأفهام ، كما صرح به في اجارته^(٣) .

١٠ - المسالك الجامعة في شرح الرسالة الألفية الشهدية ، كتبها في جامع الكوفة أيام اعتكافه بالمسجد سنة ٨٩٥ هـ^(٤) .

١١ - معين الفكر في شرح الباب الحادي عشر : ذكره في جازته للشيع محمد صالح الغروي^(٥) .

١٢ - مطرة ابن أبي حمهور مع الفاضل الهروي العامي في المشهد الرضوي في مجالس ثلاثة في مسألة الإمامة^(٦) .

١٣ - شوالي اللاليء العزيرية في الأحاديث الدينية^(٧) ، وهو كتاب مشهور ومعروف ، قام أحد الفضلاء بتحقيقه وطبعه .

١٤ - درر اللاليء العمادية في الأحاديث الفقهية : وهو من مآخذ مستدرك لوسائل . وقد تمسحوا في التعبير عنه ، فعبر عنه أحر بالأحاديث الفقهية ، وسماه

(١) الدرر ١٨ : ٢٩٩ رقم ٢٠٦ .

(٢) الدرر ٢٠ : ١٣ رقم ١٧٢٦ .

(٣) الدرر ٢٠ : ٣٧٨ رقم ٣٥١٧ .

(٤) الدرر ٢٠ : ٣٧٩ رقم ٣٥٢١ .

(٥) الدرر ٢١ : ٢٨٦ رقم ٥٠٩٧ .

(٦) الدرر ٢٢ : ٢٨٥ رقم ٧١٢٤ .

(٧) الدرر ١٦ : ٧١ رقم ٣٥٤ .

المجلسي عند ذكر مآخذ النجار بشر اللالي ، وتبعه صاحب الرياص و لمفايس ،
وأما صاحب الروصات مع رؤيته معطده الأول الى الحج سماه اللالي لعربية^(١)

اساتذته وشيوخه :

- ١ - والده الشيخ علي بن ابراهيم لأحساني .
- ٢ - الشيخ علي بن هلال الجزائري .
- ٣ - الشيخ حسن بن عبدالكريم القتال العروي .
- ٤ - الشيخ حرز الدين الأوإلي .
- ٥ - السيد محمد بن السيد شهاب الدين أحمد الموسوي الحسيني
- ٦ - لشيخ عبدالله بن علاء الدين فتح لله بن رصي الدين لواعظ القمي .

تلامذته والراوون عنه :

يروى عنه السيد محسن بن السيد محمد الرصوي المشهدي ، هذا مذكره كل
من ترجم حياة لشيخ الأحساني واتفق عليه أصحاب كتب التراجم والسير .
وفي روصات الحيات قال الحوائساري : وفي بعض جارات شيخنا المحدث
العارف المتأخر الشيخ أحمد بن زين الدين الحراي رواية الشيخ علي بن عبدالعالي
المشتهر بالمحقق الثاني عنه ، كما عن شيخه الشيخ علي الجزائري .

وفي بعض المواضع ابصال رواية السيد محمد بن السيد موسى الاحساني
اندي يروي عنه المولى عطاء الله الاملي الذي يروي عنه السيد المحقق الحسين
ابن الحسن الموسوي الذي هو أيضاً احد مشايخ السيد حسين بن السيد حيدر الدملبي

المشهور عن ابن أبي جمهور المذكور، وكأنه اشتباه في الرواية له كما قد عرفتها بالرواية عنه كما لا يخفى^(١).

وفي الكنى والألقاب قال الشيخ عباس النقي : وأحار ابن أبي جمهور السيد محسن الرضوي رضي الله عنه، وأحار الشيخ ربيعة بن جمعة، والسيد شرف الدين محمود لطافاني، والشيخ محمد بن صالح الحروي لحلي وقال في بعض أحاراته بعد لتوصية برعاية لعلم ولقيام بخدمته ولخدم في طلبه وكثرة الدرس والمداكره والحفظ وعدم الابتكال عسى جمعه في الكتب :

فإن لمكتب آتت تعرفها النار تحرقها والماء يحرقها

واللبث يمزقها واللص يسرقها

وأوصيك بما يتفق باسنادك ومعلمك وهو أن تعلم أولاً أنه دليلك وهاديت ومرشدك وفائدك، فهو آت الحقيقي والمولى لمعوي فقم بحقه كل القيام، وبوجه بذكره بين الأنام، وكن مطيعاً لأمره وبهيبة لما قال سيد العالمين صلى الله عليه وآله : « من علم شخصاً مسألة ملك رقه » فبيل له : أيبعه ؟ قال : « لا ولكن بأمره وبهياه » .

وقد ورد رعايته حقوق الشيخ وهي : إذا دخلت مجلسه فقم باسلام وحضه بالتحية والاكرام وتجلس ابن انتهى بك المجلس وتضم مجلسه فلا تشاور فيه أحداً، ولا ترفع صوتك على صوته، ولا تعتب أحداً بحضرته. ومنى سئل عن الشيء فلا تجب أنت حتى يكون هو الذي يجيب . وتقبل عليه ونصمي الى قوله وتمتد صحنه ولا ترد قوله ولا تتكرر السؤال عند صجره ولا تصاحب له عدواً ولا تعددي له ولياً وإذا سأله عن شيء فلم يجبك فلا تعد السؤال .

وتعوده إذا مرض ، وتسال عن حمره إذا عاب ، وتشهد جنازته إذا مات .

فاد، فعلت ذلك علم الله انك اما قصدته لتستفيد منه تقرباً الى الله وطلباً لعرصاته،
واذا لم تفعل ذلك كنت حقيقاً أن يسلبك الله العلم وبهاءه ، وهذه وصيتي اليك
والله وكيل عبيك وهو حسي وعم الوكيل^١ .

وفاته :

لم أجد - ومن خلال مطالعتي الفاصرة لكتب التراجم والسير - من يحدد
وفاة ابن أبي جمهور لأحساني ، الا أن الاكثر اتفقوا على انه مات في أوائل
القرن العاشر ، ولعله في العقد الاول منه .

وفي ربحانة الأدب : أنه توفي بعد عام ٩٠١ هـ^٢ .

وفي القرية : أنه كان حياً سنة ٩٠١ هـ^٣ .

وقال الرزكلي في الاعلام : أنه توفي حدود سنة ٨٨٠ هـ .

وفي كشف الظنون وهدية العارفين ومعجم المؤلفين : انه توفي بعد سنة

٨٧٨ هـ^٤ .

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

١ - المسحة الخطية المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد

المرعشي النجفي « دام طله لوارف » كتبها بخط النسخ محمدرضا بن أبي القاسم

(١) لکنی و لاف ١ ١٨٣

(٢) ربحانة الادب ٥ : ٢١٥ .

(٣) ادريبه ١٣ - ١٢٣

(٤) كشف الظنون ٢ ١٩٢٨ . هدية العارفين ٢٠٧٠٢ . معجم المؤلفين ١٠ - ٢٩٩

في يوم الثلاثاء من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ ، وهي مذكورة في فهرس المكتبة ٩ : ١٨٠ تحت رقم ٣٣٩٤ ، وقف في ٨٧ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٥ سطر ، حجم الورقة ٢١ في ١٥/٥ سم . وقد رمر بها لها بالحرف « ش » .

٢ - السحرة الخطية المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام ظلّه الوارف » ، مذكورة في فهرسها ١٠ : ٥٢ تحت رقم ٣٦٥٩ ، وهي بسط المستعيق ، وعناوينها بسط السح ، وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، وقد سقطت من آخرها عدة أوراق ، وتحتوي على نصيحات في الحواشي تقع في ١٣٩ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٩ من ، حجم الورقة ١٩ في ١٢ سم ، وقد رمر بها لها بالحرف « ش ١ » .

٣ - السحرة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة تحت رقم ٧٣٥٨ ، تأريخها سنة ١٢٤٤ هـ ، وهي بسط السح ، وتحتوي على ٤٣ ورقة وكن ورقة تحتوي على ٢١ سطر ، وحجم الورقة ٢١ في ١٥ سم . وقد رمر بها بالحرف « ض » .

مهجية التحقيق :

عتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب طريقة التلخيص بين السح الخطية الثلاث التي مر وصفها ، فقابلت بعضها ببعض الآخر ، وثبت الصحيح أو لأصح في المتن ، وشرت إلى الاختلاف في الهامش ، ويهد يكون قد حصصا على من عار عن الأخطاء ان شاء الله تعالى .

ثم قمت بتحرير ما يحتاج إلى تحرير - وان كان قليلا ، لان الكتاب ليس استدلالياً - من آيات وأحاديث وأقوال ، وأوضح الكلمات اللغوية الصعبة ، ثم عملت فهرس فنية للكتاب .

شكر وتقدير :

وفي الختام أقدم جزيل شكري وتقديري لسماحة حجة الاسلام الأستاذ المحقق السيد احمد الحسيني ، الذي ارشدني الى هذا الكتاب وحثني على تحقيقه . كما واشكر ادارة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي الحلي « دام ظلہ الوارف » المتمثلة بسجله سماحة حجة الاسلام السيد محمود المرعشي ، على طبعها لهذا الكتاب وفقاً لله وإياهم لأحياء تراث أهل البيت عليهم السلام .

محمد الحسنون

١٥ محرم الحرام ١٤١٠ هـ

مدينة قم الطيبة

بعض الشوك في الماء وقسمه لعمى في بعض الاشياء المذنب لعمى لو طلب قسمه
 كل على حقيقة احدى الحروف خذنا في الشوك اذا سبكت قسمه على سواد لم
 نضع قطعا ولو حثرت تبغوه هذا المنظر ولو امكن غير المنظر و
 في ابياد وازنك والاسفي انظر هذه الحروف ان لم حثرت الى رد
 ومعد في سبب اسباب والامعة والعمى في الاشياء المذنب بالعمى في
 قسمها احياء في الاثرف في في الدنيا وحثرت الماء في الماء اذا لم
 لذيها في بعض بعض قسمه احياء واذ في قسمه حثرت
 في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

في الماء في بعض الحثرت

(الحق سبحانه وتعالى) في قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَشْكُرُونَ"

بهم در از سر زخم ایامیست که در خطایک با کون
 بستند لا رفاست و از این نغمات جود که
 در صفای خستیتک و تفرات و جفا تمنی
 سیکه المیحه در یازدهن غایتک و مسل
 سیه که در صفایتک و حجب است که و از لب
 منتق که یک در اصل برکت و ناسک تر خدای
 بمحاکم در جواب غنائت و آنه لعل جبهتم
 النخل واحدتم سائر الامتک است و است
 بروایم بقاک مفرقه الی حدیثک و جفا تمنی
 المذنب الیک بوم تناک و جفا تمنی

۱۲۰

[Faint handwritten notes at bottom right]

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
84

٢٠

[illegible][illegible]

[Illegible handwritten text]

١٠٠ - حیدر آباد - ١٩١٥ء میں لکھی گئی۔ اس میں
 زمرہ تعمیر خشت و آجاکات میں لکھی گئی۔ اس میں
 مسکنات و استعماریات میں لکھی گئی۔ اس میں
 ١٩١٥ء میں لکھی گئی۔

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهما هب لنا من عطاائك ما يكون سبأ لرصاك ، واتح لنا من نعمات جودك ما يوصلنا الى حشيتك وتقواك ، واجعل ممن حططه علمك المحيط عما يربل قلوبنا عن هواك . وصل اللهم على اكرم اصعبائك واحب احبائك ، واقرب الخلق لذبك من أهل ارضك وسمائك ، محمد المحصوص بمحامد ومواهب عطاائك ، وآله لذين شرفتهم على الكل وخدمتهم سائر الاملاك ، صلاة دائمة بدوام بفاك مفرية لى هداك ، واجعل اللهم بهم من المرميين اليك يوم بفاك .

وبعد ، وان اتباع الطاعة بالطاعة دليل على قبول الطاعة ، كما جاء في الحديث^(١) البائع حد لاشاعة ، فكان ذلك من لمواهب السنية ، والعطايا الالهية ، والمسح

(١) في هامش نسخة « ص » : لائق قد يجيء بمعنى الذي ، وهذا بمعنى الجمع والاملاك جمع ملك . منه (ره) .

(٢) في هامش نسخة « هـ » . بطرق صحيحة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وآله . قال : « الطاعة بعد الطاعة دليل على قبول الطاعة ، والمصلحة بعد المصلحة دليل على جدلان البعد ، والمصلحة بعد الطاعة دليل على رد الطاعة . والطاعة بعد المصلحة دليل على عمران لمصلحة » .

الربانية ، والتعلمات الفقهية .

ولما وفق الله الكريم بلفظه العميم لاسام كتاب « عوالي اللآلىء الحديثة على مذهب الإمامية » حبيب أدبنا بوساله في الأحكام الفقهية والوظائف الدينية جامعة بين لغزوع وآملها ، حاوية لمسائلها دلالتها ، معلمة للطلاب الرابع بكيفية الاستخراج ، ومعرفة له بطريقة الاستنتاج على سبيل الإيجاز والاختصار ، بخالية عن لاسهاب والاكثار سميتها بـ « الأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية » ومن الله أسأل التوفيق والسدد ، ولارشاد الى المراد ، والامداد بالاسعاد ، انه على مايشاء تقدير .

[١]

قطب

الغته : العلم بالأحكام الشرعية الشرعية عن أدلتها التفصيلية .

وموضوعه : أعمال المكلفين من حيث الاقتضاء أو التحجير .

ومسائله : مطالبه المثبتة فيه .

ومصادؤه التصوريه : معرفة موضوعه ، واقسامه واقسام الأحكام ومتعلقاتها .

والتصديقية . الكتب ، والسنة ، والاحكام ، وأدلة العقل .

وقد يطلق على علم طريق الحرية بتحصيل ملكة الاحاطة بدقائق الكون .

ودقائق آفات النفس الموجب لاستيلاء الخوف ، المستلزم للاعراض عن العايات

والاقبال على مايقبى .

ومجموعه لمصالح العباد ، اما ليجلب نفع أو دفع ضرر ، اما دينوي أو دنيوي .

ولا حروي لعبادات ، والدنيوي ان لم يغتر الى عبارة فأحكام ، فان افتقر : فاما

من طرفين معقود، أو من طرف فايقاع . وكلها لحفظ مقاصد خمس : الدين ،
والنفس ، والمال ، والنسب ، والعقل .

فالأول بالعبادات .

و الثاني بالنقص .

و الثالث بالعقود والتمليكات .

و الرابع بالنكاح

والخامس بتحريم المحرمات وحفظها بالحدود والتعزيرات . وحفظ الكل
بالنقص والشهادات . وقد يحتج العرسان الثلاثة في واحد وكل منها إما
مقصود بذاته ، أو بالنسب ، والأول المقاصد ، والثاني الوسائل .

والحكم : خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالانقضاء أو التحجير أو
الوصع ، وينقسم إلى : تكليمي ، ووصعي ، وليس يسهما مع الجمع ، فالأول
كالطواعي ، والثاني كالأحداث ، والثالث كالصلاه .

ومدار كلها : الكتاب بصره وظاهره ، والسنة بسوينا وإماميها ، متواترها وآحادها
على الأقوى . وهي قول وفعل ، أما ابتداء أو بيان وتقرير . فالسوي حجة قطعاً ،
والإمامي محتمل ، والاحتمال المستحيل خطأؤه بدحول معصوم ، ولعل ضرورة
واستدلالاً مستقلاً وعبراً مستفلاً ، كمفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة على قول .
ومنعصوص العلة عند قوم ، واتحاد الطريق .

والاستصحاب : هو البناء على الأصل ، وقد يعبر عنه بأن اليقين لا يرفع بالشك ،
ودفع المشقة لطالب اليسير ، وتحكيم العادة والصرف مع عدم بص شرعي أو
لغوي ، ونفي الضرر والحرج .

[٢]

قطب

الواجب . ما يدم تاركه لا الى بدل ، وقد يطلق على ما لا بد منه وان لم يتعمه
دم . وينقسم الى :

عيني : تعلق عرض الشارع بايقاعه من كل واحد .

وكفائي : وهو ما لم يتعلق عرض الشارع بايقاعه من مباشر معين .

ومصيق : وهو ما لا يفصل وقته عنه ، أو ما لا يسوع تأخير عنه .

وموسع . وهو ما قاله .

ومعين : وهو ما لا يقوم غيره مقامه .

ومحبر . وهو ما قاله .

والمعين شرع لحكمه تكرر ، والكفائي لانه في الوجود ولشه الفعل من

حيث سقوطه عن المعص . وقد يقطعه فرض العين ، والشروع فيه ملزم لاثمائه .

ومن تلك الجهة حار الاستحجار عليه في مواضع ، بل قد تجوز لحره على العيني .

وينقسم الواجب الى :

كلي على الاطلاق كالمحبر .

والي كلي يقال فيه كالموسع وبه كالسبب والالة .

وعليه كالكفاية .

وعده كالحول في الركاة .

ومنه كالمخرج منه .

وعنه كالمحول في العطرة .

ومثله كالمصوم بالمثل والصيد

واليه كالليل في الصوم .

والمحير يتعلق بالقدر المشترك وهو مفهوم احدهما ، وهل يتعلق التحجير بالنهاي؟

الأقرب المسع . وقد يشق بالواجب والندب ، وبما يحاف سوء عاقبته ، وبين مالا

خوف فيه ، ولا يقع بين المباح والحرام .

ومن الواجب فوري يجب فعله في أول أوقات الامكان ، وغير فوري وهو ما

قابله ، ومجرد الأمر لا يقتضي الفورية على الأقوى .

[٣]

قطب

لسنة والندب والنظوع والمستحب والفعل والعصل ولاحسان الفاظ مترادفة،

الا أن السنة قد تطلق على الواجب في مواضع .

و لو صرح بقسم الى : سبب ، و شرط ، ومانع .

فالسبب : هو الوصف الظاهر المصسط الذي دل دليل على كونه معرقاً للحكم

شرعي ، بحيث يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم . وقد يتخلف الحكم

عنه لمانع أو فوات شرط . وأما وجود الحكم بدونه فمحال .

والشرط : ما يتوقف عليه التأثير ، بحيث يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من

وجوده لوجود .

و لمانع : ما يلزم من وجوده لعدم ، ولا يلزم من عدمه الوجود ولا العدم لذاته .

ثم السبب اما معوي ، وهو الوصف المستلزم لحكمه دعة على شرعية الحكم

كالرسا للحد ، والملك للاسراع ، ولید و لمباشرة والاتلاف للصمان ، وطريقه

السببية اما العقل أو الشرع .

أو وقتي كأوقات العبادات من الصلاة والصوم والزكاة والحج .
و لعل لا بد منها من المناسبة للحكم ، سواء كانت داعة أو معرفة . والسبب
أهم ، لأنه قد لا يظهر فيه المناسبة .

والأول : كالحاسة في وجوب العسل ، وكالزنا في الحد ، والقنل للقصاص ،
والكبيرة في المسق .

والثاني : كالدلو ك للصلاة وسائر أوقات العبادات ، والحدث للوضوء والعسل
والعدة مع عدم لدخول ، والهرولة للسعي ورمي الجمرات ، وتقديم الأصعب على
الأقوى في ميراث العرفي على الأقوى .

وقد يكون السبب فعلياً كالصيد والالنفط والوطء للمهر ، وقولياً كالعقود
ولايقاعات . وقد يتقارب السبب والمسبب زماناً كموجبات الحدود ، وقتل الكافر
في سلبه في الأصح مطلقاً أو مع الشرط . والملك للاصطياد والحجارة والأحد
من المعدن والاحتطاب والاحتشاش والأحياء . وهل يتوقف على النية ؟ الأقوى نعم .
وقد يتقدم المسبب كفصل الجمعة يوم الخميس ، وعسل الاحرام على الميت ،
أما تقدمه عليه لاداره قلبه فليس مه ، لأن السبب هو النذر . وركاة العطرة على
هلال العيد على القول بجوار التقديم ، الا ان يكون السبب هو شهر ، والركاة
على الحول على قول ، وارث الدبة مع أن وجوبها بعد الموت .

وَمَا صيغ العقود والايقاعات فهل يفارن الحكم فيهما آخر جرم للفظ ، أو
يقع عقبيه ؟ احتمالان .

وقد يتحد السبب والمسبب كالقنل للحد ، والكبيرة لازالة العدالة .
وقد يتعدد السبب ويتحد المسبب كموجبات الوضوء المتعددة في ايجاب
واحد ان نوى المطلق اجماعاً ، أو نوى واحداً منها على الأصح .

وهل أسباب العسل كذلك ؟ الأقرب نعم ، إلا أن فيه رفع الجناية إذا جامعها غيرها رافع لما عداها ، دون العكس على الأقوى .

أما سبب الأعمال المدونة إذا نصم ليها واجب فهي دخولها تحته احتمالاً ، اقربهما عدم . وكذا لا تدخل بينهما لو انفردت على الأصح .

وهل موجب الاططار في يوم واحد كذلك ؟ لأقوى نعم
أما مرات وطء الشهة بالنسة لى وجوب مهر واحد فانها متداخلة قطعاً ان اتحدت الشبهة ، فان تعددت فالأقوى عدم التداخل . ووطء المكروهة على الأصل ومراراً لرد لايجاب حد واحد ، وأسباب السرقة في قطع واحد اذا لم يظهر به على لأقوى . وأسباب القذف للواحد وأسباب المحاربة توجب الواحد قطعاً . وكذا الشرب وان تعذر المشروب . وهل تداخل أسباب التمير ؟ الأقوى نعم . وقد يتعدد السبب ويختلف الحكم ، فقد يسرح احدهما في الآخر ، كدخال المسجد اذا صلى فربصه أو رائحة فانيها تجرى عن المحبة على قول .

أما لوصوء لمستحب فهي احرائه عن الواجب اشكال ، اقربه ذلك ان يوى رفع الحدث به مع مكانه . اما مالا يمكن فيه رفعه فلا يجرى عنه قطعاً ، اما في صورة العكس فلا اشكال في اجزائه .

وأسبب الحج لا تتداخل ، ولا تتأدى حجة الاسلام بية المدر على الأصح ، ولا العكس قطعاً . وفي احراء تكبيره الاحرام عنه ، وعن تكبيره الركوع للمأموم قول للشيخ^(١)

أما مالا يمكن فيه الجمع ، كالأواحد اذا قتل جماعة دفعه او على التعقب ، فان فيه خلافاً للأصحاب .

وقد يصح اعمال السبب كهم هو حال في الارث بهما ، وكابن عم هو روح .

وقد تنبأين الأسباب فيقدم الأضعف بالأقوى ، كآح هو اس عم في الارث بالاحوة خاصة . وقد يتساقط اذا تعارضت ، كالحكم بتساقط البيتبي عبد المتارض على القول به ، ولا كذلك الدعاوى .

وقد يتحد السب دون مسه ويندرج بعضها في بعض ، كالتمس للتعزير المندرج تحت الربا الموجب للحد ، وكصمان سراية الطرف المندرج في صمان النفس في رب الدية . وهل الفصاض كذلك ؟ اقول .

وفد لا يندر كالحبص واحويه في ابحاث العسل والوصوء ، والنفل في ابحاث العسق ، والكفرة والدية والنفود وعصب الأموال وكذا تلافيها عدواً الموجب للضمان والعس والتعزير ، والحدث الأصغر في تحريم الصلاة والطواف ومس المصحف على القول المشهور . والحدث الأكبر لحدث ، وقراءة العريضة ، واللبث في المساجد ، والحوار في المسجدين . والصوم والحيم والناس لذلك ، ولتحريم الوطء والطلاق .

والعرف بين احراء السب واحتماع الأسباب : أن الحكم ان ترتب على كل واحد منها فهي اسباب مجتمعة ، وان ترتب على لجميع فهي الأحراء ، وتسمى الأسباب المركبة .

والسبب لعلي قد يكون منصوباً ابتداء ، فلا يحتاج الى القرية كما مر ، وقد يحتاج اليها ، اما حاله أو مقالية . فالأول كتقديم الطعام للصبف ، ولثاني كاذن لصي في فتح الباب لدخول الدار .
والعمل قد يكون قلياً كالتيات لترتب أحكامها عليها .

[٤]

قطب

الوقت نفسه فديكون سبباً ، كوقت الصلاة مع كونه طرماً للأداء ، ولا تحتصر السببية بأوله ، بل كل جزء منه سبب وطرف . أما تحدد الأيام لايجاب الصيام فالسبب أول النهار ، وليس كل جزء منه سبب ، ولهذا لم يحث للصوم على من بلغ أو اسلم في أثناء النهار . ولا كذلك المريض والمسافر ، لتحقيق لسبب فيهما ، والمانع مع الحكم دونه فزواله طهور أثر السبب .

والوقت قد يفصل عن لمطروف كالصلاة ، وقد لا يفصل كالصوم ووقوف عرفة والمشر . وقد يعزى عن السببية . ولا يصح عزؤه عن الطرفية كالمس في قضاء رمضان فيها طرف لاسبب ، وإن السبب هو القوات ، وجميع العمر طرف للوجبات الموسعة مع أن اسبابها مغايرة له .

وكذا أوقات العدد ، وهلال شوال سبب للمزكاة ، واليلة ونصف يومها طرف لأدائها . ومضى على الحكم على سبب متوقع . يختلف الحكم بسبب زمان التعليق وزمان الوقوع ، هي اعتبار أيهما وجهان . ومن ثم اختلف في أن المعتبر بالوصية حالها أو حال الموت ، والأقوى الثاني .

ومتى شك في السبب بسى على الأصل ، فإن كان هو التحريم وشك في سبب الحل ، كما لو تردى الصيد فوجد ميتاً ، بسى على الحرمة . ومنه الجند المطروح واللحم ، إلا مع قرينة صارفة فيهما . وإن كان هو الحل وشك في سبب الحرمة ، كالطائر المعصوص ، والظبي المفرد ، بسى على الأصل ، إلا مع قوة الإمارة كالمثال ، فإن الظاهر التحريم لقوة السبب .

ولو غلب أحد بتأثير السبب غلب الحرمة ، إلا أن يبعد فيصير وهماً كتوهم

حرمة مفعلي يد الغير . ولو تساوى الاحتمالان فالأقرب الحكم بالحل ، لكن الاجتناب أحوط ، الا في المحصور فيعين .

ولو بدر الحلال في بلدة وعسم الحرام تحتم الاجتناب مع المكّة ، ومع عدمها يتناول ما تدعو الضرورة اليه لا أزيد .

وقد يصير الشك نفسه سبباً في الحكم ، كالشك بين لتذكية والموت ، وبين الأخت والأجنبية ، فانه يكون سبباً في التحريم فيهما . وقد لا يكون سبباً ، كمن شك هل صلق امرأته أم لا . أما لو شك هل ركنى ماله أم لا ، وهل صلى أم لا ، وجب الاتيان به .

وأما الشرط فلا يشتمل على ماسة ويلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده الوجود . وقد يكون لغوي كتعليق الظهارة على الدحول ، وعرفياً كالسلم لصعود السطح ، وشرعياً كالظهارة للصلاة ، وعقلياً كالحيّة للعلم .

وكل معلق على شرط فانه لا بد فيه من تقديم المعلق عليه . كالظهار على الدحول ، فيتوقف وقوعه على وقوع الدحول . وذا تعددت الشروط وعق بعضها على بعض يلزم أن يكون اللاحق شرطاً في السابق فيقدم عليه . واللغو سبب ، فيلزم من وجودها الوجود ، دون العقلية والشرعية والعرفية ، لكنها ملازمة في العدم ، ويرمى لأولى التقدم ، وهل المواقي كذلك ؟ الظاهر المساواة ، إذ شأن الشرط ذلك .

ومن التكليف ما لا يقبل التعليق كالإيمان ، ومنه ما يقبله كالمعتق . وقد يقبل الشرط دون التعليق كالبيع ، والصلح ، والأجرة ، والرهن ، وسائر العقود . وقد يعكس كالصوم والصلاة وسائر المعاديات ، إلا الاعتكاف فانه يقبلهما .

وأما المانع فهو مانع السبب : وهو كل وصف وجودي ظاهر منقطع يستلزم حكمة يقتضي نقيض حكم السبب مع بقائها ، أو مانع الحكم . وهو كل وصف

وجودي يخل وجوده بحكمة السبب .

وهو اما مانع في الابتداء والاستدامة كالرضاع ، أو مانع الابتداء خاصة كالعدة .

ومانع الحكم ليس كمانع السبب ، لأن مانع الحكم السببية حاصلة معه في نفس الأمر ، فمضى زال أثر السبب . وأما مانع السبب فانه يرفع لتأثير ، ويتفرع على ذلك فروع كثيرة .

[٥]

قطب

متعلق الحكم مفصّلان : نفس المصلحة أو المعدة في نفسه ، ووسيلة هي الطريق المفضي الى أحدهما ، وحكمها حكمه في الأحكام الخمسة ، ويتفاوت في العvisية بحسب تفاوت المقاصد فيها .

ومنها ما منع منه اجماعاً كحجر الابار في الطرق ، وطرح المعابر فيها ، واقفاء السم في المياه ، وسبب المستحق اذا كان ميبأ لما لا يستحق منه ، وبيع العنب للحمر ، والحشب للصم ، وكل معين على محرم .

ومنها ما لم يمنع منه اجماعاً كمرس العنب ، وعمل السلاح وان خشي منها ما يؤدي الى المحرم .

ومنها ما اختلف فيه كبيع العنب على عامل الحمر ، وبيع الحشب على صانع^(١) الصم ، والبيع بشرط الاقراص أو تأجيل الحال ، وبيع العلام ليحير بالرائد ، وشراء السبيع سيئة عند حلول الأجل بنقيصة .

ويضمن لصنع ما في أيديهم ومنع النقص بالعم، وكل ما هو وسيلة إلى شيء متى عدم عدمت الوسيلة .

وربما توسل بالمساح إلى المحرم كالطعامات^(١) للعلم، وقد تحرم تحريم المتوسل إليه كالنصر للعاصي بغيره ، أما المعاصي المقارنة لأسباب الرخص فلا تحرمها إجماعاً، لأن العاصي مقارن لأسب، وقد نفيد ملك العين كفقود لمعاوضات، وقد تحلو عن العوض كفقود العتديا ، وقد تحطوعهما كالمواريث ، والملك لسمعة بعقد معاوضة كالأحارة وبيعها كالعمرى ، وبيع عقد كارت السمعة .

واسباب التسلط على ملك الغير : م فهراً كالسمعة ، والمعاوضة للممطل ، والرجوع في العين للمعلن ، وبيع الحاكم على العريم الممنوع ، وفسح بالحيد على الأصح .

وقد لا يكون فهراً ، أو يكون لمصلحة المتصرف كالعارية، ولمصلحة المالك كالكالة والوصاية والوديعة ، أو للمصلحين كالشركة والتراص .

وأساب الحجر توجب عكس ذلك ، لأدسانه، مع تسلط المالك مع بقاء الملك .

وقد تكون الوسيلة لحفظ المقاصد الخمسة، فالقصاص لحفظ النفس، والجهد لحفظ الدين ، وتحريم الربا لحفظ النسب ، وتحريم الغصب لحفظ المال ، وتحريم المسكر لحفظ العمل ، وقد تعمى لجلب المصلحة كالتصاء .

(١) هكذا ورد في نسخ النسخة ثلاث . ولعل المراد لأطعمه

[٦]

قطب

النساء على الأصل متعين ، فيسبى عليه في هي التشريع حتى يقوم الدليل وهو البراءة الأصلية ، وينسب على عموم العمام حتى يرد المحصص ، وعلى حكم المنصوص حتى يرد الناسح ، بل كل حكم يشت شرعاً بوجوده حتى يحصل الراجع

وهل يتوقف على البحث عن المحصص والناسح ؟ الأقوى ذلك . وكذا حكم الإجماع حتى يقوم ما يحرح عنه من الدلالة ، كالتيمم إذا شرع في الصلاة ثم وجد الماء لا يفصها ، للإجماع السابق على صحة الصلاة قبله ، فيسبى عليه حتى يقوم دليل يخرج عنه ، وله بطائر .

وقد يتعارض الأصلان ، كأصالة نفاء العمد العائث في صحة عتفه عن الكفرة ووجوب طهرته مع الشك فيه ، وأصالة شغل الدمة في الأول وفراغها في الثاني حتى يتحقق المريل في الأول والمشت في الثاني ، هي ترجيح أيهما احتمالان ، وبنائره كثيرة .

وقد يتعارض الأصل والظاهر ، كعسالة الحمام وثبات مدس الحمر وطيب الطريق ، وله فروع كثيرة . وفي ترجيح أيهما وجهان ، أقربهما مراعاة القوة والضعف في أيهما ، إلا أنه حص بالأجماع على ترجيح الأصل في دعوى البيع أو الشراء أو الدين أو العصب من النالج غاية العدالة والورع إذا لم يكن مخصوصاً وإن كان المدعى عليه معلوماً بالتعلم والظلم ، والترجيح الظاهر إجماعاً في باب الشهادات مع العدالة بظاهر صدقها مع أصالة براءة دمة المشهود عليه .

ويكتفى بالنية في تقييده لمطلق ، وتخصيص العام ، وتعيين المعين ، وإرادته
بعض معني المشترك ، وإزاه المجاز الصارف عن الحقيقة
أما العقود والإيفاعات فلا تكتفى بالنية فيها بدون الألفاظ .
وبنية الحاص من العدم لا يخصصه على الأقوى ، فلو حلف لا كلمت انساناً
وبوى ريداً عمه وعبره ، إلا أن العموم بالقصد الأول والخصوص بالقصد الثاني ،
إلا أن ينوي اخراج من عداه .

[٧]

قطب

كون المشقة سبباً في اليسر جاءت له الرخص الشرعية كلها كالتقية ، وشرع
التيمم عند الخوف .

وقد نعم الرخصة كالقعود في النافلة ، وإباحة الحرام عند المحمصة . وقد
تحص كرحص السر والمرص ، وقد تفرق بالفدية كإباحة محظورات لأحرام مع
العديّة .

ويكون مع عدم البذل كقصر الصلاة ، ومع البذل كقصر الصوم واكل مال
الغير مع خوف الهلاك .

وقد يجب تناول الحرام عند خوف العطش ، و لحرر لأساعة اللقمة بشرطه .
وقد يستحب كخطر المخطوطة .

وقد يباح كالقصر في مواضع التحجير ، والإبراد في الطهر على الأصح .
والمشقة الموجبة لليسر هي التي تنفك العبادة عنها عالمأ كما مر ، أما ما لا تنفك

عنها كالصوم في شدة الحر ، والوصوء والغسل في السبرات^(١) أو ان اشتد البرد مع انتهاء الضرر ، لايتأه التكليف على المشقة .

وكذا ما كان منه على وجه العقوبة كالحدود ، وليست مصوطة بالعحر الكلي بل بانصيق والحر ح . ولهذا ابيح الطر في السفر ولا كثير مشقة فيه ولا عجز^(٢) . والتخفيف واقع في العقود - كالعادات -^(٣) كبيع الحداد ياسة ، وبيع الرمذ والطليح وما يؤدي احتاراه الى فسادة بدونه . وبيع الأعنان العائبة بوصفها ، وبيع الصبرة برؤية ظاهرها .

ولم يقع التخفيف في بيع الملائيح والمصامير ، وما يشتمل على لصرر ، وغير المقدور على تسليمه .

وشريعة حيار المجلس من دبه ، وكذا حيار الحيون وحيار الشرط . وشريعة المزارعة والمساقاة ولا حارة ، وفروعه كثيرة ، ونحوير لاجتهاد في الاحكام من دبه ، والاكتفاء بالطن للحاكم في تعديل الشهود .

وقد تقام لحاجة مقام لضرورة في التيسير ، كطر الاحبية للمعممة ، والطبيب للمعاجة ، ونظر لحتان للعودة ولسمها ، ونظرها لحمل الشهادة في الربا والولادة ، ونظر لثدي لشهادة الرصاع ومثاله .

[٨]

قطب

بهي الصرر سبب لشرعية الحكم ، كصلح الكفار عند العجز عن المقاومة ،

(١) البره بالفتح لغداة النردة القاموس لمحيط ٢ ٤٤ « مير » .

(٢) لم ترد في « ض » و « ش » .

(٣) في « ض » و « ش » : ولاكثر مشقته فيه العادات ولا عجز .

وشرعية الشعبة والتعيط على العاصب ، وقطع يد السارق في ربح دينار مع أن ثمنها خمسمائة .

وإذا تقابل كلمة واحدة وجب ارتكاب أحدهما ، كالاكراه على عصب الأموال أو تلاف نفسه ، وكالاكراه على قتل الغير والاقتله ، ففي الأول ترجيح العصب ، وفي الثاني ترجيح قتله .

وقد يقع التحجير إذا تساوى ، كأخذ أحد مالي رحلين ، إلا في الأجني فيقدم الأجني . أما الغاء بعض ركبان السبعة عند هيجان البحر فلا تحجير فيه قطعاً ، أما المال والحيوان فيلغى أجمعاً .

وإذا تقابل المصلحة والمفسدة ، فإن كانت أغلب رجحت كاستيفاء الحدود ، وإن غلبت لمصلحة رجحت كالصلاة مع الحاسة ، وفي الدار المعصونة . ومتى ترتب على تعدد مفسده ترتباً قريباً مع مبه ، كبيع المصحف و لمسم من الكافر وله نظائر .

وحكم العادة عمل به كثيراً ، إذ عاده الشرع رد الناس فيما لم يرد فيه نص إلى عرفهم وعاداتهم ، كالمكيال والميراث والعدد

ورجحت لعاده على لتمير في قول قوي ، وفي كثرة لأفعال المبطلات للصلاة وتباعد المأموم ، وعلو الأمام ، وكعبة القصر ، ومعنى الحر ، وفتح الباب ، وقبول الهدية وإن كان المحصر صيباً أو فاسقاً .

والاستحمام ، وحوار الصلاة لشاهد الحال ، واستعمال الأنهار والآبار والعيون المملوكة في الشرب والاستعمال ، وإباحة المناقض من الررع والثمار بعد الاعراض ، وعطية الأعلى للأدنى في عدم وجود العوص ، دون العكس .

وطروف الهدايا ، ورد الرفاع في المراسلات ، ومهر المثل ، وبقاء الثمرة على الشجرة لى أواد أخذها ، وسقي الدابة المستودعة في غير لمزل ، واستعمال

العارية ، واحرار الودائع ، واحرة المثل فيمن أمر غيره بعمل له احرة ، وحياسة الرقيق والكرباس ، واكل الصبيان وأمثالها . والاعتذار بعادة حماء بساء أهل القرى ، أما عطية المدارس في أوقات العادة فيه اشكال .

ولا فرق بين القولية منها والفعلية ، وأدلة شرع الأحكام غير أدلة وقوعها . وأدلة تصرف الأحكام محصورة في العلم والشهادة وحوار المحرر عن نفسه ، واستمرار اليد في الملك المطلق ، واستقرار الاستطراق عاماً ، وبين المكر ، واليمين المردودة ، والسكول على قول ، ووصف اللفظ والاستعانة .

وتعتبر الأحكام بتغير العادات كالنفود ، والأوراد ، والمقدت ، والأوقات ، وتقدير العواري ، وتقديم المهر وتأخيرها على الأصح ، وتقديم شيء قبله . أما لشبر والدراع في الكر والمسافة فانه معتر بما تقدم ان اختلف على الظاهر .

[٩]

قطب

اللفظ اما دال على الكلّي أو على الكل ، فاما في الثبوت أو العي . ولكلّي في الثبوت يكتمى بحرثي منه ، وفي العي لاند من جميع الجريئات . والكل في الثبوت يكتمى جزء منه ، وفي العي لاند من الجميع .

والاقرار بصيغة الجمع يحتمل على أقل مراتبه ، بخلاف الأمر بالمعرفة ويحمل اللفظ على الحقيقة ، وهي لعوية وعرفية وشرعية ، وكذا المجاز والامحاز في الحروف وأسماء جاء بهما كالمأهيات الجعلية وهي حقائق شرعية .

واسم العاقل معنبر في الطلاق ، فلا يحزى غيره على الأصح . وهل يحزى في البيع والصلح والاجارة والكاح ؟ الطاهر لا ، وأما في الصمان والوديعة

والعارية والرهن فالظاهر نعم . واسم المفعول كذلك ، بل وفي العتق . واسم المصدر في الوديعة والعارية والرهن والوصية كل .
والماضي من الأفعال يفل في العقود الى الاشياء ، وكذا في الإبقاعات والاقالات ،
الا للعدن والشهادة فابهما بصيغة المستقبل .

وهل يجري في بيع والكاح ؟ الأصح لا .

وكذا الطلاق والخلع ، أما البيع فيجرى فيها الماضي والمستقبل . وصيغة الأمر تجرى في الوديعة والعارية وسائر العقود الحاضرة ، الا في الكاح على الأقوى .
وهل تجرى في المرافعة والمساقاة وبذل الخلع ؟ قيل : نعم .

ولا يستعمل الصريح في غير بانه بدون القرينة ، فيحمل على ما وضع له مع
عدمها . كالسب في البيع واحلف في اراده الحوالة من الوكالة ، وبالعكس .
فالبيع بلفظه بلاشئ بمعنى الهبة ولفظ البيع بانه ، ولفظ الهبة مع ذكر الشئ
بمعنى البيع ولفظ الهبة بانه . ويترعر على المسألتين فروع .
أما السلم بلفظ الشراء فيه تفصيل .

وأما عقد الاحارة بلفظ بيع أو اعارة ففي صحته اشكال ، وكذا لو قال .
فارضت لك والربح لي ، أو الربح لك ، فهي كونه بصاعة أو قرصاً أو الطلان
احتمالات .

ولو علق البيع على ما هو واقع والأقرب الاعتقاد ، وكذا لو علق الطلاق على
وقوعه بها مع العلم بوقوعه ، ولا كذلك مكر الوكالة والكاح مع كونه فان التعليق
فيهما لا بصر قطعاً .

ولو باع العبد من نفسه هي انعقاده كتابه ، أو بيعاً مسجراً ، أو البطلان احتمالات .
ولو رجع بلفظ الكاح أو الرويع فالأقرب الصحة

وهل يصح حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز معاً؟ الأقرب المنع ،
فلا تدخل المحضة في الوقف على الأولاد .

وحلف المرتفع عن مباشرة فعل عادة على فعله يحمل على الأمر على الأقوى ،
فلو باشره بنفسه فهي الحث اشكال . وهل نطلق الماهيات الجمالية على العادة ؟
فيها خلاف . و لظاهر لا ، الا في الحج والصوم .

وهل يعمد الحلف على فعل العاصد شرعاً فيحمل على الصورة ؟ اشكال ،
والأقرب عدم . ولا كذلك الافرار لريد لو حمله على اليد أو العارية . والاصافة
باللام تقتضي الملك على الأقوى .

وقد تتعارض الحقيقة لمرجوحة والمجاز الراجح ، فهي اعتدلت بينهما خلاف .
ويتعارض تعارض الأفعى الأقرن لأورع الأتقى في الإمامة ، والأعلم ولأورع مع
التساوي في العدالة في أحد الفتوى والجماعة في آخر الوقت وفرادى في أوله ،
ونصف الأول وفوات الركعة ، وتعجيل الزكاة للأجنبي وتأخيرها للرحم أو العاقل ،
والصوم والاشتغال بوظائف علمية أو عملية ، والاعتكاف وقضاء حوائج لاجوان ،
والمشي في الحج والصعق عن العبادة ، والجهد وحق الأبوين ، والعبد العفيف
والحر العاسق في الكفارة .

والنص في أسماء العدد لا يقبل المجاز ، كإرادة التسعة من العشرة . وإذا لم
يدخل المجاز لفظاً لا تأثيرية فيه فلا يصرف عن موضوعه ، فالمطلق ثلاثاً لو أراد
اثني لا يقبل منه ، أما لو قال : لا أكلت وقال : أردت الخير سمع .

والصفة قد ترد للتخصيص وللوصف ، ففي القدره عن العدد يحتملها ، وعينه
يتفرع كونه يملك أم لا .

وتعارض لحملة بين الحال والاستقبال من بانه ، فقوله تعالى : « ولانأكلوا

مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق^(١) يحتملها . وعليه يتبرع بتحريم متروك التسمية وحله ، وكذا قوله عليه السلام : « غارية مصبوبة »^(٢) يحتملها وعليه يتبرع وحبوب لصمان مع الشرط وبدونه .

وكذا قوله تعالى : « فراهان مقبوضة »^(٣) ومن ثم اختلف في اشتراط الرهن بالقض وعدمه .

وذا قال : استوف دبي الذي على فلان ، كانت للتوصية قطعاً ، فله الاستبراء من الوارث ، ولو قال : لم يستوف من الوارث .

ولو قال : لا كلمت هذا الصبي فصار شيخاً ، أولاً أكلت لحم هذا الحمل فصار كسناً ، أولاً ركبت دابة هذا العبد فعق وملك دابة ، فيه يحتملها . ويتبرع الحنث وعدمه .

ولو اجتمعت الاشارة والاصافه ، كهذا عبد ريد ، أو هذه جارية روجة فلان^(٤) فالحكم ما تقدم .

ولو أوصى لحسن فلانة من ريد صماه باللعان ، أو طهر أنه من غيره ، فإن الاحتمال كما مر . وعليه تبرع صحة الوصية وبطلانها .

(١) الاندلس ١٢١

(٢) روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى صعور بن مية فاستأمره سبعين درعاً بطريقها ، قال فقال أحسب يا محمد؟ فقال انسى صلى الله عليه وآله من غاريه مصبوبة » بطر الكافي ٥ - ٢٤٠ حديث ١٠ باب صون غارية وانوديمه ، الممعد ٣ : ١٩٣ حديث ٨٢٧ ، عوالي اللآلي ٣ - ٢٥٢ حديث ١٠ ، ورواه أحمد من حبل في مسنده ٦ - ٤٦٥

(٣) البقرة : ٢٨٣

(٤) في « من » و « ش » : جارية روجة .

[١٠]

قطب

دا احتلف السبب والحكم في المطلق والمقيد فلاحمل اجماعاً ، وان اتحد وجب الحمل قطعاً ، وله امثلة ، وقد يجري في النفي والاثبات .

وان احتلف السبب واتحد الحكم ، أو انعكس العرص ففي الحمل خلاف .
و لحمل في لصورتين واحب على الأقوى .

والتأويل قد يجب ليدن المجهول ، ولحمل المشترك على بعض معانيه بقربة وكلما قل الاحتمال ضعف فيقوى بالقربة ، وما لا يحتمله اللفظ ولا تقوم عليه قربة يجب رده .

ويجىء في ألفاظ المكلفين كما جاء في الأدلة ، كطفعتك للرحمة ، وكما داة من سمها طالو . ومن بانه تخصيص العام ونقييد المطلق بالنسبة لباب لا يدن ، وله فروع كثيرة .

ومنى علق اللفظ بما يستحيل تعلقه به وجب صرفه عن الظاهر ، وهو المقتضي لصورة صدق المتكلم ورفع خطاه ، مثل : اعتق عندك عبي ، ومه يسم به قد يشت صماً ما لا يثبت أصلاً ، كثوت لسب بشهادة النساء بالولادة ، ودحول الواقف بالوقف على الفقراء اذا صار منهم ، وبيع الثمرة مع الأصل قبل بدو المصالح ، وبيع المريض محابة ، وعق العقيد المعصوب عن العير ، والاستجار في بيع الأرض ، وارث الحبار في المال .

ودلالة الاشارة تنيب احكاماً كأقل الحمل ، أما لو قال : « ادخلوها بسلام آمنين »^(١)

هي الجواز اشكال .

ولو تعارضت الإشارة والواقع هي ترجيح ايهما خلاف ، والأصح ترجيح الإشارة ، كما لو قال : روحك هذه المعجبة وكانت عربية ، أو اصل حلف هذا ريدمان عمراً ، وعلى هذه المرأة وكانت رجلاً . وكذا ان اشترت هذه الشاة جعلتها صعبة ، وقدئت حكم على خلاف الدليل ، لأن تعارضه أقوى كعوض المصبرات ، وقبول المهادنة ، ومع السيد المكانب عن التصرف في ماله الا بالاستيلاء ، وكون الجمالة عيماً لا يقدر على تسليمها حال الحمل .

وكل أصل ثبت تلحقه فروعه ، الا أن يتحلف لحامع ، وقد يكون بعد تعيين العلة ، وقبل تعيينها فيقع الخلاف فيه .

وإذا علق الحكم على جسر فهل يتعدى الحكم منه ؟ لأقوى المصع ، سواء عقلت لعله أم لا ، فلا يتعدى الرمي عن الأحجار . وأما تعدية الاستحشاء عنها فمعهوم من الاستثناء في النص . وصط الاستحشاء بالثلاث ، والفصر بالمسافة ، والعقل بالبلوغ ، والاسلام بالشهادتين ، والوطء بمبيوبة الحشفة من باب صبط الخفي بالظاهر .

أما تعليق المطاهر بمشيئة الروحة ، فقالت : شئت وهي كارهة فالظاهر أنه لا يقع بخلاف ما لو وقع بيعاً أو نكاحاً أو غيرها من العقود ، وقصده خلاف مدلول اللط ، فان الداهر الوقوع ظاهراً وباطناً .

وإذا تردد الوصف بين الحسي والمعوي كان الحسي أولى . فلا تحريم المكسورة في الهدي وإن لم يؤثر في حد الهزال بعد الذبح ، ولهذا لم يصح ابهرام مائة صعيص من المسلمين عن مائة نطل من المشركين .

ومتى تركت العلة توقف على اجتماع اجرائها ، كالقتل عمداً ظلماً من غير الأثب في وجوب لقود . فأما الحكم المشروط بأمور فانه يعدم باعدام أي واحد .

و لحكم بقبض المتصود ثابت معارضة لقصدته ، كمنع القاتل من الارث ،
واثبات الشفعة للشريك ، وايحاب القضاء على شارب المسكر والمترد ، وتوريث
المطلقة في المرض المصاحب للموت ، وتحريم المرأة أبداً بالتزويج في العدة
عالمياً

أما هدم المستأجر الدار فالأصح عدم الفسخ به ، ولاكدا لو قتل نفسها في
سقوط لمهر ، بخلاف الأمة لو قتلها السيد

وكل رخصة نسب على خلاف لدليل لحاجة فانها تتعدى بدارها ، وقد نصير
أصلاً . فالأول كالتمسح على لحف ، وعسل الرجلين للفقيرة أو الضرورة ، فها
تروى بروايل السبب . ومثل الثاني الاجاره ، بعلفها بالمعدوم لكنها صارت أصلاً .
وما نعم به البلوى اذا قام دليل على ثبوته من دون ورود شرع فيه هل يكون
عدم الورد قدحاً في الدليل ؟ خلاف ، وله صور كثيرة .

و لحاجة ، لعامة كالضرورة الخاصة ، كجوار قتل الترس من النساء والصبيان
بل والمسلمين ، والنظر الى الاحية . وهل يصح العدول من أصل مستعمل الى
مهجور ؟ الأصح المسح ، ككثير السهو اذا فعل ما يتعلق به سهوه فهل تظل صلاته ؟
احتمالات .

وكذا لو مسح ما وجب غسله بالتقية أو الضرورة فهي لصحة احتمالات ،
اما لو غسل ماوجب مسحه لمسح اوجهه ، ثم زال السبب قبل الصلاة فهي اجرائه
قولان ، وها عدم الاجزاء اقوى .

ولو تردد الفرع بين اصلين فهو محل الاشكال ، كحجر السفيه . ويترفع صحة
بيعه الأدن ، ورمي الأدمي في البحر فأكله الحوت ، وفتح الفصص عن الطائر ،
فهل يوجب الصمان ؟ وفيها اشكال . ولو فتح جراب الشعيبر فأكلته الدابة فالاشكال
كما تقدم ، والضمان هنا اقوى .

والعد متردد بين الادمية والمالية محل قبده هل يوجب الصمان ؟ خلاف ،
اقر به ، لعدم ان كان عاقلاً ، والصمان مع حيونه . واللعان متردد بين الايمان
والشهادت ، والقذف بين كونه حق الله وحق الادمي . وحسين الامة بين كونه عضواً
مها ، أو مستقلاً . ولو قيل بالاستناد في ذلك كله : الى الص كالأقوى .

وكل متردد بين اصلين فانه يحتلف الحكم فيه باختلاف دليلهما ، كالأقالة
بين كونها مسحاً أو بيعاً ، والأقوى الأول . والابراء بين الأسقاط والتملك ، ويتبرع
على المسألتين فروع كثيرة .

وكذا الحوالة بين كونها استيعاء ، أو ابراء دمة ، أو اعتياضاً عما كان في دمة
المحبل لما في دمة المحال عليه .

وفول القائل : اعتق عندك عبي ولم يذكر العوض ، متردد بين لقرص والتهمة .
ولو دفع برراً وقال : ازرعه في ارضي لك ، أو اعطى مالا وقال : اتجره
في دكاني لنفسك ، تردد ذلك بين القرص والتهمة في المسألتين ، وتحققت العارية
في الأرض والدكان .

ولو دفع الى فقير دراهم وقال : اشتره قميصاً لك ، تردد بين الهمة والقرص .
ولا يصح له شراء عبر القميص قطعاً ، بل ولا صرفه في عبر ذلك ، بخلاف ما لو
دفع الى الشاهد دابة ليركها ليؤدي له الشهادة في موضع الحاجة فانه قرص قطعاً ،
ولو قيل انه عارية كان أقوى .

والعين المستعارة للرهن مترددة بين العارية والصمان ، ويتبرع عليهما فروع .
وصمان الصداق على الزوج قبل الدخول متردد بين كونه صمان عقد او صمان
بد ، وله فروع .

والظهار متردد بين الطلاق واليمين ، وفروعه كثيرة
والنفقة الواجبة للمطقة بائناً مع الحمل مترددة بين كونها للحامل او الحمل ،

ولها فروع .

وقتل المحارب اذا قتل متردد بين الفصائل والحد ، وله فروع
واليمين المردودة على المدعى مرددة بين كونها كالأقرار او كالتسوية .

[١١]

قطب

وقع في كثير من الأحكام العمل بالأصليين المشافيين ، وبه ورد نص ، كاشتبه
موت الصيد بالحرق والماء القليل ، فيحكم بموت الصيد وطهارة الماء ، وبه
اشكال . وكلاعتراف بالولد مع نفي الوطء لأمه في عدم احصائه ، ومدعي انقضاء
عدة مطلقة وانكارها في وجوب النفقة ، وحوار ترويضه بالاحت والحامسة على
اشكال .

وفي العمل بالأصليين في اقرار لقيط دار الاسلام بالرقية فولان
واذا انتمى المقتضي ووجد المانع هي اعمال ايها تردد ، ويعصد الأول
بالأصل ، ويضعف بأمه على خلافه ، ويتمرع بطلان عقود الممير في انه لا انتفاء
المقتضي او لوجود المانع . وتظهر فائدته في اذن الولي .

وشرع الاحتياط لجلب منعة او دفع مقعدة ، والشاك في شيء من افعال
الصلاة في محله بعمله قطعاً ، وفي فعلها وهو في الوقت كذلك وبطلت الثائية
والثلاثية ، وبالشك لأجله . وكذا شك الأولين . والبهاء على الأكثر في الرباعية
فصار له ، لكن جيره الاحتياط اللاحق ، ولأجله وجبت المحسن على صاحب
الفائنة .

وصوم آحرشعان في وجه ، ودق جميع القنطى والصلاة عليهم عند الاشتباه ،

وترك المأثته بالحرام في المحصور في الكاح وغيره ، وكله لحلب المصلحة ،
وبه نص .

أما اعادة الصلاة بالشك فيها بعد الفراغ ، والصوم لشك العمل أو البية ،
والركاة لشك استحقاق المعطى ، والحج في الشك في بعض اركانه ، بل جميع
العبادات بعد التيقن التام بغير واجب ، لعدم النص وقد يعمله بعض المتورعين .
أما واجدي المسي في المشرك فلا وجوب عليهما قطعاً ، وهل يسمح لهما
ابجاد الفسل ؟ احتمالان .

ولو شك في الحدث مع يقين الطهارة ، أو في استعمال دمه مع نية الوجوب
بالطهارة ، أو أن الحارح مسي ، هي حصول الاحتياط بالعمل قولان ، لا بل لابد
من ايجاد السبب يبيعاً . وبعم فيجب العمل حتى علوه لى وجوب طلاق الروجة
عد شكه . ومه وجوب ستر جميع بدن الحشى ، والاحداث ، وتحريم الحرير
والذهب ، والجمع بين المذاهب ما امكن تفصيلاً من الخلاف وأحدأ دليلين

[١٢]

قطب

قصر المحكم على مدلول اللفظ من فصايا الأصل فلا يعتدى عنه ، وخرجوا عن
هذا لأصل في باب العمود ، فانه في الاشتقاق لافي الأشخاص على الأصح ولأجله
يرأ للصوم الى أول النهار باليه اللاحقة ، وثواب الوصوء الى المصمصة والاستشاق ،
وان قرئت النية بالوجه على قول قوي .

والتسمية في أثناء الأكل لوسبها في أوله ، واستحاب لتسمية في أثناء الوصوء
لو تركها في أوله سهواً أو عمداً على الأقوى . وتحريم الكحل في الظهار المعلق

بالظهر فيسرى البصر الى الكل ، دون العكس على وجه . فلو قال : أنت كأمي
ففي التحريم تردد . وأما الإبلاء فهل يختص بالقل أو يسري لى الكل ؟ اشكال .
والحكم اذا تبع ما يشه الأصل فمتوط بتمام مسماء ، فالخروج من العدة
بالوضع مشروط بتمام خروج الولد ، وكذا إرضه ، وصحة الوصية له مع الحياة ،
أما دينه فلظاهر تعلقها بالوجود .

و لو ولد لتمام اما يلحق بما كح الأم بعد ستة اشهر من حين ابوطه ، ولا كذلك
لناقص فانه يلحق بمصي زمان يمكن . والمائدة في دينه ومؤنة تجهيره ، والاكتفاء
بدهول الحرم في احراء الحج من المحرم مشروط بدحول جميعه على الظاهر .
وطريان الرافع للشيء هل هو مطلق أو مبني لهابه ؟ قولان مأجودان من أن
المسح بيان أو رفع . وله فروع ، كالرد بالعيب والعس ، والمسح بالخييار ، ورد
المسلم المعين بعب .

وأصله ان الرائل العائد كس لم يرل . او كس لم يعد ؟ فعلى الأول يستمر
الحكم الأول ، وعلى الثاني يرتفع برو له فلا يرجع بعوده . فالمستحاصة اد انقطع
دمها بعد الطهارة ولم تعلم انه للبره أعادت ، فلو لم تفعل قدم الانقطاع ففي القضاء
قولان ، ولو عا د هي الاعادة احتمالان مبيان .

ولو فسق العفير المنعزل للركاة أو ارتد ثم عاد الى الاسلام او العداله ، ففي
الاجراء الوجهين . ولو امهرها عصبراً فرال ملكه بالحرية ثم عاد ، فهي رجوع
الروح في عيه اشكال . اقرنه الرجوع . وكذا لو ارتد المدبر ثم عاد الى الاسلام ،
ففي عود تدبيره الاشكال .

ولو فسق القاصي او جن او اعمى عليه ، ورالت الموانع ، فهي عود ولايته
اشكال . وكذا لو جرحه مسلماً ثم ارتد وعاد بعد السراية ، وكلها فروع الأصل السابق .
وجريان الأحكام قبل العلم بالرافع مستشكل من حيث جوار القسخ ، ومن عدم

العلم الرابع للحكم ، ويرجع باستحالة التكليف . فلو رجع الموكل ، أو عزل الفاسي ، أو رجع السيد أو صاحبة الليلة الواجبة لها ، أو صلت الأمة المكشوفة الرأس بعد عتفها ، ورجع الصغير أو الأذن في الأكل ، فهي مصي الكحل قبل العلم اشكال ، اقرره لمصي

[١٣]

قطب

الانشاء : قول يوجه مدلوله في نفس الأمر ، ويوجد المرد به ، ويفرق بينه وبين الحرمانية سبب لمدلوله ، دونه ، ويتمعه مدلوله والحرمة عكسه ولايفضل لصديق ولتكذيب ، بخلافه ، وهو مقول عن الوصع دون الحر ، لا في الأمر والنهي فانهما بالوصع الأصلي .

والقسم ، والأمر والنهي ، والرحي والتمني ، والعرض والبداء صيغ أصلية فيه لغة وشرعاً ، أما صيغ العقود فانهما انشاء شرعاً على الأصح . ولاقرار د صلح للانشاء هل يكون انشاء ؟ قيل نعم ، وبه رواية . واطاهر انه ليس كذلك .

وبعيد لحلل والحرمة تبعاً لأرادة المشي ، وعليه يتفرع وقوف العقود والابتعاات على النية والرصى الباطن ، ووسيلتهما ليس الانشاء طاهراً ، بخلاف الاحبار فانه ليس بصريح . وقبل اذا حصل الرصى بالحر صبح جعله انشاءً ، وهو محتمل للرواية .

ودحول الشرط على السب هل يعبر حكمه أو سببته ؟ قولان ، وطاهر الشيع الثاني . وعليه يتفرع البيع بختيار في انه هل يملك بالبعد ، اوبه وانقصه الخيار ؟ وله فروع كثيرة .

وفي المبيع ما يبيع ابتداءً واستدامة كالمعصية في السر ، والرذة في الكاح خصوصاً اذا كان عن فطرة . وفي الربا ووطء الشبهة فولان ، اظهرهم العدم . اما الملك فمابع فيهما قطعاً ، وكذا العنة .

ومنه ما يبيع ابتداء خاصة كالاحرام ، والاسلام ، والنمك من استعمال الماء على لأصح ، ورهن الدين ، وغيوب الرجل غير العنة . والارتداد مبيع من ابتداء الاحرام . وهل يبيع استدنته ؟ فولان مسبك على أن المؤمن هل يكفر أم لا . وعند الجمعة شرط الابتداء كالاستدامة .

ومنه ما يبيع استدامة لا غير كالرهن على العاصب ، فان استدنته لم ينع صمان الغاصب دون ابتدئه على رأي

والمشرف على الروال هل له حكم الرائل او حكم الباقي ؟ احتملان ، فلو احتق عبده ففي دحول لمكانت اشكال . واقامة الحد عليه للسيد اولمحاكم ؟ اشكال . ومن يطاء لمشتري الحارية لو تاراع و لدفع في قدر الثمن بل اتحالف على القول به ؟ اشكال . وكذا عزم العاصب بل المحبطة واتحادها هريسة ، وحمل النمر و لدقيق عصيدة ، وبيع الجاني والمرند ، ورهن ما بعد قتل الأهل ، والحجر بظهور اعادة الفلاس .

ولأحسن وجوب ما لا ينم الواجب الا به وجب عمل لمشتبه بالنجس في الواحد والمتعدد المحصور ، وصلاة خمس او ثلاث على الخلاف في الواحد المشته ، وما يتوقف عليه الانتفاع في ركوب الدابة على مؤجرها كالقنب^١ ، والحزام ، والرس^٢ ، واعانة الراكب ، والسعي في مهماته المعتادة . وأجرة كيل المبيع وورنه على لبائع ، وفي الثمن على المشتري ، وفروعه كثيرة .

(١) القنب : رجل صغير على قدر سنام . لصحاح ١٩٨٠١ قنب ٤ .

(٢) الرس . لجين ، وجمع أرسن . الصحاح ٥ ٢١٢٣ رس ٤ .

ورفع الخطأ والتسبب في الحر ' هل يقتضي رفع الائم والحكم ، و
الجميع ؟ احتمالات . وحديث دم اليهود دال على الثالث . وقد رفع في ناسي
لحمية ، ولمسكلم في الصلاة ، وفاعل لمفطر في المتعين كذلك . والاكره على
احد مال لغير . والائم حاصه فيمن سبي الحاصره ، او طن لجهة فأخطأ ، او
صلى بغير ظهارة سبائاً ، او صلى في الجس او المعصوب كذلك على رأي .

وقد يتعلق بالماهيات كأكل المحس ، وحهل المحرم ، ويرفع الحكم والائم .
وأما التصرف في الوديعه خطأ ولمرتفع الائم لاغير ، والقتل خطأ كذلك . ف
وجوب القيمة على النائم و لصي والمجنون في الانلاف فمن خطاب الوصع .
والوطه بالشبهة ، ويمين لناسي مه ، وهل بحث الحاهل ؟ نظر .

أما لو تعلق الظهار بما فعله جهلاً قوي الأشكال في وقوعه ، ولا يرفعان صمان
الصيد للمحرم اجماعاً ، ولا تترك شروط الصلاة . وفي حهل محرر الزكاة باستحقاق
القائض مع الاجتهاد قولان ، أقر بهما اعداره .

فمن صلى حلف من حهل كره ' و حدثه أو فسقه فالظاهر فيه الصحة ، وفي
الجمعة والعيد الواجب اشكال . والاكره المذكور في الحديث موجب لسقوط
الأحكام ، الا في الاسلام والرصاص والقتل والحدث بالنسة الى صلاة والطوف ،
وفي غيره من المسافيات اشكال .

والمولى والمظاهر في الطلاق أو في العنة ، وبيع الحاكم فيما وجب من الحقوق ،
واختيار الزوجات في من اسلم على أكثر من اربع وتولي الحد . وهل بتحقيق الاكره

(١) دوى حرير عن أبي عداة عنه السلام به قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله: رفع عن أمي تسعة الخطأ، والناس، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون،
 وما صطروا له ، و بحد . والطيرة ، والتعكر في بوسمة في ، لحق ما لم يطق يشبهه «
المصالح: ٤١٧ حديث ٩ باب التسعة .

على بوطء في طرف الرجل ؟ اشكال اقربيه ذلك .
ولا تتعلق الأحكام بالثائم والعامل ، ففضاء الصلاة عليهما وعلى الناسي بأمر جديد .
وهل يجب سجود العريضة على السامع ؟ اشكال .
وأسباب العلة كلها مسقطه ، الا في الانلاف المتعلق بحق الغير ، والصيد
الاحرمي والحرمي في بيع الانم دون الصمام

[١٤]

قطب

اذا تعلق لأمر بالأعيان ذوات الأجزاء وحب استيعابها ، وهي البهي عنها بكفي
البص ، فمدر الصدقة مائة لا يبرأ بالمعص منها . أما لو حلف أنه لا يأكل معيأ ،
أو علق طهاره بأكله فلا يتحقق الحث ، والطاهر بالمعص . ولو حلف على أكل
متعدد برأ الواحد ، وهي تركه لا يبرأ الا بالكل .
والهسي يقتضي الفساد في العادة وان تعلق بوصف حارج فتسد الفهارة
بالمعصوب ، والصلاة في الدار المعصوبة ولباس المعصوب ، وفروعه كثيرة .
وهي غيرها كذلك ان تعلق بنفس الماهية ، أو بحرثها ، أو بلارمها .
ولو تعلق بوصف حارج فهي الفساد قولان ، الأقرب العدم ، فتسد الملاقيح ،
وبيع العرر ، وبيع لرب في الرائد والمساوى على الأقوى . وأما البيع وقت البداء
فهي فساد قولان .
ولو دبح الاصلية أو الهندي بآلة معصوبة فهي الفساد اشكال ، واباحة نظر
المحطوبة يشبه لأمر الوارد بعد الخطر ، والابراد في شدة الحر ، ورجوع المأموم
اذا سبقه مامه ، وهل ذلك للإباحة أو الاستحياب ؟ احتمالان ، الا الثالث فان الظاهر
فيه الوجوب .

وأما الأمر يقتل الأسودين في الصلاة فهو أمر بعد حذر ، فهل هو للراحة أو الاستحباب ؟ وجهان .

والفاظ ، لعموم حميع وما يتصرف منها كأجمع ، وجمعاً ، وحميماً ، ومعشر ، ومعشر ، وكافة ، وعامة ، وقاطنة ، وكل ، وما استهامية وشرطية ، والموصولة على خلاف ، واي في الاستهتام والشرط سواء اتصلت بها ما أم لا .

ومتى ، وحيث ، واي ، وكيف ، وما ، ومهما ، وايان ، واي ، وادما على خلاف في اسميتها . وكم الاستهامية على قول .

وما هو بحكم الجمع كالناس ، ولقوم ، والرهط . والأسماء الموصولات اذا عرفت بلام الجنس ، وجمع لاشاره ، والنهي الواقع في سياق شرط ، والاستهتام على سبيل الإنكار . والجمع المصاف ، والمحلى بلام الجنس لا المفرد على أقوى . وللمكرة في سياق النفي ، والمؤكد بالذوام والاستمرار كالسرم ، ودهر الدهور ، وذافي لزمان .

وريبه ، ومصر ، والأوس ، والحزح ، وبني نميم ، وغسان في عموم القبيلة . وكون لعام لا يستلزم الحاص عام في الأمر والنهي ، والحر على قول . فالوكالة في البيع لا تعين الثمن بالمثل ، الا من جهة العرف ، لامن جهة اللفظ على قول . وقيل : انه من باب الكل ، ووجوده مستلزم لوجود الجزء .

ونترك الاستتصال في حكاية الحال يقتضي العموم ، الا ان يعلم الاطلاق على خصوص الواقعة ، او تكون الواقعة دالة على الدحول في الوجود ويسأل عنها كواقعة لتمر والرطب ، اما لو وقعت في الوجود واطلق السؤال عنها فهي العموم هنا احتمالات .

واما حكاية الصحابي لتضاييا الأعيان فلا عموم فيها ، وتحرير من اسلم على اكثر

من أربعة من نابه . وكذا قوله عليه السلام « ان دم الحيض اسود »^(١) . واما قصة ما عر^(٢) وتغدير المجالس فيها فيحتمل الأمرين ، وتغديره للماشي الى الصف مع بهبه عن العود يحتملها^(٣) ، وكذا صلاته على المجاشي^(٤) .

(١) الكافي ٣ : ٩١ باب معرفة دم الحيض والاستحاضة
(٢) ما عر بن مالك الاسلمي ، له صحة مع النبي صلى الله عليه وآله . وهو الذي أنى النبي صلى الله عليه وآله وأمر بالرد عرده ، ثم عاد فامر عرده ، فلما كان في الرابعة سأل عنه قومه . « هل تكرون من عقله شيئا ؟ » فلو ، لا ، فأمر به فرجم
وقد تاب ما عر من عبده هذا فقل أنى صلى الله عليه وآله « لقد تاب توبة لوتابها طائفة من أمتي لا جرب عنهم » وروى أن النبي صلى الله عليه وآله ما رحم ما عر قال « لقد رأيت يده يتحصى في يده لحة »
نظر أسد الغابة ٤ : ٢٧٠ ، الإصباح ٣ : ٣٣٧ .

(٣) ورد في الحديث شريف أن أسكرة جاء والنبي صلى الله عليه وآله رافع فركع دون الصف ثم مشى الى الصف . فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله قال « يكتم ركع دون نصف ومشي الى الصف » فقال أبو بكر : أن ، فقال « ردك الله حرصاً ولا تعد » .
بدر صحيح البخاري ١ : ١٩٩ . سنن أبي داود ١ : ١٨٢ حديث ٦٨٤ . سنن نسائي

١ : ١١٨ ، سنن البيهقي ٢ : ٩٠ ، ٣٠٦ .

(٤) روى الشيخ الصدوق في العصال : ٣٥٩ حديث ٤٧ باب السبعة بسنده عن يوسف بن محمد بن زياد ، عن أبيه ، عن الحسن بن علي العسكري عن آتاه عليهم السلام . « ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما أنه جرت عليه السلام معي المجاشي بكى بكاء الحزين عليه وقال : ان أحاكم صحيفة - وهو مع المجاشي - مات ، ثم خرج لي لجدة وصلى عليه وكبر سباً ، فحضر الله له كل مرتفع حتى رأى جداره وهو بالحشة

وروى الشيخ الطوسي في التهذيب ٣ : ٢٠٢ حديث ٤٧٣ بسنده عن محمد بن مسلم أو درة قال « صلاة على لمب بعدما يدفن اب هو الدعاء » قال : قلت : فالمجاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال « إنما دعا له »

[١٥]

قطب

حمل المطلق على المقيد اعمال للدليين ، وليس منه « في كل اربعين شاة »^١
مع قوله « في العم السائمة ركة »^٢ . ولا « ولا تعتقوا رقة » « لا تعتقوا رقة
كافرة » ، وانما هو في الكل لا لعام والحاص ، الا أن يعدا بم بوجوب التصار
فيتساقطا ، ويبقى المطلق بحاله كحديثي ولوع الكلب^٣ .

والفعل المتردد بين الجلي والشرعي هل يحمل على الأول أو الثاني ؟ قولان
الأقرب الثاني . وتخرج جلسة الاسراحة ، ودحوله في بينه ، وبروله بالمحصب^٤
وتعريسه ، وذهابه بطريق وعوده باحر في العبد .

وكل ما يشاركه الامام فيه فعلى الامام كقصاء الديون ، واقرار أهل الجرية .
وما فعله بقصد الترية ولم يعلم لوجه فيه ، هل يحمل على الوحوب في حقنا أو
لنبت ؟ خلاف ، كالقيام في الحطبة ، والحمد فيها وثناء ، والمبيت بالمشعر ،
والمولاه في الوصوء والتميم والطواف والسعي والحطبة وصلاة العبد ، و لوحوب
في الكل أظهر .

(١) التهذيب ٤ : ٢٥٨ حديث ٥٨ .

(٢) التهذيب ١ : ٢٢٤ حديث ٦٤٣ .

(٣) التهذيب ١ : ٢٢٥ و ٢٢٦ حديث ٦٤٤ و ٦٤٥ .

(٤) المحصب بالضم ثم انفتح وصار دهمزة مشددة موضع فيه بين مكة ومي وهو
الى مي أقرب . وهو بطحاء مكة وهو حيف بين مكة . وحده من الحجون ذاهبا الى مي .
وقيل حده ما بين شعب عمرو الى شعب بني كنانة . وهذا من الحصباء التي في أرضهم . معجم
البلدان ٥ : ٦٢ .

وإذا تعارض القولان والعلان حكم بالمشح إذا علم المتأخر
وتوصف أفعاله تارة بالتبليغ وهو العتوى، وتارة بالقضاء كفصل الحصومات
وأخرى بالامامة كالجهاد والتصرف في بيت المال .

ويترفع على ذلك فروع كقوله - صلى الله عليه وآله - « من أحبب ارضاً مينة
فهي له »^١ فإنه يحتمل التبليغ والامامة ، فحيث أنه وجوب إذن الامام فيه وعدمه
احتمالان .

وقوله - صلى الله عليه وآله - : « حدي لك ولولدك »^٢ يحتمل الافتاء
والقضاء ، ويترفع حوار مقاصد المماطل وعدمه .

وقوله - صلى الله عليه وآله - « من قتل قتيلاً فله سله »^٣ يحتمل العتوى
وتصرف الامامة ، ويترفع استحراق كل قاتل له وعدمه .

وحجية الاجماع عندما يدخول المعصوم فيه لا بدو به ، فالمعترق قوله ، والفائدة
في قول لطائفة مع عدم نميره . ولا يدح فيه خلاف المعروف بسبه وان تعدد ،
ويدح المجهول وان اتحد .

والاجماع السكوتي لاحقة منه كحضور المالك وسكوته مع الفضولي ،
ووطء لمشتري في مدة لجبار مع سكوت البائع ولا كذا حلق رأس المحرم
مع سكوته في وجوب الكفارة ، وسكوت المحمول عن المجلس في سقوط خياره
« ما من قال لبائع : يا ابني ، وسكت فقي اختياره قولان » ، والشيخ ألحقه به .

واشترط العدة في الحكم في محل الضرورة ، وكذا القاضي وأمينه ، وأمين

(١) القتيبة ١٥١ - ٣ حديث ٦٦٥ . التهذيب ١٥١ - ٧ حديث ٦٧٠

(٢) أنظر صحيح البخاري ٣ : ٢٨٩ - ٤ : ٢٤١ ، سنن أبي ماجة ٢ : ٧٦٩ حديث

٢٢٩٣ . احياء علوم الدين ٣ : ١٥٢

(٣) صحيح مسلم ٣ : كتاب الجهاد باب استحقاق لقتل سلب القتل حديث ٤١

الحاكم ، والوصي ، وناظر الأوقاف ، والساعي . والشاهد ، والراوي ، ولمفني . واعتبرها في هذه هل هو في نفس الامر أو الظاهر ؟ الأقوى الأول ، وفي الطلاق الظاهر الثاني .

وما عدلة الأب والجد في ولاية الصغير ، والمؤذن ، وامم الجماعة في محل الحاجة فهي اعتبارها قولان . والعدالة في ولي النكاح من المكملات فليست شرطاً على الأصح ، وكذا ولاية تجهير الميت . وأما في الافراد فمستثنى عنها ، الا في العرض على قسوا . وكذا لو كالة والابداع من المالك ، أما من غيره فالظاهر أنها تشترط .

[١٦]

قطب

الحجر المختلف بالفرائض يصح الاعتماد عليه لأجل القرينة المنصبة اليه ، وهل يعيد علماً أو طمأناً ؟ الظاهر الثاني ، كقبوله الهدية من المحبر الممير ، أو الماسق أو المد ، وفتح الباب لادن الدحول ، وتحكام اللوث ، وكل الطعام بتقديم المالك أو من فأمره وإن كان صغيراً أو عبداً أو فسقاً . والتصرف في الهدايا بدون لفظ ، والشهادة بالاعتبار عند مشاهدة صرد على الجوع والعري في الخلوة .

وبص الأصحاب على أنه عمد الصبي في الدماء خطأ ، وجوروا ديبحته واصطيده . أما وقوع محظورات الاحرام منه فهل عمد في غير الصيد خطأ ؟ قولان . وثما في لصلاه والصوم فعمده في مبطلاتهما كالبالغ اجماعاً . وهل يبشر وطؤه بعد أو شهة حرمة المضاهرة ؟ اشكال .

ولا يعتبر عمد المحبون لاهي الرنا على رواية .

والمأهية الكنية يتعلق الحكم فيها بأي جزء ، إلا أن يدل دليل على جرئي
بيع ، كالحول في احراح الركاة ، والبيع بند البلد حالا . والادن في شيء اذن
في جميع لوازمه ، ومنه صح التوكيل للوكيل اذا كان ما وكل فيه لانصطه اليد
الواحدة .

ويصب العاصي قسباً اذا اتسعت ولايته ، والوكالة في أداء الدين وكالة في
اثباته ، وأمثالها كثيرة .

وقد يعصي الهوى الى الفساد في غير العباد كبيع الميتة والحمر ، ونكاح
المحرمات ، وبيع الملامسة وامانة والحصاة والربا .
ولو دبح العاصب الشاة ففي وقوع الركاة عليها قولان ، أصحهما الوقوع ،
بحلاف دبح الدمي . والدبح بالظفر ، والس ، وبغير الحديد مع المكنة منه
فانه لا تؤثر التدكية قطعاً .

وحرم عصى لسان ادى نفسه ، وما يؤدي الى ملاكها أو صررها كالحرع ،
والتحريم مستند الى عدم العلم بالاباحة لا العلم بعدم الاباحة ، وعليه يترع جوار
حتان الحشى ، والاشكال فيه قائم . أما خلق النحية فالوجه المسع .

ولو ترك السر الواجب باعتذار الانوثية فهي بطلان صلاته وجه قوي . وهن
يحرم عليه المتر الى الرجال والنساء ؟ لأقرب ذلك ، أما في الشهادة فهو كالمرأة
أحداً باليقين .

ومتعلق اللام ام الحقيقة ، أو الجنس ، أو العهد . والأصل فيها الاستعراق
مع الحسن ، والا حمل على الحقيقة ، وان كان هناك معهود يمكن عود التعريف
اليه حمل الكلام عليه .

واموالاة في جميع العقود والاياعات معتبرة ، والاتصال ييسر الايجاب

والقبول الا لضروره كالنفس و لسعال ، وما حرت العادة به ، الا أن يطيل الرمان ،
والاستثناء في اليمين لا بد فيه من العورية على الأصح
وطول السكوت في الأذن يطله ، والكلام اذاكثر . وكذا القراءة والتشهد ،
واحر م المأمومين قبل الركوع معتبر في انعقاد الجمعة عمداً وسهواً . ولا يجب
وقوعه قبل الفاتحة على الأصح . وتعريف الصالة معتبرة فيه وفي سنة
والحكم اللارم للجماعة أو المطلق على عدد يورع عليهما ، فأهل الشعبة
ولقسمة هل تتبع لرؤوس أو الانصاء ؟ الأقوى الثاني .
وسراية العنق الثاني في جماعة هل تتبع الرؤوس أو الحصص ؟ قولان ،
أقربهما الثاني .

ومستأجر الدابة اذا راد على المدر هي كيفية صمائه مع تلمها وجهه ، وكذا
الحلاد لور د عمداً أو خطأ فانفق الموت ، أو صرب الجماعة واحداً متعاوناً أو
جرحوه فمات ، والظاهر التساوي هنا .

[١٧]

قطب

كل حكم شرعي قصد منه الاحره لجلب نفع أو دفع ضرر عادة ، وتوصف
بما عدا الاباحة كالصلاة والصوم ، المتقسمين الى الواجب والندب والمكروه
والحرام ، ولا يكون فيهما مباح . وكل كفاية عبادة ، ولاعكس ، وقد جاء في الآثار
اطلاق الكفاية على العبادة وهو مجاز .

والنية معتبره فيها اجماعاً ، وشرطها القربة ، وهي الاخلاص بها لله ، فيطلها
الرياء قطعاً ، بمعنى عدم استحقاق الثواب بها . وهل يجزىء بمعنى سقوط التعدد ؟

فيل نعم ، و لا قرب لعدم . وشوبها بالثنية ليس منه ، الامع فرض الأحداث على وجه .

أما قصد الثواب ، و لإحلاس من العقاب فهي فساد العادة به قولان ، وكذا قصد الشكر واستجلاب المزيد والحياء من الله ، والافساد هنا أقوى . ولو قصد التعظيم ، و المحبة ، أو الانتقاد للامر ، أو الإجابة ، أو الموافقة لإرادته فالظاهر لأجزاء . وكذا قيل في المهارة ، ولي فيه اشكال .

وفعلها لكونه تعالى أهلاً إلهي مراتب الإحلاس ، فلو صم ما هو لأرم فوجهان ، فلو صم نية الحمية في الصوم ، وملازمة العريم في السعي والطواف توحه الاشكال . ولو صم ما ليس بلأرم ولا صاف ، كصم دخول السوق ، أو الأكل في بيته الظاهرة فهي الصحة اشكال ، أقربه لعدم .

ولأنه فيها من نمير مشحصات الفعل التي لإبشاركه فيها عبره من الوجوب والتدب ، فلو صمهما في واحد كالجمعة والجماعة في صل بطل على الأقوى .

ولو جمع بينهما دلالة لى جارتين في صلاة واحدة هي الصحة قولان ، ولو تقتصر على الواجب فيهما فهي آخره عن المسلوب قولان ، أقربهما لعدم . ونية واجبات الصلاة مدخل لصدوباتها تبعاً . فلا يحتاج الى أفراد نية لها إجماعاً . ونية بديه الجماعة داخلية في الصلاة . وهل تستحب نية لأمانة للإمام ؟ قولان ، أقربهما ذلك ، لالجمعة والعبد الواجب فتحتم نية الإمامة فيهما ، لتوقف انعقادها عليهما .

أما المأموم فيجب عليه نية المأمومية في الكل ، ولو اجتمع للواجب سببان - كما لو نذر واحداً على القول باعتقاده كما هو الأقرب - فهي وجوب التعرض للخصوصيات قولان ، أقربهما إجراء به الوجوب .

وكذا المتحمل كالمستأجر والمتحمل عن الأب ، فلا يجب فيه ذكر الولاية على

قون . ولو قلنا بانتقال الوجوب اليه كان ذلك قوياً ، أما على القول ببقائه على المنوب فلا بد من نعيه . وهل يجب التعرض لبية الرمان المعين في النذر ؟ احتمالان ، اقربهما العلم .

ولو نذر سورة معينة فهي التعرض لتعيينها وجهان ، اقربهما العدم . والأصل أن الواجب لا يجريء عن اللبس ، وبالعكس ، الا في الاحتياط اذا ظهر العناء عنه .

ومن صام قضاء ليل الشغل ففهر القراع ، والمنصلق بالتمر لو ظهر ما يوحه ، وصائم يوم الشك يعمكس الحكم بهما على اشكال في الاول . والمتحري في صوم رمضان فتظهر المطابقة مجرد قطعاً ، ولا كذلك المجتهد لو ظهر المحدث على الأقوى .

والمتوصيء احتياطاً لشك المحدث فظهر سببه في الاجترار به اشكال ، وأولى بالسمع . وهل تحرىء حلقة الاستراحة عن حلقة الفصل ؟ احتمالان ، اقربهما نعم . وكذا لو كان الجلوس للشهد ، وأولى بالصحة .

ومعل اللمة في الأولى لو غسلها في الثانية نية اللبس هي الاجزاء احتمالان ، ولو بوى فريضة وطنها دابة فأتى بأفعالها ، ثم دخل في أخرى وذكر ، نقص الأولى قبل اجزاء ما أتى به عن الأولى مع الموافقة ، وبه رواية عن صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف . وهل تجب بية المدول الى الأولى ؟ احتمالان .

[١٨]

قطب

لحرم في البية وجميع مشحضاها واجب ، فيبطلها التردد اجماعاً ، الا في

المشبهة في العدد ، أو في الأداء والقضاء ، وفي الزكاة بين الوجوب على تقدير بقاء المال والملك مع عدمه ، وفي جوار ترديد بنية آخر شعبان بين الوجوب والتلب قولان .

وكذا في شك العيد فيرد بين الصوم وعدمه ، وأولى بالمع .
أما لو شك فيهما أحرم به من انواع الحج في المدبوع عين ماشاء ، وهل العمرة كذلك ؟ لأقوى لا .

والصلاة المتعددة في الثياب المشبهة ، والطهارة بالمطلق والمضاف معاً هذه ليس من هذا الباب ، بل هو من باب ما لا يسم الواجب الا به ، وهل المعصوب والمباح كذلك ؟ الأقوى لا .

ولو نسي عين الكهنة ردد بين ما لا يحمل بها ، ونية الوجوب عند قيم الاحتمال في اجرائها قولان . كما لو شهد العدل او جماعة الفسق بالرؤية فصام بنية الوجوب .

والحائض لو توهمت لانقطاع فاعتسلت ، والمسافر لو طس القدوم قبل لزوال معزم الصوم ، وبادر صوم يوم قدوم ريد فطه سوى ، وطس دخول الوقت فيسوى وجوب الطهارة ، او صيق الوقت فيتم صايف في الجميع وفي الاجراء اشكال . ولو طس الصيق لا عن العصر صلى ثم تبين السعة في الصحة احتمالاً ، قريباً ذلك ان وقعت في المشترك ولو دخل لمحتص وهو في الاناء فاشكال . نعم لو وقعت في وقت لم يبق بعده الا مقدار اربع فالوجه لطلان ، فيعيد العصر ويقضي التهر ، ولو قل بالاشتراك اندفع هذه الاحتمالات .

ولو ترك لطلب فتميم ، او شك في جهة القلة او في الوقت صلى فصادف في الصحة احتمالاً ، والوجه عدم الصحة ، الا ان يتعد العلم في الأخيرين .

ولو صلى الحشى فظهرت الرجولية هي وجوب الاعادة اشكال .

وصوم صاحب المرتبة قل لعلم بالعجز ، وإحرام من طى دخول شول ، والصلاة على الميت مع شك اهليته ، والأحرام بالحج قبل تحلل العمره ، وبالمعدة قبل تحلل الحج فيصاف ، وفي الصحة في لكل اشكال

وكل عماده يمكن وقوعها على وجهين فالنية معتبره فيها قطعاً ، الا انظر المعروف لوجوب المعرفة وإرادة الطاعة . اما مالا يختلف به الوجه فلا احتياح له اليها ، كرد الوديعه وقضاء الدين ، وكل ما كان العرص الأهم منه الوجود كالشهادة ، والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وشكر المعتم ، وحفظ الأمانة ، و لوديعه . واما ما العرص منه التكميل ورفع الدرجه والرصي والأقبال وما يبرمها من المصاع فلا بد في ايجاده من الية الموجهة للتقرب به ، وعائتها التميز وحصول المصاع . وهل تجب لترك المحرمات وتستحب لترك المكروهات ؟ المشهور العدم ، الا أن حصول الثواب بهما مشروط بها على الأقوى . فمن قال بالوجوب أو لاستحب فيها فهو بهذا المعنى ، لا بمعنى توقف الامثال عليها وكذا ارادة المجاسة .

وهل لية حرة أو شرط ؟ تحمّلها ، وقال ثالث . انها شرط في الصوم وركن في غيره ، وهو جيد اذا قدمت عليه . أما لو قارنته بتحقيق الاشكال والأصح حوار المقترية فيه كغيره . وقيل : ان توقفت الصحة عليها فركن ، والا فشرط ، كالية في الكف عن المعاصي ، وفي فعل المساحات أو تركها اذا كانت وسيلة الى فعل واجب أو ترك محرم ، وينتزع على ذلك فروع فادرة .

واسمحوا لية فعلا في اجراء العماده هو الذي يقتضيه الأصل ، الا أنه لما تعذر أو تعسر كتمني بالاستحصار ، الحكمي ، قيل : هو تجديد العزم عند الذكر ، وقيل : هو عدم الاتيان بالمعاصي . ومبناه أن الباقي هل يحتاج الى المؤثر أم لا ؟ وهو راجع الى أن علة الحاجة هي لأمكان أو الحدوث ، وهو بحث كلامي .

فيه القطع لا تؤثر في لآحرام احصاءاً ، وفي تأثيرها في الصوم اشكال ، وفي الصلاة كذلك ، والمطلان قوي . وهل الوضوء والعسل كالصلاة ؟ الأقوى نعم بالنسبة الى الباقي ، فلا يطل الماصي بالنسبة الى العسل قطعاً . وأما الوضوء فكذلك ، إلا أن يفقد شرط الموالاة .

ولو تردد في قطع عاية الية فالاشكال أقوى ، والمطلان أقرب . وكذا بية فعل الماصي على أقرب الوجهين ، وفي الصوم يقوى الاشكال هنا . والعنول في بابها من صلاة الى أخرى ، أو من صوم العريضة الى النافلة ، وبالعكس ليس من بابها وكذا العدول من سلك الى آخر ، ومن التمتع الى قسيمة ، وبالعكس .

ويجب أحداث بية العدول هنا ، ولا يجوز التلطف بها في أثناء الصلاة ، امامي غيرها فلا مع . وهل التلطف بها في أول الصلاة كذلك ؟ خلاف ، والأصح انقسامه بانقسام الأحكام .

[١٩]

قطب

يصح ايقاع بيه عبادة في أثناء أخرى ، فيجمع بينهما في الفعل إذا لم ينافي احدهما الأخرى ، كنية الركاة في الصلاة واعطائها المستحق ، وكذا بية الصوم فيها ، ونية الوقوف بعرفة والمشعر في صلاتي الظهر والصبح . وهل الجمع واجب هنا ؟ الأحوط نعم .

ولو تنافيا كنية الطواف في الصلاة والأقوى انه كنية القطع ، أما بية الإقامة في الأثناء فموجبة لأحداث بية الاتمام قطعاً ولا فساد ، ولو انعكس الفرص فهي الرجوع الى القصر فوال ، اصحبها الرجوع اليه ، إلا أن يتجاوز محل القصر

فيجب الانعام .

ويجوز اقتران العادتين سية واحدة اذا لم يتباها، سواء انعكت حدهما عن الأخرى كالصلاة والركاة ، أو لم تملك كالاعتكاف والصوم ، وكانت تدعه كالسجدة في غسل الجمعة ، بل هي المقصودة منه ومن باقي احوته .

وتحسين لقراءة والركوع والسجود للاقتداء به ، وريادة الامام في الطمأنينة ليلحقه المأموم على قول مشهور ، ورفع الامام صوته بقراءة والادكار لاسماع المأموم ، والحطيط لاسماع الحاضرين ، والتالي للقرآن ، وتحسين الصوت به لاستجالات المستمعين ، والصلاة مع المنفرد اماماً أو مأموماً ، لأنها صدقة .

والنقل لايجب بالشروع فيه ، الا الحج والعمرة اجماعاً ، وفي الاعتكاف اقوان ، وبكره قطعه خصوصاً في الصلاة والصوم بعد الروا . وهل يصح لابهام في تبة لركاه دعسدر خصوصيات الأموال ، كاحراج شاه وعليه الابل والنعم ولم يعين ؟ اشكال . وكذا في العنق عن الكفارتين ، وأولى بالمع

ولو بهم النسك فالأقوى الطلاق مع وجوب حلهما ، ومع عدمه تعين العمرة

ان لم يصلح الزمان للحج ، وان صلح فاشكال

و لأصل في الية وجوب مفارقتها لأول العادة ، الا في الصوم فجاز تقديسها عليه ، بل وتأخرها عنه في السيد وعدم العلم ، فينوي في أثناء النهار وتأخر في اليوم أجمع في الصحة وحصول الثواب وان وقعت بعد الروا ان قلنا بحوازه في السدوب . أما امساك الكافر والصبي والمسافر والمجنون و المريض برول اعدارهم فييته يستحق بها ثم به وان لم يسم صوماً .

و لمحافظة على الية في صعب الأفعال وكبيرها من المهمات الدينية .

وتجتمع لعايات في الواحد اذا تعددت ، لتحصيل مفاعيل كفر ءة القرآن ، ولسعي الى مجلس العلم ، وعياده المريض ، وريادة الاحوان ، وحضور الجائز ،

وربارة المعابر، وقضاء حاجه المؤمن، وحوائج عياله والاتفاق عليهم، والدخول،
والصيافة، وصلة الرحم .

بل وعد المساحات كالأككل والشرب، والكاح، والنس، والتطيب . والعاقب
حقيق بصرف أفعاله كلها الى الطاعة بجعلها وسيله اليها ، وهو اما يحصل بالمية.
وصيله ارادة لطاعة وحباً أو بدناً متبرئاً ، وقيل : لو قال في أول النهار
وأول الليل : اللهم ما عملت في يومي هذا من خير فهو لابتغاء وجهك ، وما تركت
من شر فتركه لهلك ، احزاً عن البية عدكن حزننى

ولأعمال لمنصلة تكفي بالمية في أولها ، كالتغيب واستحضر الوجوه ،
وحملها موجب لتضاعف الحسنات كالحلوس في المسجد .

ومروض الكفايات في وجوب البية فيها كالمبسة، خصوصاً اد تعبت، وترك
بحرام كذبك ، أما لمستحب وترك المكروه فيوي لذب، وقد يحتج الوجوب
والدب والحرمة والاباحة في الواحد على البدل كصربة التيمم، والأكل والجماع
والطيب واللس ، فلا تصرف الفعل الى أحدهما إلا بالمية . والحرمان لمين جعل
المباح حراماً ، بل صرف لزمان في المباح .

وليس البية هي اللفظ ، بل هي جمع الهمة واعداد النفس وتوجهها وميلها
الى تحصيل المرعوب فيه عاجلاً أو آحلاً، تلفظ أم لا، بل اللفظ بدون الهمة لغو.

[٢٠]

قطب

التحرر من الرباء واجب، لأنه معصية في نفسه ويصير الأعمال معاصي، وهو
جلي وحفي والثاني انما يعرفه أهل المكاشفة ولعاملة الحق مع الله . وقد يلحق

النية بعد كونها في الابتداء محلصه، فليلاحظ العائد ذلك فيتحرر عنه. أما هو اجس النفس وحواطرها فلا حرج فيها بعد احلاص النية ابتداءً ، لوقوع نعم عنه في الحديث .

وهل تجب النية في ما يميز لنفسه من الأعمال كالإيمان ، والتعظيم والاحلال لله ، والمحوف ، والرجاء ، والتوكل ، والحياء ، والمحبة ، والمهابة ، والأذكار والشاء على الله ، والادان والاقامة . وتلاوة القرآن ؟ قال بعضهم : لا ، وهو صعي .

وهل تجب لنية في الاعتداد ؟ الأقرب لا ، الا في هذه الوفاة فان الأقرب فيها وجوبها . ونعتبر من المباشر ، فلا تنفع من غيره الا في المجنون والصبي العير المميز اذا حج بهما الولي بوى عنهما اجماعاً

أما فعل العير فقد يؤثر في نية غيره كأحد الركاد قهراً من الممنوع ، وهل تجب لنية من الاحد ؟ الأحوط نعم . ولو أخبر أنه بوى قبل رجحت على نية القابض على الأصح .

وفي الحلف النية بية المدعي مع ابطال الحالف ، فهي معتبرة في فعله ، فلا تنفعه التورية في دفع ونائها على قول الأصحاب .

والأصل أن لواحق اصل من المندوب ، الا في الابرأ ، والانتظار في المعسر ، والمنعرد المعيدصلاته ، والصلاة في لأمكنة لمشرفة ، وبرياده الحشوع وكثرة المندوبات ، ومراعاة السكينة والوقار في المضي الى الجمعة وان فات به بعضها .

وأما ريدة الثواب بالكثرة والقلّة فتنازع للمشقة والمداومة ، الا في تكبيرة الافتتاح^(١) وتكبيرات الصلاة ، وديح الهندي والأصحية ، وللصيف ، والصلاة في

أكثر المسحدين جماعة ، وسجود التلاوة ، وسجود الصلاة ، وركعتي النافلة ،
والعريضة ، ون التناوي في الصورة دون العسل . وقد يكون الأول أكثر ثواباً
كتسبيح لرهراء ، وغيره من التسبيح وإن كثر .

وهل قول العبادة وجراؤها متلارمين أولاً فتوحد الاجزاء بلون ، لقول دون
العكس ؟ قولان ، أصحهما التلازم .

وكل ما يتوقف عليه الحروح عن العهدة من الرائد على مسمى الواجب مما
لا يتم إلا به واجب ، وهل يسوي به الوجوب ؟ اشكال . والصلاة المتعددة في الثياب
لمشبهة من الحرم فيها حاصل ؟ قال قوم : لا ، وأوحوا الصلاة عارياً . وفيه اشكال
من حيث تحقق الوجوب الجارم في كل واحدة حال إيقاعها .

ولتعد بما لا يهتدى إلى علته واقع كالابتداء بظاهر الذراع في العسل ،
وكوضع الحريضة على فود ، ورمي الحمرات ، والسهي عن بيع الطعام قبل قصه
وعدم الاكتفاء بكونه في المكبال على الأصح ، وإذا الواجب في قض ما في يد
الموهوب ، ومضي زمان على قول ، والإسراف في الوصوء على شاطئ النهر
والبحر .

وأما وجوب الطلب مع علم فقد الماء ففي وجوبه قولان ، أقربهما السقوط ،
وامرار الموصى على رأس من لا شعر له وجوباً أو استحصداً على الخلاف ،
وجوب عدة الوفاة على غير المدخول بها والصغيرة والابسة ، وعدم اجراء القيمة
في الكفارة ، أما في ركاة الأتمام ففي اجراء القيمة قولان أقربهما الإحراء ، وجوار
التخلص من الربا مع حصول الرياء وامثالها

وكل عبادة لها وقت محدود وقعت فيه فهي أداء ، وإن وقعت في خارجه
فقصاء .

وهل الواجبات الفورية كالحسبة ، والحج ، ورد المصوب ، وإنقاذ الهالك

والامانات الشرعية ، والوديعة ، والدين الحال مع الطلب والقدرة من ذوات الأوقات المحدودة ؟ قولان ، والأقرب العدم ، فلا تجب نية الأداء فيها اجماعاً ، أما تعيين قضاء رمضان في ظرف السنة الى الثاني وإن كان محدوداً إلا أنه لا يسمى أداء اجماعاً .

والقضاء يعدل على الاتيان بالفعل ، وما فعل في غير المحدود ، واستدراك ما تعين وقته ، أو بالشروع كالاعتكاف ، أو بالعورية كالحيح المدس ، ولكل ما وقع محالاً لبعض أوصاعه المعثرة فيه ، وما كان بصورة الحقيقي ، وأما اجتماع الأداء والائتم فلم يقع ، وماورد مما طاهره ذلك فمحمول على التعليط . وهل الاحلال بالفعل في وقته يستعقب القضاء ؟ قولان ، الأقرب انه بأمر حديد .

وماورد النص بقضائه قد لا يستعفه ، كمن استمر مرضه الى رمضان آخر ، والشيخ والشبهة وذو لطاش ، وفي وجوب العذبة قولان . وماذر الصلاة اول الوقت ، وماذر صوم النهر ، وماذر الحبح كل عام . وهل يجب عليه الاستئجار ؟ قولان .

ولو دخل الحرم بغير احرام ناسياً ، أو متعمداً فهي وجوب تداركه اشكال ، والأقرب التدارك وليس بقضاء . وماذر الصدقة بفاصل قوته كل يوم لو تلف ما فصل كانت الصدقة المستقبلة من يومها لا عن العائت ، وهل يجب تداركه مع القدرة ؟ اشكال .

ولو نذر عتق ما يملكه ، وملك ولم يعتق ومات ، فهي وجوب الاعتاق اشكال .

[٢١]

قطب

اكفاء ، الشارح بالاستجمار في إزالة نوحاسة المحرج من باب الرخصة تحقيقاً

لعموم البلوى ، ولا بد منه من القاء عن عيه دون ثره . وهل يطهر المحل به ؟ قولان ، وهل يعتبر العدد ؟ قولان ، الأحوط اعتباره . ولو نفى مع القاء فهي صحة الصلاة بدون الاكمال اشكال .

وهل يراد بالتعدد نفس الحجر او المسح ؟ اشكال . وعليه يصح اجراء دوالجهد ثلاث ، وطاهر الرواية ^١ دال عليه .

وليس اراله المحاسة بالماء الكثير من باب الرخصة ضد لأصحاب ، واما في اماء الغليل فالظاهر انه كذلك ايضاً .

وكل شيء حرام استعمائه في لصلاة والأعدية لاستفادته فهو محس ، وتحريمه في الصلاة مستلزم لتحريمه في الطواف والمساجد ، ولحق به المشاهد . وفي الأعدية مستلزم للاشره لمساواه . وما صبح ماضته ^٢ في الصلاة والأعدية اختياراً فهو طاهر ، فترجع المجاسة الى التحريم ، والطهارة الى الاباحة .

وهي عين المجاسة والطهارة حكماً او هما متعلق الحكم ؟ احتمالان . وقيل ان المجاسة معنى في الجسم يوجب اجتنابه وتناول عيه ، فالجسم من حيث جسميته لا يكون محساً . واحترارها بالعين عن المعصوب الوج اجتنابه ، لتعلق حق العير به لا من حيث عيه .

وكل جسم على الطهارة ، حيواناً كان او غيره ، الا العشرة المشهورة . وكل الميتات على لنحاسة الميتة ، وهل ميت الادمي كذلك ؟ الأقوى نعم الاما لا نفس له سائله ، وما ذكي . وهل نفع الذكاة على الحشرات والمسوخ ؟ قولان .

وهي مائة من الصلاة . الا ما استثنى كما لا تتم الصلاة فيه شروطه ، وما دون

(١) التهذيب ١ : ٤٩ حديث ١٤٤ : الاستبصار ١ : ٥٥ حديث ١٦٠ .

(٢) في ش ١ : ملاسته .

الدرهم البعلي من الدم . وهل غيره كذلك ؟ لأقرب لا ، وفي قدره قولان .
وثوب المردة للصبي مع عدم لبس ، وهل المربي والصبيه كذلك ؟ قولان .
وما لا يمكن التحريم كالجروح والفروح لعير المرافيه ، وهل يجب الأبدل
ها مع المكة ؟ اشكال . ولا يجب التأخير الى الصبي على الأقرب ، وهل يجوز
له ايداع الصلاة في المسجد ؟ قولان أقربهما الحوار مع عدم التلوين .
وما يندر ازالته منها عن لبس والثوب المصطرافيه جماعاً ، وهل ما لا يبصر
اليه منه كذلك ؟ احوال . وهل جهلها عذر ؟ قيل : نعم مطلقاً ، وقيل : ما لم يحرق
الوقت . وفي السباك اشكال .

وهل محل الاستحمام من باب لغو ؟ اشكال .

واما الحدث فيطلق على المص من الدخول في الصلاة لمرتفع بالطهارة
وعلى نفس السب الموجب للطهارة . وهل المراد في بية رفعه الأول او ثاني ؟
قولان ، وحكم الحدث هل هو متعلق بالمكلف او بأعصائه ؟ خلاف ، والأصح الأول .
ووصوء المحجب للنوم هل يرفع الحدث بالنسبة اليه ؟ اشكال ، وهل يتقص
تغيب لريح أو البول له ؟ احتمالان ، الغابر لعدم .

وقولهم : كل دم يمكن أن يكون حبساً فهو حيض ، لبس المراد به : الامكان
الحاص الذي هو رفع ضروري الوجود وعدمه ، بل المراد به : الامكان الوقوعي
المشتمل على الصفات التي تتعلق عليها أحكامه ، سواء تحنس أو احتلف
وبترتب عليه اللوغ ، والعلل ، والعدة ، والاستبراء ، وقبول قولها فيه ، وسقوط
فرض الصلاة ، والصلاة وتحريمهما وتحريم الاعتكاف ، وعدم ارتفاع الحدث .
وفي حوار الاستتابة لها في لطواف قولان ، لأقرب المصحح . وتحريم
المساجد الاحتياطاً ، أو الحوار في المسجدين ، وقراءة المراثم ، ومس كنية
القرآن . وفي تحريم سجود التلاوة قولان ، أقربهما عدمه . وكراهه من لمصحف

ولمس هامشه ، وحمله ، وكتابة القرآن وفراشه ، وتحريم الطلاق والوطء قبلا .
وهل يحرم منها ما بين السرة والركبة ؟ قولان ، من قلنا به دخل الدبر في تحريم
الوطء ، ولا فلا .

ويحب عليها لاستبراء عند طئ لا يقطع ، وقضاء الصوم خاصة .
ويستحب لها الذكر بقدر الصلاة بعد الوضوء .

وصلاة لمستحاضة مع الحدث مما استثنى لميسر الحاجة ، وكذا صلاة
دثم الحدث . وهل يحكم باستئمان الماء قبل انفصاله عن العضو المستعمل ؟
قيل نعم ، وفيه بعد .

وطهارة الملاقي للحس مع عدم التعدي ، والمبينة من غير ذي النفس .
ولمسي مه . وهل ماء الاستحاضة من الطاهر أو الممعو ؟ قولان ، قريهما الثاني .
وهل مالا يدركه الطرف من الدم في الإباء كذلك ؟ قال الشيخ : نعم ^(١) ، وفيه
اشكال .

واما الممعو عن سؤر الحيوان لظاهر إذا لاقى فيه نجاسة ورألت عيها عنه
مع العينة أو بدويها ، والممعو عن الركن الذي فله المأموم قبل الامم ، وعن
متابعته له في بعض الأحيان ، وتغيير ^(٢) كيفية صلاة الخوف ، وليس الحرير لدفع
القمل والمحاربة ، وشرط العتي في بيع العبد ، فكلها من ترحص لمحل الحاجة .
اما اشتراط لوقف في البيع فيه نظر .

وقد اشتملت الصلاة على حق الله كالادكار ، والكف عن المساميات ، والنية .
وحق لرسول والال كالصلاة عليهم ، والشهادة للرسول بالرسالة . وحق المكلفين
كدعائهم لهمه ولهم في القنوت وفي غيره ما شاء ، والسلام عليهم . ولهذا كانت

(١) المبسوط ١ : ٣٦٥ .

(٢) من ش : تعين

افصل الأعمال البدنية .

وكل مكثف بها متى دخل وقتها صار مخاطباً بفعلها ، فلا يصح تأخيرها عن وقتها ، الا ان يكره على تركها حتى بالأيام ، اوسي او اشتغل عنها بدفع عدو عس نفس او بصع ، او بافاد هالك ، ولم يتمكن من الجمع . اما الاشتغال بالسعي الى عرفة والمشرع هي كونه كذلك اشكال .

وبو قد المظهر سقط الأداء على الأقوى ، وهل ينفذ الفداء ؟ قولان ، اقربهما العدم .

وهل يجب الذكر في الوقت ؟ قبل . نعم ، وفي سقوط الفداء حيث شد شكل اما صاحب التوبة في الشر او الثوب ، ومن لا يتمكن من القيام للحسن ، وراكب السعي مع عدم المكة من الحروح ، والعدم للماء في وجوب التأخير عليهم الى الصيق قولان . اصحهما العدم .

وهل يستحب التأخير لدلب الجماعة ، وللمسافر الى وقت برول القافلة ، والجهل الى الاراد ، والمشتغل بقدر لسحة ، والعصر الى المثلي ، والعشاء الى دهاب لشق . وبافلة الليل الى السحر ، والمقبض الى المشعر ، وبمشحصة الى وقت ثدية ، والمشغول بالقضاء الى آخر الوقت ، والصائم المتوقع افطاره او عد مبارعة المس ، وللمتمكن من لسدوبات ، ولاستيعاء الأفعال لحذر الترحص ؟ خلاف .

[٢٢]

قطب

قد عرفنا انقسام الخطاب الى تكليف ووضع ، هو نصب الأسباب ، وهو

غير مشروط بشرائط التكليف ، ولهذا حكم بصمان الصبي والمحنون ما اتفاه ،
واختلف في لطهارة السر والاستقبال هل هي من خطب الوصع او هي شرط
في صحة الصلاة .

ويتفرع على ذلك وجوب الغسل على الصبي لو وقع منه الانلاح ، وفروعه
كثيرة .

وجوب انحصار المند في جبره يتفرع عليه وجوب انحصار دخول الصلاة
في التكبير ، و محصر لمحلل منها في لتسيم . لأن المحلل ما كان مباحاً لا ما
حرم . ويتنصي الانحصار في انصبه المسئلة فيهما على الأقوى

والأمر والهي ، والأمر والدعاء ، والشرط والحراء ، والرعد والوعيد ، والمسي
و لترجي لا يتعلق إلا بالمستقل . فاذا وقع السنة بين لعطى دعاء ، وأمر وبهي ،
او احدها مع الآخر فاما يكون وقوعه في المستقل . ومنه يعلم الجواب عن
لسؤال المشهور في قوله : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على
ابراهيم وآل ابراهيم .

والصلوات الخمس لا يدل لها اجماعاً ، إلا الظاهر فانه قد اختلف في أن
الجمعة يدل عليها أم لا ، وهو مسي على أن لواحب يوم الجمعة هل هو الظاهر
وتسقط بالجمعة ، فهي ظهر مقصورة لمكان الخطبتين ، أو هو الجمعة وتسقط بالظهر
ويتفرع على ذلك فروع .

والأص في لأسباب عدم تداعلها ، وهل اسباب السهو متداخلة ؟ قبل نعم ،
والأقوى عدم ، ويتفرع على ذلك فروع .

و لصلاة الاختيارية تعيين فيها الفاتحة ، ولا تجزى بدونها الامع السهو على
قول قوي . ولو كانت رباعية وسي القراءة في الاولتين ، في بقاء التحيير في
الأخيرتين أو تعيين القراءة قولان ، أقربهما الأول .

وفي وجوب صم لسورة في الاولتين مع السعة وامكان التعلم قولان ، صحهما الوجوب ، وهل يتعين شيء من السور ؟ الأقرب لا ، فقول ابن بابويه بعين الجمعة والمنافقين من الجمعة وطهرها ^١ بادر . وهل يحرىء السبعين فيها ؟ لأقوى لا ، الا في الآيت ولو لم يحضضي وجوب الفائحة في الركعة الاخرى قولان ، أصحهما الوجوب .

وفي جوار القرن بين سورتين في ركعة في العريضة اقوال ، أصحها المصحح الا الصحيح وألم بشرح ، والغيل ولا يلاب ، فنحنم قرءنها في الركعة الواحدة بتعاق الأصحاب . وهل تجب السمة بينهما ؟ الأقرب الوجوب .

ولو كرر السورة الواحدة في ركعة أو لفائحة ، هي تسميته قرأاً وحيها ، الأقرب انه كذلك . ولو كرر الآية الواحدة بغير قصد الاصلاح فهي البطالان وعدمه احتمالان ، أما لو كرر السورة الواحدة في الركعتين فلا مع اجماعاً .

وتسقط الفائحة عن حادها عند صيق الوقت ، وعن الحائث المهي في شدته الى تعذر الايماء ، ويتنقل الى التسيح . وهل يجب الابدال على جاهلها اذا تمكن ؟ الأقرب ذلك . وهل يجب أن يكون بقدرها ؟ الظاهر نعم . ولو لم يتمكن من البدل فهي وجوب الوقوف بقدرها وعدمه احتمالان . وأوجب في التحرير على جاهل الفائحة قراءه السورة ان كان يعرفها ^٢ وفيه اشكال .

وهل تسقط عن دائم الحدث اذا لم يتمكن من اتمامها لتوالي الحدث ، فيتنقل الى التسيح مع التمكن من احلته عنه أم لا ؟ قولان ، أصحهما عدم السقوط . فان كان مبطوناً توصياً وسمى عملاً بالرواية . وهل يسقط تجديد الوصوء في الأثناء مع كثرة التوالي ؟ الظاهر السقوط ، وان كان سلساً استمر على الأقوى .

(١) لمقع ٤٥٠

(٢) لحرير ١ - ٣٨ .

وهل يجب عليه الوضوء لكل صلاة كالمستحاضة؟ قولان، أحوطهما
الوجوب وفي وجوب ريع الصلاة عليه وعلى المستحاضة عيب الظاهر احتمالان،
أحوطهما نعم.

وهل عليه التحفظ؟ ظاهر الرواية ذلك.

والواجب الواقع على هيئة يوصف كل واحد منها بالوجوب تحبيراً، وقد
يوصف بالاستحباب، ويكون راحعاً الذي اختيار الهيئة لا نفسها، كالجهر في
الجمعة أحداً، وهل الظاهر كذلك؟ قولان. أقربهما لا. وكذا الجهر بالبسملة
في موضع الاحتفات، وسحب تعين سورة، والجهر بالأدكار للإمام، ولاحتفات
تلمأموم، والهرويه لسعي، فهل تحب هذه لهيئات نعتاً لمحبها؟ اشكال. أما
النسبحة فكبيرة على القول بحر. مطلق الذكر لو تحبها، وتظهر وجوبها
تحبيراً، ونها أمش.

أما هيئة المسحب فمسححه، لعدم ريبه انزع على أصله، إلا في ترتيب
الأذان فيوصف بالوجوب، وهل رفع اليدين بالتكبير كذلك؟ قال السيد: نعم^١
وهو بعيد. ولقيم في المأولة ووجوبه تحبيري، لحوار الحلو في اختياراً. أما
الظاهرة فواجبة لها قطعاً، وكنه بمعنى لشرط، وهو الوجوب غير المستمر.

وكل ما هو معني بعبارة الظاهر عدم دخول المايه فيه إذ انفصلت بمحسوس، وفي
ما لا ينفصل بمحسوس اشكال. وقد يكون آخر الواجب كالطواف والسعي. وهل
الصلاة كذلك؟ (ظاهر لا)، لاحتياجها إلى تملك على لأصح. فإن حصل الحروح
يعبره كالحديث وغيره هي حصول سقوط التسليم قولان.

ولا تتم دلالة دليل الحكم مع معارضه، لأن المنتصبي لا يؤثر مع المانع،

حصوصاً مع قصور الدلالة . ومنه يعلم أن قوله تعالى « وسلموا تسليماً » لا دلالة فيه على وجوب التسليم على النبي (صلى الله عليه وآله) في الصلاة ، خصوصاً وقد نقل الإجماع على استحبابه .

ومنى تعرض الحاص والعام بني العدم عليه ، ومنه علم استحباب الجهر في القنوت . ولو سلم ماسياً ، وتكلم بطلان التمام فهي بطلان الصلاة قولاً .
والأكل والشرب في صلاة من يبطلانها إحصاءً ، وهل ذلك باعتبار انفسهما ، أو لاشتغالها على الممثل ؟ احتمالات . ويتفرع القليل منها ، وما لا يحسن بهيئة الحشوع . وهل يحصى هذا العموم بحوار الشرب في الوتر ؟ قيل : نعم للرواية .
والأسباب مؤثرة في مسيبتها ، ولا يجب تكررها بنوامه إذا كان طرفاً له ، فيكفي إيقاع الفعل مرة . وهل صلاة الكسوف كذلك ؟ الأقرب نعم ، أما الزلزلة فتكرر بتكرر السبب ، لأن سببها ليس بطرف .

[٢٣]

قطب

الموالاة في الصلاة شرط في صحتها إجماعاً ، ولهذا بطلت بالفعل الكثير ، ولسكون الطويل ، وصول الطمأنينة بما راد على العادة ، إلا لمبطون إذا فحاه الحدث منه بوضاً ويبني على مصمون الرواية .

ومن سلم قبل اتمامها ماسياً وذكر النقص بى ، وإن طال الزمان على الرواية ، وقين يعيد للأصل . ومعلي الكسوف إذا حشي قوات الحاصرة قطعها وأنى بالحاصرة ، ويبني على الرواية الاحتياط إذا فحاه ثم ذكر النقص لم يعد على المشهور . وكذا

لو ذكره بعد من أحد الاحتياطين إذا أتى بالموافق على الأقرب ، وكذا لو ذكره في اثنيائه على الأقرب .

وكن لو قل ركعتان إلا الوتر ، ولا نصح الريادة عليهما اجتماعاً إلا صلاة الأعرابي على قول الشيخ ، وصلاة العيد غير حطه فيها تصلي رباعاً على قول ، وصلاة جعفر على قول الصدوق ^(١) ، وكلها مادرة .

وقصر الكمية مسبب عن السهر ، والحواف وإن كان في الحصر جماعة ومردى على المشهور . وشرطه استيعاب الوقت ، ويعنى منه ما لا يسع الطهارة وركعة ، ولا فرق بين الرجل والمرأة في المشهور .

وقصر الكيف كثير الأسباب ، ولا ينهي قصر الكم إلى سقوط أكثر من ركعتين ، فالإقتصار على الركعة للمحائث للمأموم خاصة مادر .

ولا يؤتى شيء من أجزاء الصلاة بعد تسليمها ، إلا لسجدة الوحدة وإنشهد . وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بدعواها كذلك ؟ قولان ، أقربهما المساواة . ولا يعد الاحتياط منه ، لكونه غير معلوم لجبرئية .

وأما الأفعال المنبوية فلا يقضى شيء منها بقواته في محله ، إلا لقوت إذا لم يذكره إلا بعد ركوعه ، فانه يقضيه بعد التسليم على قول . وقيل : يقضى في التشهد وأكرر بعض قضاءه مطلقاً ، وحصة بعض بما بعد الركوع .

والجماعة مشروطة بعبادة الصلاة ، أو أصله الفريضة كالمعادة ، أو بصفة الغرض كالاستسقاء على الأصح .

وهل تجب لجماعة في الكسوف ؟ الأصح العدم .

وهل تستحب الجماعة في صلاة العيدين أو تحب ؟ الأقوى الثاني مع الشرائط

والأول مع قهدها

وهل يستحب نقل الممر في الاستسقاء؟ المشهور لا .

ولا يتقدم المأموم في موقعه على امامه قطعاً ، وهل تصح المساواة ؟ لأحوط المنع ، إلا في العراة فتجب .

ولا بد في امامه من تكليفه ، وبما به ، وعدالته ، وطهارته مولده . فلا تصح امامة غير المميز اجمالاً ، وهل المميز كذلك ؟ لأقرب نعم ، إلا في امام الأصم على الأصح . ولا الكافر والعاسق والمجنون والمحدث ، وبحس الثوب أو البدن مع المكنة من الأزالة .

ولا منع في المسحاحة إذا فعلت ما يحب عليها ان قلنا بجواز امامتها لمنه في العريضة على المشهور ، ولأحوط المنع ، ولا منع في الدفلة .

وكيف شروط مع العلم ، ومع فقهه ولوجه الأحرار ، لا في الجمعة والعيد الواجب على الأقوى .

والأمني ، واللاحق ، والحشي والمرأة ، ومؤف اللسان ، ولصي المميز في جوار امامتهم بالمثل قولان ، فربهما الحوار ، إلا المرأة في الوجه على الأحوط . وفي امامة العبد في الجمعة والعيد قولان ، والأقرب المنع ، أما في غيرهما فلا منع .

والأجدم والأبرص ، والمتميم بالمتطهر ، والمسافر بالحاصر ، ومن يكره المأموم لأمر ديني المشهور كراهية امامتهم .

وأما الفق ، والمعص ، والمكانب ، والمدير ، والأعمى . ومراتب الأفضلية كالأقرأ ، والأفقه ، والأقدم بحجرة ، والأصح ، والأس فلا منع من امامتهم وان وجد الأفضل ، لكن تقديم الأفضل أولى .

وامام الأصل لا يجوز تقديم غيره عليه إلا لمانع ، وما عد من ذكرنا فامامته مستحبة .

ويجب تأخير تكبيرة لمأموم عن تكبيرة الإمام قطعاً ، فان تقدمت فلا قبوله .
وتدرك الركعة نادراكه قبل الركوع اجماعاً وان لم تدرك تكبيرة الركوع
على الأصح ، وهل يدرك نادراكه راكمأ؟ قيل : نعم ولو بقدر الذكر من الطمأنينة
على قوف ، والأحوط المصحح إلا أن يدركه حال إحداثه .

وكل من فاتته صلاة واجبة مع تكليبه بها ، وسلامه أو حكمه ، وإظهاره
من الحبس والعاس وجب عليه قضاؤها وكذا فاقد المطهر ، لأن فقد لا يرفع
السبب عني لأقوى ، بل مع حكمه . والاحتراء بالذكر في الوقت بعيد .

والترتيب كالموات واجب مع الذكر ، ولو سبه نهي وجوب تحصيله بالتكرار
وسقوط وجهان ، أقربهما الاستصحاب . وكيفية : أن يأتي بالاحتمالات الممكنة
في كل مسألة بترتيب يطابقها ، كما لو فاتته الظهر والعصر فانه يدم الظهر على العصر
أو عكسه فيصلّي ظهراً بين عصري ، أو عصرأ بين ظهري .

فلو انصاف اليهما صحح فاحتمالاته ستة ، حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ،
ونصح من سبع بأن يصلي صحناً محفوفة بالجملة الأولى .

ولو كان معهن المغرب صارت لاحتمالات أربعة وعشرين ، حاصلة من ضرب
أربعة في ستة ونصح من خمسة عشر فتوسط المغرب بين سبعين ، وباصناف
العشاء تصعد الاحتمالات لى مائة وعشرين ، حاصلة من ضرب خمسة في أربعة وعشرين
ونصح من احد وثلاثين فتوسط لعشاء بين خمسة وعشرين مرتين .

وهكذا على هذا النحو ، وهو مبرر للذمة بقبأ .

ولو كانت قصرأ وتامأ وجهل الترتيب احتمل السقوط ، والبعض على الظن
والاحتياط فيقضي الرباعيات تامأ وقصرأ .

[٢٤]

قطب

الركاد ان لم تتعلق بالمال فطرة ، أو ن تعلق به فزكاة المال ان تعلقت بعينه
ولا فتجاره . وكلها ان ان تشرط بالحول اولا ، والثاني ان تعلق ، و لأول ما عدها
فالمعلق بالذمة هي الفطرة لا غير ، الا مع التعريط او التمكن من الاخرج وهل
يخرجها ، لعل عن اصحابها ؟ ، فانه ذلك اذا عدم المستحق .
والشرطه بالحول بقاء عين المال مملوئها ، شرط تحققها ، الا زكاة التجارة
على الأقرب .

ولا تجتمع الركاتين في الواحد على الاصح ، الا عند التجارة في وجوب
فطرته معها ، والديس ان قلنا بوجوب ركاته على مؤخره ، وثمرة الشجرة المتجر
بأصلها ، والأقرب ان ذلك ليس من العيبه

وهل متعلق الفطرة الاصدق ، او وجوبه ، او ما من شأنه وان لم يجب؟ العلامة
على الأول ^(١) ، و شيخ على الثاني ^(٢) ، وابن ادريس على الثالث ^(٣) ، وبتصرع على
الأقوال فروع

واختص الصوم بحترم لشهوات ، والملاءة بطأ ومرحاً . وفيه تشبه بالصمدية
وموجب لصفاء القلب ، ودكاه العقل . وجوده الفكر ، لاصعافه القوى لشهوية
المستلزمة لظهور لقوى العقلية المديمة لفيض المعارف الربانية والعلوم النظرية ،

(١) التحرير ١ ٢٠

(٢) مسوط ١ ٢٣٩

(٣) السرائر ١٠٨

التي هي عية كمال النفس لقطع مع صفاته عن ادراك الحواس . فقد عن لاشترائه بالرباء ، فاحتمع فيه ما تعرف في غيره من الكمالات يحصل على غيره .
وما الحج والعمرة فهما تعلق بالزمان والمكان ، فتقدمهما على الزمان غير حائر اجتماعاً ، وهل لمكان كذلك ؟ لأقرب نعم ، فلا يجوز تقديم الاحرام على الميقات اقتراحاً على الأصح . وهل يجوز لاداره ؟ قيل : نعم ، والأقرب المسع ، ألا في الرجعية اذا حشي حروح الشهر قبل نلسه باحرامها ، للرواية .
وتحاور الميقات بغير لأحرام لقاصد السك عبداً موجب للعود اليه اجتماعاً ، فان تعدد فلا نسك له على الأقوى .

والحامل والساسي يعودان ، فان تعدد جار الاحرام حيث يمكن على المشهور .
ولمحرم حرمة مؤكدة لوجوب قصده ، وحرمة صيده ، وقطع شجره ، ومس داحيه ، ومعه من أهل الكفر دحولا ودنياً ، وتحريم لعنته ، والتعليق على القاتل فيه وتضعيف آخر العند فيه ، ووجوب استناله في الصلاة والدين .
وفي سقوط الهدي عن أهله لو تمتعوا فولان ، حتى قيل : ان مكة أشرف بقاع الأرض ، لاختصاصها بالبيت الحرام المأمور بتقبل أركانه واستلامها ، وأنها حرم الله وحرم رسوله وانتداء الوحي والاسلام فيها ، وبها ولد سيد البشر صلى الله عليه وآله ، والوصي ، وعدم صحة دحولها بغير احرام ، وتحريم القتال فيها ، واحتماع الناس والملائكة فيها في كل عام ، وأن كل ظلم فيها الحاد حتى شتم الخادم ، ولطاعهم فيها كالصائم في غيرها .

وقيل بل المدينة ، لاسواء لاسلام وظهوره فيها ، ولأمر الله نبيه بالمهاجرة اليها ، وأوحى على الكل . وكانت محل بصره ، ومدنعه ، ومحل أمره وعلو كلمته ، ومجتمع أهل الصلاح ، ومقام الأئمة ، وأحب المقاع الى الله بالحديث . ومن على أفصليه الصبر على شدتها ولأوائها ، وما يس القبر والمبر روضة من ريد من العجة .

فإن بعض أهل المشيخة: لا أرى لهذا الخلاف كثير فائدة . والظاهر أن موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وآله أشرف المقام ، ويتمها باقي مواضع قبور الأئمة عليهم السلام ، ودفع أخرى غيرهما حصصها لله بالعقل والشرف متعاقبة فيه كالوقوف وبيت المقدس ، والمشاهد المشرفة على ساكنها السلام . وجاء في حائر الحسين مرجحات ، وباقي المساحد على مراتبها بكثرة الجماعة ، وما صلى فيه نبي أو إمام فيه منها فهو أفضل .

والثغور ومحال العلم والذكر باعتبار شرف ما يقع فيها من الأعمال .
وتعاقب الأئمة كشهر رمضان . والأعياد . ولأيام واليالي المشهورة .

[٢٥]

قطب

لا يبر أحد من أهل الكفر على دينه ، إلا الفرق الثلاث إذا التزموا بالشرائط والمرتد فتجري عليه الأحكام الإسلامية ، يفرض فوائت العبادات الواحدة قصاؤها على المسلم وهل هو مشروط بقول توبه ؟ الأقرب لا ، ولا يصح نكاحه انتداه ، وهل الاستدانة كذلك ؟ قولان ، والأقرب توفعه على انقضاء العدة . وهل يجب إمهاله للتوبة ؟ الأقرب نعم . فيتر على دينه بمدة الإمهال .

والعطري يهتر دمه ، ويروى ملكه ، ويحجر على ماله مطلقاً ^(١) . ولا يلحقه رقيقه ولا ولده الأصغر ، ولا يصح سبه ولا فداؤه ، ولا الممس عليه ، ولا يبرث قومه لو مات وإن كان عطرياً ، وهي غيره أشكال ، وتنطن تصرفاته في العقود وغيرها . وهل غير العطري كذلك ؟ أشكال .

وتنقسم اموال لعطري ، وتعد روجته للوفاة وإن لم يقتل ، ولا يقبل عوده الى الاسلام ، وهل يقتل فيما بينه وبين الله ؟ الطاهر ذلك .

اموال اهل الحرب في ، ، واما دفع مال اليهم فمحرمان الا لا تنكح مسلم لا يمكنه الا انه ، ورد مهر المهاجرة مسلمة لكونهم عن الحرب الا انه عند العجز عن المقاومة .

ولسجود لنصم كفر اجماعاً ، أما لمن يراد تعديمه غيره فهي كونه كفراً بنفسه لامع قصد العداة احتمالاً ، افرهما انشأ .

واعتماد سبب التأثير لشي الكوكب والأفلاك بالاستقلال أو الشراكة كفر اجماعاً ، أما اعتماد بعض الاثر اليها لا بالاستقلال ، بل باعطاء الآلات وشرائط ، وان لمؤثر الأعظم هو الله ، كما يقوله أهل العدل في أفعال الحيوان والافقوى به ليس بكفر ، لا أنه مبني على اعتماد حينها ، و لظاهر أنه لا يلزم الكفر باعتقاده .

ولو قيل : به أسباب غير مستقلة ، أجرى الله تعالى عادته بايجاد المسببات عندها أو به ، كالدر والأعدية والأدوية الفاعلة بالخواص كالأبعد في تكبير معتقداً . وهل يكون معتقداً هذا أو الأول محطاً يلزمه المنق؟ قولان ، أفرهما العدم .

أما لحرم بأحكام المحميين فظاهر الشريعة تحريمه ، وتحريم التكسب به من العلوم لمسوخة ، وكذلك الأحكام الرملية ، والاستخدامية ، والاستجلالية للأرواح وكشف العائب عنها لأنه كهانة . والسحر بجميع انواعه والشعوذة ، والسيميا ، وتمزيح القوى العالية بالسافلة لاستحداث العرائب والظلمات ، ويقتل مستحل شيء منها .

وأما أعمال الكيمياء من العقد والحل ، وتصعيد الشعر ، والمرار والبيض والدم ، وابوع التراكيب فكلها تدليس مهني عنه ، لكونه غير معلوم الصحة .

وأما سلب الجواهر خواصها ، وافادتها خواص اخرى بالدواء المسمى

بالأكسير ، فالظاهر أنه لا منع منه أن اتفق لشخص العلم ، وهل يصح طلبه بمعالجات لثقتي والردابيح والكباريت وتكليس الاحساد؟ اشكال. وهل مسجات العورات لا يبعد البار عليها بعد اعتدائها في الأوران على نسبة طبع المعدن موصل الى لحق؟ اشكال ، و لتسره عن الكل أفصل .

[٢٦]

قطب

يحب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اجتماعاً ، وهل وجوبهما عقلي أو سمعي؟ قولان . ويتفرع عليهما وجوبهما على الأعيان أو الكهنية .

وشرطهما : عدم المعسدة ، وأن لا يقع بهما ما هو أعدام ، وعلم الوجه ، واشتغال الفعل عليه إلا ما اختلف فيه ، لا أن يحاف منه مع موافقة الأمر والنهي فيه مع عدم الاضرار وتحويل التأثير . وهل تساوي الاحتمالين مسقط؟ الأصح لا . وليس لشرط علم التأثير ، ولا علة الظن به على الأقوى .

أما علم عدم التأثير أو علة الظن به فمسقط للوجوب قطعاً ، ولا يسقط به الحوار ، بل ولا الاستحياب على الأقوى .

وأن لا يتطرق بهما صدد عليه في نفس أو مال أو عرض ، أو على أحد من المسلمين مما لا يسحق . وهو مسقط للوجوب ولحوار معاً ، إلا أن يختص المال به ولا صدد كثير فيه ، فيجوز السماع به على الأقرب .

ومراتب الانكار في الانتداء القلب كالمقاطعة ، وإظهار الكراهية ، وتغيير عادة التعظيم والملاقاة ، والتعيس في الوجه . فان لم ينتج انتقال الى القول الأكسر فالأكسر ، ثم اليد الأنجع فالأنجع ، والغلبة أضعفها ، والأقوى ما يفعل باليد ،

واللساني هو الوسط .

وهذه مراتب الثلاثة ، وعند المعجز عن ليد ينتقل الى اللسان على مراتبه ، وهو مع المعجز عنه ينتقل الى القلب ، وليس وراءه شيء .

وعلم بمهي بالمعكر غير شرط في الانكار ، فالمعكر عليه بصورة الاعلام وان كان تبولا ، ولهذا جار تأديب عبر المكلف ولا معصيه ، فالشاهد السامع للمعكر الموكل على قصص عنه له دفع الوكيل ومعه عن الاستيلاء وان جهل الوكيل به ، ولو أدى المسع الى القتل فاشكال اقرب السقوط .

ومشترى الجارية من الوكيل لو وحدها لموكل في يده فأراد انتزاعها أو وطأها لتكديبه في الشراء ، معه ودفعه عنها على الأصح . وهل هو من باب الانكار ، أو الدب عن المال والنصح ؟ الأقرب الثاني .

ووجوبهما فوري اجماعاً ، فيكر على حماه بفعل واحد وقول واحد اذا تم به المقصود .

والأمر بالمستحب والنهي عن المكروه مستحب ، فلا تعيب فيهما ، ولا توبيع ولا ايفاع ضرر ، ولا اظهار كراهة ونهص ، بل هو من البر والاحسان . ومن لا يعتقد قبح ما ارتكبه اذا بهاء معتد فكدلك ، لاستحسانه عليه على الأقوي .

ولو أدى الانكار الى القتل أو الجرح فهي جوازه قولان ، ولأقرب المسع ، الا باذن الحاكم الا في لصروريات ، أما لو أدى الى فعل المسكر فالأقوي تحريمه ، وما ورد في الاحبار فمحمول على ظن عدم الضرر .

وهل يجوز إقامة لحدود للفقهاء في زمان العيبة مع التمكن ؟ قولان ، والأحوط المسع ، ورحص للفتية الجامع الشرائط إقامة الحد على روحته وعلامه وحاربته مع أمن الضرر .

[٢٧]

قطب

لعمدة من أعظم المعاصي ، وهي الركود إلى الظلمة والفساق ، والانتفاع
اليهم والمصادقة لهم لتحصيل مافعهم وصلاتهم وتوابعها عنهم والتعظيم . وكذا
جميع أهل البدع ، أما لو فعل ذلك لدفع ضررهم فليس بها .

وأما التقية فهي معاملة الناس بما يعرفون وترك ما يسكرون بدعاء لضررهم .
وكذا محمله أهل الظاهر ، لعق انتفاء ضررهم ، منه من المداخلة لخاصة دعماً لضرر .
وتجب التقية بعلم الضرر بتركها ، مالياً كالأموال أو نفسياً ، حتى لو كان نصراً أو
عرضاً أو طناً ذلك له أو لغيره ممن لا يستحق .

وتستحب إذا كان ، لضرر سهلاً أو تعيلاً مستحب .

وتحرم إذا تعلقت ترك وحب أو فعل محرم حيث لا ضرر ، أو تعلقت بقتل
مسلم ، فإنه لا تقية في الدماء .

وتكره في ترك المستحب حيث لا ضرر .

وباح في المباح المرحوح للمحرم مع عدمه ويبيع كل شيء ، وهل يباح بها
صهار كلمة لكفر ؟ قولان ، أقربهما لا باحة . وبأثم تاركها إليها وفي البراءة ،
فلا أثم في تركها فيها إجماعاً ، وفي فصليه بينهما قولان ، أصحهما نصبة التارك
خصوصاً إذا كان من أهل الفتوة .

والدريعة تبعها هو وسيله اليه ، فوجب بوجوبه كالموقية للمس والسم والسمع
وان كان لغيره إذا كان مسلماً أو معاهداً .

وتستحب لاستحبابه كتحصين الحلق عند الظلمة للاقتداء به

ونكره للمكروه كالطبيعي من الخلق ، ذا لم يجلب نفعاً ولا يدفع ضرراً .
وتحرم للمحرم كقصد سرور الظالم به وترعيه في المعاصي والعلم ، وتحريص
المداين وإيهاماً بهما .

و لمحدثات إنما يطلق اسم البدعة على ما حرم منها ، ومنها واجب كتدوين
الكتب والسنة إذا حيف ضياعهما . من الصدور . وهل الوجوب مطلق أو مقيد
برمان العينة ؟ الظاهر الثاني .

والمحرم ما تناوله أدلة التحريم كعصب لما صاب الألفية واستيلاء غير المستحق
عليها ، ولا لزوم بمباينة العصة وإقامتها والاقامة عليها ، والجماعة في المواعيل ،
والأذان الثاني وتحريم السعين ، ونوربث العصة ، وخروج المعاة ، ومع الخمس ،
والأفطار قبل الوقت وأمثالها .

وما تناوله أدلة النديه فمستحب كاتحاد المدارس و لربط .

وما تناوله أدلة الكراهية فمكروه كالزيادة في الوظائف الشرعية ونقصها ،
وهل التعم بالملابس والمأكّل إذا لم ينع الأسرف كذلك ؟ قولان .

وما تناوله أدلة الاناحة فمباح كحل الدقيق ، واتحاد الساحل ، وليس العيش
والرفاهية ، وحبيص وسائله ، وتعقيم من لايمان بمصهم لبعض بمحاري العادات من
المباحات ، وربما وجب إذا لم يجر تركه إلى تعاوض وتقاطع أو ستهانة .

ومورد من النهي عن تحية القيم محمول على الملمر له طلقاً للكبر والتسبط ،
لا المطلوب لدفع الاستهانة . وكذا المصافحة بالأيدي ولعاقبة لاسجلايها المودة ،
وتقبيل اليد والرأس وموضع السجود والحد . ما على العلم فمختص بالصغير أو
الروحة . ولا يفرق بين المحارم وغيرهم على المشهور .

وأظهار التكبر ولتحلي به من المعاصي ، وهو نظر الحق وعمص الناس .

وليس التحمل منه . بل قد يجب على الزوجه عند طلب المروح ، وللأمراء والولاء لأرهاب العدو . ويستحب لها ابتداء لزوحها ، وللولاء والقضاة وأهل العلم لتعظيم الشرع والعلم .

ويحرم د . اشتمل على محرم كلنس الحرير والمحب لرحل ، والتحمل العسق ويكره كلنس ثياب التجميل وقت المهنة . والمباح ما عدا ذلك .

وهل يجب التكر على الكفار وأهل البدع ؟ قبل نعم . والأقرب العدم .

ومن المعاصي لمستفحة المحب ، وهو استهتام الطعة والتبجح بها ، عادة كانت أو علماً ، وهو عبر الرياء لأبطل العمل ، لتأخره عنه ، ولرياء يقارن له فأبطله .

وحب التسمع من لوarm العجب ، وهو حب التحدث بالأعمال في المحافل والتبجح بذكره ، وهو من المعاصي المحبطة للأعمال .

[٢٨]

قطب

تحريم الغيبة ثابت بالنص ، وهو ان تذكر الغير بما يكره سماعه اذا كان حياً ، ولو قد مات ليس بحق كان بهتافاً ، وهو اشد من العيبه .

وهي طامره وحشية ، هي التعريض بأقسامه . وهل هي من الكبائر ؟ خلاف . وهل تنسخ عيبه لمستحق كالمظالم ؟ خلاف احوطه المسع .

واما شكايه المتظلم بصورة ظلمه ، ونصيحة المستشير ، والحرص والتعديل في الشهاده والرواية فليس من الغيبة اجماعاً .

وكذا ذكر المدعة بتسريح بدعتهم وآرائهم الفاسدة اصولاً وفروعاً، والشهادة
عند الحاكم وان تصيب فسقاً او كبراً، اما لو ذكر احد الشاهدين لصاحبه هي كونه
عنه قولان ، الأول نعم وما يذكره السامعون من القديح في الاسباب لحمايه
النسب الشريف .

وصلة برحم من الواحات الثامنة بصاً واحكاماً ، وهو المعروف بسب وان
بعد على الأقوى ، والأقرب أكد . والقول بالاقتنار على المحارم ضعيف ، والمرجع
فيها الى العرف ، فيختلف باختلاف العادات .

وتحصل ولو برد السلام ، وقد تحب سباً . وتستحب به مطلقاً مع التدرج ،
واندر للمخرج عن اسم الطليعة واجب ، لأنها معصية . وهل هي من الكدائر ؟
قيل نعم ، والزائد مستحب .

ويتعدد الأبواب بحريم السعر المباح بدون ادنهما ، وهل لمدون كذلك ؟
الأقوى نعم ، لا الواجب احكاماً . وهل تحب طاعتهم في عدم ترك الشبهة أو هي
معها ؟ قولان . ولا طاعة لهما في فعل محرم ، أو ترك واجب قطعاً للحديث .

أما تقديم مدعتهم على الصلاة في الوقت الموسع والأقرب وجوبه ، وهل صلاة
الجمعة كذلك ؟ قولان ، الأقرب لا ، الا في بعض الأحيان . وكذا قطع الصلاة
المندوبة لو دعا أحدهما بعد ، لشروع فيها والأقوى وجوب القطع .

ولهما المنع من لجهاد الا مع نعيه ، وكذا كل وجب على الكفاية ، وكف
لأدى عهد وجب وان قل ، ومع الغير من ايضائه ما يمكن .

وهو يتوقف الصوم بدأ على ادن الأب ؟ الظاهر ذلك ، والأقرب صحته الا مع
النهي . وهل الأم كذلك ؟ اشكال .

أما انعقاد اليمين والعهد فيتوقف على دونه قطعاً ، الا أن يتعلق بفعل واجب أو

ترك محرم . وفي النذر اشكال (وهل تشارك الام الأب في ذلك ؟ اشكال)^(١) .
ولا يتوقف وجوب برهما على أمر اسلامهما .

وهل لهما المص من سر مطلب العم ؟ الأقرب لا ، الامع التمكن منه في بلده ،
وبستحب استئذنيهما ، ولو وجب وتعدر بدونه فلامع . وكذا طلب درجة لغوى
مع ترشحه وعدم قيام غيره . ولو حرج مع جماعة فهل لهما معه ؟ اشكال .

وهل سر التحاذه كذلك ؟ الأقرب نعم ، الامع خوف ظاهر أو حصولها في
وطنه . وهل يصح لزيادة الربح ، أو لزيادة الفراغ ، أو حتى الاستد ؟ لظاهر
نعم

وأحكام السب كثيرة كالولاية ، والحصانة ، والارث ، والولاء ، واستنجاب
الوصيه ، ووجوب النفقة ، وسراية العتق ، وعدم قبول الشهادة ، ومنع الزكاة من
جهة الفقر ، وتحريم المعفود عليها والموطوءة مطلقاً على رأي . وهل يسري التدبير
والرهن الى الولد مع تجنده ؟ قولان ، والسراية أقرب . وفي سراية صمان العاصب
وأمانة المستودع ، وكتابة الأب ، والواقف وجهان .

وتسري الحرية اجماعاً ، وهل شرط المولى رقية الولد بمسح سرايتها ؟ اشكال ،
وعلم المواطن بالرقبة والتحريم يوجب سرايتها . ولوندر عتق أمة مطلقاً على شرط
فتجدد ولد بينهما ففي سراية العتق اليه شكال .

ويسري ملك المشتري اليه لو تحدد في زمان حبار البائع على الأقوى ،
ولا تسري الوصية الى ولد الموصى بها على الأصح ، واعتبر في اسهام العرس .
وهل الحل وحرمة ، والأصحية والهدي ، والعتيقة ، ولزكاة كذلك ؟ قولان .
وكذا المتولد بين الأسبي والوحشي في الصيد ، وبين ما يحل ويحرم ، ولظاهر
مراعاة الاسم .

وفي السب المعتبر الآب خاصة على المشهور ، طمحه فروعه ، ومهر المثل
وابولاء وحبب الاحوة . وفي صرب الجزية اشكال ، وفي اعتناء لجنين الممبوك
بأمة أو بأبيه وجهان ، اقربهما الثاني . وأما الاسلام فيمير بأحدهما .
وهل لتحريم والمحاسة كذلك ؟ اشكال . ومراعاة الاسم "حود" وكذا الاشكال
في صرب بحرية والماكحة . وأما حقن الدم فاسلام أحدهما ، والرد الى النساء
المعتبر فيه أي الجهتين .
والآب ولجد يستويان في العقبة لهما وعليهما ، والولاية مالا وبكاحاً ، والعنق
بالمثل ، وبيع من الطفل على نفسه ، وشراؤه من نفسه . وفي الجد في سقوط
القدود اشكال ، وفي تعيينه بتحدد اسلام أبهما . وبالسبي والاستبداد في السفر ، وفي
الميراث الآب أقوى .
وهل الآب في تحريم التعرقة كالأم ؟ اشكال ، وطرده في الأجداد والاحوة أقوى
اشكالا .

[٢٩]

قطب

اد تراجيح الحقوق بحق المؤقتة مقدم عند صيق وقتها على الكل . وعلى
غير الراجعة من المدبوبة ومن اتسع لوقت ، والوتر وركعتي العجر تقدمان على
البلية مع الصيق . وهل ترتب الصدقة الواجبة على المدبوبة ؟ الظاهر لا ، لعدم
التراجيح .

وواجب غسل يوم على مدبوبة قطعاً ، وأما لميت و لمحبب والمحدث مع
المباح أو المدبول للأهم وتعذر الجمع ، ففي تقديم ايهم خلاف . وغسل لحمة
مقدم على غيره منها على الأقرب .

ولو تعارضت الصلاة جماعة والصلاة في المسجد هي ترجيح أيهما احتمالان .
ولو تساوت الحقوق تحير كصوم فاشت رمضان ومن عليه بدر .
وأما الصلاة في المحس وعادياً ، وتحصيص لفل بالساتر ، وتقديم المتيمم
الصلاة أو تأخيرها ، وتقديم الغائبة على الحاضرة ، وتقديم أهل الأعداء في أول
الوقت ففي ترجيح أيهما خلاف .

وهل الترجيح راجع للاستحقاق أو للاستحباب ؟ وجهان ، والترجح للجماعة
راجح على الأقرب ، إلا أن يعوت وقت المصيلة . وهل يرجح الصف الأول أو
ادراك الركعة ؟ أشكال ، وكذا التحرير والمحس لو وحدهما المضطر .

أما لو تعارض العصر وادراك عرفة فالأشبه لجمع فيصل ما شياً .

وحقوق العباد إذا تساوت فلا ترجيح فيها ، كالنسوية بين المحصوم ، والقسم
للزوجات ، والمفقة على الأقارب مع مساوي الدرر ، والأحوين في توكيل الاحث
لعقد لمكاح ، والشركاء في لفقة مع انتفاء الضرر لهم ، والمنابيع في التحلية
وقبض لئس ، والشركاء في الشفعة ابتداء أو استدامة ، والعراء في التركة ، ومال
المفلس .

وقد يقع فيها ترجيح كترجيح النفقة على نفسه ، ثم الروحة ، ثم لأقرب .
ونفقة المفلس على العراء أيام المحر ويوم الفقة ، وصاحب العين بها ، ومالك
الطعم في لمحاكة .

وهل يقدم الرجل على المرأة في الصلاة لصيق المكان ؟ قولان . أما تقديم السابق
في الحنايه في الفصا ص أشكال ، إلا في الطرف .

وتقديم المدسح على المجبر في خيار البيع والمكاح ، والشفيع على المشتري
في المفلس ، والآرث بالأقربيه وفوه السب واجتماع السببين ، وكذلك الحصانه ،
وابر على الماسق في العتق ، والاكثر قيمة على الأدون ، والآتقى على النفي ،

والرحم على غيره ، ومن هو في شدة .

وفي الدفاع لقدم النفس ثم العضو ثم المال اذا تعدد الجمع ، وعن الانسان على الحيوان . ومع تعارض حق الله والادمي لا تقدم رفاهية البدن على شيء من العبادات ، وروى الاكراه لا بدفع حده باسقاط المكروهة ولا عصيانها .

وفي الأعداء المسوعة للرحم قدم فيها حق الادمي ، وقتل القصاص على قتل المردة . أما سرية العتق ، والدين ، ووجود الميتة ، وطعام لغير المظطر ، والصيد والميتة للمحرم في تقديم ايها اشكال .

والمحرم المستودع للصيد هي ابعثه لحق الادمي ، أو ارساله لحق الله ، أو ارساله والحصان للجميع احتمالات ، أحوطها الثالث . ولو اصدقتها صيداً وطلق في الاحرام هي تملكه لنفسه اشكال . أما من عليه دين أو زكاة أو خمس أو كفارة ، أو الجميع معه فالأقرب التوزيع ، وعلى القول بتعلق الزكاة بالعين يقوى تقديمها ، وكذا الخمس بها .

ويتخير الحاكم في أهل الدمه بين رددهم إلى ملتهم والحكم بينهم بشرع الاسلام ، سواء كان في حق الله أو حقوق العباد على الأصح .

وحق الله : جميع أوامره الدالة على طاعته ، وقيل : هو نفس طاعته . ويتفرع

أن حق العباد حق الله ، لتعلق الأمر بها ، فيسهما حينئذ عموم مطلق

وكل ما للعد اسقاطه محققه ، وما ليس له محقق الله ، فلا ينتمي تحريم المبهيات بالتراضي كالربا والصرر . ومتى اجتمع دو الضرر وصاق الأمر قدم لأهم كالأحوال . ومع التساوي به الأقرب فالأقرب ، ومع عدمه فمحشي التلف ، وان تساوا قدم الأفضل على أرجح الوجهين .

وأمام الأصل لا يعارضه غيره ، ثم الأمثل فالأمثل ، وهل القسمة على الرؤوس

أو على سد الحجة ؟ احتمالان ، أقربهما الثاني .

والحر لتكميل المصلحة والردع عن المعصية ، وهو اما للفاعل أو لغيره ،
كالحدود والتعزيرات والعصاص والذنيات . وإذا تعلق بها حق العبر وجب اعلامه
كالقذف والقتل .

وهل يجب لاعلام في العية لغير العالم بها ، أو الاكتفاء بالاستعقار ، أو
وجوب الاستعقار ؟ اقول . وما لا تعلق للادمي به كالزنا بغير الأمة على قول والمكرهة
لا يجب الاعلام به ، بل سترها والوبة منها اولى .

وعنى السارق والعاصب رد المال بنوع اعلام سبه .

وقتل لمرتد والمحارب ، ومماثلة اهل البعي والكفر ، وما يعي لركاذ ، والممسع
من اقامة شعائر الاسلام الطاهرة للرجوع عن الاصرار على القبيح .

ورجر الدفع : ضرب الناصر ، ورمي المطلع على حريم غيره وبيته وان
كان من الب . وهل ضحه مبيح له ؟ لا قوى لا ، الا بحطة . وتأديب المحبون
والصبي ، وتحريم المطلقة ثلاثاً والملاعة . وهل الكفارت لوجبة من الزواجر ؟
الظاهر ذلك ، ووجوبها محنص بماعنها

اما الحدود فوجوبها على الحكيم ، واما العصاص فمستحقة بالعيار بين
فعله وتركه ، وسبة الوجوب الى فاعل اسبابها محار ، والحر وجب لما وجب له
الرجز ، الا انه يتعلق بالعامد والناسي والمحطى . دونه ، فجبر العادة بالمادة
وبالمال والتحجير بينهما . وهل هدي التمتع وبذله من الحبر او هو سك ؟ قولان
وقد يترتان ويجتمعان ، وقد يجتمع الجبر والزجر في الواحد .

[٣٠]

قطب

لا يجوز ان يسي على فعل لعبر في اعادة الاقي ما يقبل البياة . وهل يسي

المائب على ما فعله المنوب في الطواف والسعي ؟ احتمالان . ويبقى الامام الثاني على قرعة الأول على أشكال ، اما في الخطبة و لأدان فاحتمال الباء فيهما قوى . ولا بقاء في العهود ، فموت البائع قبل قبول المشتري مبطل للبيع ، الا في لحياز الموروث ، فانه يشبه الباء .

ولا يحمل الانسان عن غيره عملاً بالأصل . الا في الميث فيحمل القصء عنه في الصلاة والصوم والحج ، اما صلياً كالابن الأكبر عن ابيه في الاولين . وهل الأم كذلك ؟ اشكال . او بالاستحار . او التسرع في الثلاثة . فعمل لحي يرى الميث ويقع اجره لهما . ويشترط في المستأجر لعلم . والعدة في الاولين قطعاً ، وهل الثالث كذلك ؟ فولان ، فربهما الاشتراط .

وهل الاحارة باقله لوجب عن دمه المستأجر ، او هي ببابه عن لميث ؟ اشكال ولعل الأقرب الثاني . وينفرد على ذلك فروع .

واما الجماعة تحمل الفراءه عن المأموم ، وفي تحمله لسجود السهو احتمالان . و لعارم يحمل لاصلاح ذات الين ، والعطرة يحملها السبق عن المعال والصيف ان قلنا بملاقاة الوجوب لهم أولاً .

ويشكل في العبد والقريب والروحه المعسرين ، وعلى التحمل هل هو كالصمان ؟ اشكال ، وله فروع . وهل وجوب الكفارة على المكره لزوجته في الصوم والاحرام من باب التحمل ؟ احتمالان . وفي الآجبية و لعلام اشكال ، وعلى التحمل على اطلاقه خفيه أو محاراً ، وجهان .

و لبدل والمسدل قد يتعين للابتداء ، وقد يعكس ، وقد يجمع بينهما ، وقد تتخير فيهما ، وله امثلة .

ولو اجتمع خاص وعام فهي تقديم ايها احتمالان ، كالصيد و لميته بالسنة الى لمحرم المضطر الى احدهما و لمحرم والنحس للمصلي ، وفي المسائلين

اشكال . والسمكة الواقعة في حجر ركب السمينة أو لوليت به دون صاحب السمينة من هذا الباب .

وصابط الدر ان يكون طاعة لله ، اما فعل مندوب او ترك مكروه مقدور للدر . وهل يعد نذر المباح ؟ اشكال . ولو نذر الصدقة بمال معين فهي لرومه اشكال . وهل يتعين المكان بنذر الصلاة فيه ؟ اشكال فيهما . وعلى الانعقاد هل يصح في الأعلى مرة ؟ اشكال . ولو نسا بنعقاد لمعين فهي جوار العدول الى الأفضل اشكال .

ولو تعلق بو حجب او ترك محرم فهي الانعقاد اشكال ، وهل يباح به مالواه لم يسح ، كالأحرام قبل الميقات ، وصوم الواجب سراً ؟ قولان ، اقر بهما العدم .

اما اليمين فتعلقها جار ان يكون طاعة ومباحاً ، سواء تساوى صرفاه وترجح احدهما . ولو تعلقت بفعل لمعصية او المكروه ، او ترك الواجب او المسحوب فلا انعقاد قطعاً .

وشروطها قدره المحالف على متعلقه . ولو تعمقت ترك مباح فيه رجح ، او بالعكس فهي الانعقاد اشكال ، والأقرب العدم .

ويعقد على فعل الواجب وترك الحرام ، وفروض الكفايات قطعاً وهي الحلف بالله واسمائه ، لتحقيق ما يمكن فيه المحالفة ، أو لانتفاء ما توجهت الدعوى به أو إثباته . وحصلها الشرع بذلك ، لأنها تقتضي تعظيم المقسم به ، وهو محتص به تعالى لاستحقاقه التعظيم المطلق .

وهل يحرم لحلف بغيره تعالى واسمائه ؟ خلاف . والظاهر الكراهية ، للأصل او بالأصم ، فانحریم فيها ثائب اجماعاً . وقد تطلق على تعليق الجراء على لشرط على وجه البعث عليه والمصح منه ، لترتيب سلبه ، وهي ايمان العشق والطلاق والظهار .

ولا أصل لها شرعاً ولا لغة . بل مجرد اصطلاح . وقد تقع لائحة ، وهي كل ما لا قصد فيها .

وماتعلق بالماضي و لحال بمأ أو اثنان في يمين العموس ، وما تعلق بالمستقبل في يمين الحنث وحدود الأول لا أثم فيها ولا كفارة قطعاً . وكاديبها كبيرة على الأقرب وفي وجوب تكفيره بها قولان ، والأقرب العدم .

ولا يحور إلا بالله وسمائه لحاصه ، وهي : الله ، الرحمن ، الرحيم ، الحائق ، القدوس ، الدقي ، الأبدى ، الملك ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتعالي ، المتسلط ، المتكبر ، الباري ، المصور ، الغفار ، الوهاب ، الرزاق ، الحافظ ، الرفيع ، السميع ، البصير ، العظيم ، العظم ، العلي ، المحيط ، الخليل ، الرقيب ، المحيى ، العليم ، الباعث ، الحميد ، المبدى ، المعبد ، المحيى ، المميت ، اليوم ، الماحد ، الواب ، المسعم ، الرؤوف ، الوالي ، المالك ، لقاح ، الفاض ، البسط ، المعز ، المدن ، الحكم ، العدل ، اللطيف ، الخبر ، الغفور ، الشكور ، لميت ، لمنتذر ، الحبيب ، الكافي ، الواسع ، لودود ، لشهيد ، الوكيل ، الغوي ، المتين ، الولي ، المحصي ، الوجد ، الواحد ، الأحد ، لهرد ، الصمد ، لقادر ، المعندر ، المدم ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، المقسط ، العادل ، الخامع ، المانع ، النور ، الوارث ، الرشيد ، الصبور ، لهاذي ، الرب ، المحيط ، العاطر ، المستدع ، العلام ، الكافي ، المتفضل ، والجلال ، والاكرام .

ولو قل : و سم لله فهي الاعتقاد وحها ، والأقرب العدم .

ومى حولف مقتضى اليمين ، بالجهن أو سدان أو اكراه انحلت على الأقرب ، ولا حث قطعاً . ولو نذر معتقمة ان وطأها فباعها وعادت بملك مستأنف هي انحلال النذر وحها ، والانحلال اقرب للرواية .

أما في الإيلاء فقد صرح الأصحاب بأن وقوع الوطاء من المولى سهواً ، أو للمحبوس ، أو الشهية يبطل حكمه . ولو كانت أمة فاشترها ، أو كان عبداً فاشترته فأقوى في بطلانه .

[٣١]

قطب

المملك : حكم شرعي مقدر في عين أو منفعة ، يؤثر تمكن المصاف إليه من الانتفاع به ، واخذ العوض منه من حيث هو كذلك . ومملك المملك ليس ملكاً حقيقياً على الأصح ، وهل لصياغة ، والوقف ، ومالك الانتفاع دون المنفعة كذلك؟ الصاهر نعم .

ويلحقه خطاب الوضع باعتبار ، وقد يكون للعين والمنفعة والانتفاع والمملك . وهل الوقف لعام من الثالث ؟ الظاهر نعم . وكذا بصح الزوجة قطعاً ، والصيف فلا يتصرف بغير الأكل .

والأوقاف الخاصة من الثاني قطعاً ، وهي كون الاقطاع من الثاني أو الثالث قولان أما الرقبي والعمرى والسكنى فمن الثالث قطعاً ، ومملك المملك يزول بالأعراس ، ويتوقف على البينة ومعها يكون من الأول .

والتحجير بعيد أولوية التصرف ، والمستلزم للملك فكأنه من ملك المملك . والأسباب المصهومة عقلاً قد تقوم مقام التولية المصونة شرعاً ، كتقديم لطمع على الصياغة والولائم المعتددة ، فلا يحناح فيها إلى لفظ الأدب في الأكل على الأصح . وهل نثار العرس كذلك؟ اشكال . أما تسليم الهدية ، وصدقة التطوع ، وكسوة القريب والصاحب ، وجوائز الملوك كسوة وغيرها ، وعلامة هدي السياق ، والوطء ،

و سبيل ، والممس بشهوه في الرحمة ، ومن صاحب الخيار في مدته فكافية عس
لفظ قطعاً .

وهل بيع المعاطاة كذلك؟ الأقرب لا ، إلا أنه يقيد بإباحة التصرف ما لم يرجع
أحدهما ، ولو رجع أحدهما قبله بطل . وهل يلزم بتصرف أحدهما؟ قولان ، ويلزم
بالتصرف فيهما قطعاً .

وتسليم عوض الخلع لا يكفي عن لفظ الدل . وتسليم الدية لسقوط الفصاخص
أما الوطء في الاختيار فكلف فيه قطعاً .

وعبالت التمليكات موحدة لى اثنين ، وقد يكفي الواحد كالأحد بالشفعة
والمقاصه ، والمصطر في المحمصه ، وتملك للقطعة بعد الحول ، والتعريف والمسح
في محله ، والرالي في استرقاق الأسارى ، وتملك العبيدة ، والسارق من دار الحرب ،
و لمحبي ، وحجارة المآسات ، والنفوس الحباية على مال في قول ، وهل المتولي
لطرفي العقد منه ؟ احتمالان .

ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض لواحد ، لكونه اكلاً بالباطل ، فلا
يجتمع الثمن والتمس . ولا الأجرة والمنفعة للأجير ، ولا البصع والمهر للزوجه
ولأخيه نسب الأرض الى ما بين العينتين ، وأحد عين ماله للفلس لا يرجع بالحباية
بل يمثلها من الثمن .

وهل تصح الأجرة والجمالة على الجهاد؟ قيل : لا ، لثلا يجتمعان ، وفيه اشكال .
أما المسابقة فأحد العوض فيها جائز من الأجبي ، ومعهما ، ومن أحدهما ،
ومن بيت المال ، ولا يلزمها الاجتماع ولا كذلك الإقامة ، للزوم المحدود .
وملك البصع بعقد النكاح دائماً أو منقطعاً ملك انتفاع ، فلا تملك فيه العين
ولا المنفعة .

وملكه بعقد لبيع ملك عين ومنفعة ، ولا انتفاع وقع تبناً ، وهل التحطيل من

الأول أو الثاني ؟ احتمالان .

وإذا حلت الوكالة من العوض فملك انتفاع ، فلا يملك نقلها . ومعه ملك المصلحة
فله النقل إن قررت بالزمان على الأصح . ولو قررت بالدعين امتنع النقل . وكذا
القراض والمرارعة والمساقاة باعتبار المالك ، ويملك الحصة بملك عيني .
ولو وقف لسكنى فبِهِ كالمطوية ، فهي كونه منفعة أو انتفاعاً احتمالان ، والثاني
أقرب ، فليس لهم النقل . ولو انتفى العبد فهي كونه من أي الوجهين اشكال .
والعمري انتفاع قطعاً ، فلا نقل فيها حتى يسكنى غيره معه . ولا كذلك الوصية
بلمصلحة ، بل يملكها الموصى له فله النقل .

والوصية بسكنى الدار انتفاع ، والمدارس والربط ، إلا أنه يسكن من جرت
العادة سكناً معه . وله ادخال الصيف والصديق ، أما الحرن ووضع المتاع فلا ،
إلا ما جرت العادة به أو ما قصر زمانه .

وهل يصح استعمال حصير المسجد أو شيء من آلته في مثله ؟ الأقرب المنع
الأمع عطله ، وهي غير المسجد أقوى في المنع . ويجوز النوم والجلوس عليها
فيه ، إلا العطاء بها وإن كان بيد علي لأقرب .

وتحذر الأجره على القضاء ولأداه محرم عندما ، ويجوز لهما الارتفاق من
بيت المال ، وفي الفرق اشكال .

واختيار الملك شرط فيه ، فلا بدخل قهراً الأرض . وهل الوصية ولو وقف
عاماً أو معيماً ، والعمية والركاة والمحس كذلك ؟ اشكال .

ونصف الصداق أو كله ، وتلف المبيع قبل قبضه . والنفس المعين قبله ، وعق
الشريك ، الشقص ، وفسخ المشتري بأحد أسبابه ، ولبائع ، وأرض الجنابة خطأ .
وعندها لمصمون بالأرض توجب الملك القهري .

وهي بدر المعين أو المهم اشكال

والثلج والماء لمجتمع في لدار، وست الكلا والشجر في الملك هل تدخل في لملك؟ اشكال . ومفك الملك بمعنى المطالبة به هل يعد ملكاً؟ قين : نعم ، نريلا للسب مرة السب، وقيل . لا ، لتوفقه على السب . ولم يحصل كحيرة الغيبة، واستحقاق لشعة، والحضور على مثل مناح كالكر والمعدن . وهل ظهور الربح في المضاربة كذلك؟ احتمالان .

[٣٢]

قطب

اما يقع ثر العقد في الأعيان والمنافع دا صدر عن مالك له ، أو من هو بحكمه كالوكيل ، والموصي ، والحاكم وأبيه ، والمقاص ، وباطر الوقف ، والودعي ، والملتقط فيما يسرع فساد ، وتعدر الحاكم ، وبعض اهل العدالة في مال الطفل اذا لم يكن ولي ولا حاكم .

وهل واجد بدة السبق اد تعدر ابصالها الى المالك كذلك، فيسحقها ويعرفها عن ماليتها؟ احتمالان . فظهر ان العسولي لا يقع عقده موقوفاً على اجازة المالك بل يقع باطلا على الأقرب .

وتعليق اعتماد العقد على صفة مقطوع بوقوعها ، معلوم وقتها أم لا ، لا يمنع وقوعه . وكذا لو كانت غير مقطوع بوقوعها ، اذا تساوى المتعاقدان في عدم علم وجودها ، كتعليق البيع على شراء الوكيل ، أو وقوع الملك وان كان بالارث، أو على نكاحها على خروج العدة ، أو موت احد الأربع .

ولو علمنا الوجود فالأولى بالصحة، ولا تعليق الا بالصورة . ولا اعتبار بانكاره منهما أو من أحدهما مع تحقق العلم .

أما لو علقه على المشيئة فكذلك على الأصح ولا فرق بين تعليق العقد ، أو تعليق بعض أركانه ، كتعليق بالشئ بمثل ما باع به مع العلم بهما به ، ولو جهلاه أو أحدهما بقي الصحة اشكال .

ولو روجه من يشك في حلها ، فظهر الحل فهي صحيحة احتمال . ولا كذلك الإيقاعات على الأقوى ، فلو جالع أو طلق من يشك في روجيتها ، أو نصب الوالي من لا يعلم أهليته للقضاء لم يصح وإن ظهرت الروحية والأهلية ولو باع مال مورثه مع طمس الحياة فثبت ارتداده ، فهي صحة البيع اشكال . ولو روح أمة أبيه فبأن ميتاً فكذلك ، ولعل لبطالان قرب فيهما .

ولو باع الضمير بمثلهما وسأويا فدرأ بالحوار وحده للشيخ ، ولسمع أحمود ، ومنى اقتضى الشرط خلاف مقتضى العقد ، وكان من أركانه بطله قطعاً ، كشرط عدم التسليم ، أو لا نكح ، أو لا ينتفع . ولو كان من مكملاته فهي صحيحة خلاف ، والأقوى الصحة ، كشرط في الحبارين أو حبار العيب . وهل بقي حبار الرؤية ، وحبار لعن ، وحبار التأخير كذلك ؟ شكال .

وكل ما يقتضيه العقد منها فهو كذا ، أما ما لا يقتضيه ويكون لمصلحتها ، أو مصلحة أحدهما كاشتراط رهن وصمين واستشهاد وصعة وصمك درك وحبارهما ، أو لأحدهما فالطائفة على صحته . وما لا يكون لمصلحتهما إن لم يتعلق به عرض لأحدهما وكان مائلاً فمأسد قطعاً ، كاشتراط أن لا يبيع ، أو لا يظا ، أو لا يقصص . وليس منه اشتراط العتق ، لخروجه بالنص . وهل التدبير والكفارة كذلك ؟ اشكال ، إن لم يدف كالحياطة والقرص فصحيح قطعاً . أما اشتراط عدم الترويع ، والتسري ، والطلاق فلا يلزم ولا يبطل بها العقد إجماعاً . وهل يبطل المهر ؟ اشكال .

و هو شرط أن لا يعلق ، أو لا يأتى بعده أو عسدد منه بطل العقد ، ولا فرق بين الدائم وغيره على الأقرب . ولوقيل : بل روم الثلاثة الأخيرة في المقتطع كان وجهاً ، و شرط الطلاق بعده لا يلزم قطعاً . وهل يبطل به العقد ؟ احتمالان . ولا فرق بين الروح والروحة في ذلك على الأقرب .

وهل يصح شرط الريادة على الواجب للروح ، أو المنقص عنه عليها ؟ احتمال . و شرط لريادة على الواجب من الروح لاج ، وهل الروحية كذلك ؟ وجهان . ومتى تقدم بالشرط على العقد أو تأخر عنه لا يظهر له أثر على المشهور ، إلا فيما لو تواطأ عليه وسياه حال العقد على الأقوى . وهل يلزم الشرط ويصح العقد ، أو يبطل العقد بفوات الشرط ؟ احتمالان .

وهل مشاهدة حدود البيع ومرافقه ، كالتقريب المشاهد مرارعه وبساتينها ، ثم لم تذكر في العقد ، تقوم مقام ذكره ؟ اشكال .

وكذا بيع تلجئة بمنع لظالم ، و لمواطأة على العسح ، وعلى صورة عقد مع بيته مسحه مهما مؤثر في بطلانه على الأقرب . أما التندليس السابق على عقد النكاح ففي تأثيره في جوار مسحه وجه ، وما لا يدخله النقل والانتقال ، ولا يبعد أن فيه لا يؤثر انعقد فيه كالحر ، وما لا يملك ، و ثم الولد ، والوقف ، وانكاح من يحرم والاعمال المحرمة ، والمجهولات ، والابق ، والمعصوب في البيع

وما اشتمل من لعقود على عوصين فهو مشروط بقصصهما ، والغالب أنه في مجلس العقد وواجب في الصرف .

وهل بيع الطعام بمثله مثله ؟ لأقوى لا . وفي السلم الثمن خاصة ، وبيع الموصوفين بكل منهما قيل : يكتمى فيه بقبض أحدهما ، وقيل : يرجح قبض الثمن ، سواء الربويين وغيرهما أما التأجيل فشرط في السلم ، وهل يصح مع الحول ؟ قولان . ومطل للربوي قطعاً ، وهل غير الربوي كذلك ؟ اشكال .

وباقى العقود لا يلزمها شيء مهم ، وهل يصح الحلم فيما يشتمل فيه الأجل ؟
احتمالان مبيان .

ولو دعوى روى بجسه بشرط لأجل ، وتناصب في المجلس فهي لصحة اشكال
والأقرب للمع ، وفي تصرف المع أقوى .

[٣٣]

قطب

لروم في العقود أصل معسر في جميعها ، وقد تحالف لأمر عارضة ، هي
البيع بعرض التمسح ولا يصح بأقسام الحيار . وهوان شرط أو وصف عين فيه ،
والشركة قبل لفص ، وتلف لعين مبيع ونس ، وفي رمان حيار المشتري وان
فص ، ولا فاقة وتحالف عند لتحالف على فور ، وتفريق الصفقة .

وهل افلاس لمشتري بالنس موجب لحور فصح الدائع ؟ اشكال ، ومما ملته
به أقوى اشكالا .

أما غيره فلازم من طرفه : الكاح ، والاجارة ، والوقف ، والصبح ،
والمر رعة والمساقاة ، والهة في بعض وجوها ، ولصمد ، ولحوالة . وهل
المسابقة كذلك ؟ اشكال .

والجائر فيها : الوديعة ، والعارية ، والراص ، والشركة ، والوكالة ، والوصية
والقرص ، ولحالة قس الشروع ، والهة في بعض وجوها ، ولولاية القضاء ،
والوقف العام .

وهل يحور عزل ناصي اقرا حاً ؟ قولان

واللازم في أحدهما : الرهن ، وعند الدفعة ، والأمان . وهل الهة للرحم مع

لقربة والعوص كذلك ؟ قولان . أما الكفالة فكذلك على الأقوى .

و لحذر في الاستداء قد يؤل إلى اللزوم ، كالهبة قبل الانقاص ، والوصية قبل الموت والقبول .

وبدخل خيار الشرط في كل العقود اللارمة ، النكاح والوفد . ويختص خيار لمجلس بالبيع ، فلا يثبت في الاجارة ، لأنها ليست بيعاً عند الأصحاب . وهل يثبت خيار الشرط في لصرف ؟ شكال . وخيار التأخير مختص بالبيع اجمعاً .

والصالح الوارد على لأعبد ، والاجارة والمرعه والمساقاة في حقوق خيار الفس وخيار الرؤية لها ، حملان ، وبظهر دخول خيار لعيب في الجميع وهل يثبت الأرض في غير اسبيع ؟ قيل . نعم في الصنع والاجاره ، وفيه اشكال . وخيار الشرط قد يصير لعبد لارماً في وقت جائراً في آخر ، كاشتراط رد الثمن إلى مدة ، من رده فيها ولا صار لارماً ، وهو جوار بين لرومين .

وهل يصح شرط الخيار بعد مضي مدة ؟ لأقرب نعم ، وهو لزوم بين جوارين . ولا يفاعات بأنواعها لا يدخلها خيار ، الا العنق و لوقف على قول فيهما . والجمع بين عهدين جائز وان حمله حكماً كجائر ولازم ، وما يشتمل على لمسامحة وغيرها كبيع ونكاح ، أو جوار خيار وعدمه كبيع وصرف ، أو في عرور وعدمه كبيع وقراض ، وفي الجميع اشكال . ولا اشكال في جمع البيع والاجارة ، للأشتر ك في اللزوم .

والحكم بالملك قد يقع على شيء يكون اما كاشفاً عن حصونه أو عن دقله وبيع نفصولي يحتملها ، ثم لو باع مال موروثه ، أو روح منه مع ظن لحياة أو لفصولي ، وباعا بعد فطر الموت والوكالة والأذن وكشف أقوى .

ولو سأل الوكيل أو العبد فأبكر لوكالة والأذن ، ثم ظهر ثبوتها قوي

الاشكال .

ولو تزوج بمن اعتدت بحير الموت أو الطلاق ، أو اعتق عبد مورثه ، أو
ابراهه ولم يعلم اشتعال دمه . أو من مال أبيه وطهر الموت والطلاق والملك والاشتعال
هي نفوذها اشكال .

ولا فرق بين أن يجعل الأبوه والأرثية وصفاً أو شرطاً على شكل ، ولو أوقعه
بسم الأب والموروث اشكل قوياً . أما لو قال : بعث الدار ثم طهر الموت انتهى
الاشكال .

ولو طلق بحصور حشيش قبل البياض ، أو فاسق في طله فطهره رجبين أو عدلين
هي الصحة اشكال ، ويقوى حينئذ في العالم بالحكم .

ولو طلق العبد زوجته الممتعة ، أو اختارت الممتعة بعد طلائها العقد وقف
الحكم على احتمال . ولعدن المرتد كذلك ، و لمرتدة المحالفة والمكاتب الموصى
به لو بيع قبل الغنم بالفساد ووقف الكشف يجري في الطلاق والطهار والإبلاء
ولا يكون تعليقاً حقيقياً ، لأنه تعليق كشف لا اعتقاد .

ولو حالف الوكيل بدون مهر العثل لم يكن لرصى الروح اثر في الصحة ،
ويحتمل الصحة الموقوفة ، إلا أن يقال باختصاص الكشف بالعقود . ويرد عليه
سؤال . ولو امر بعض ركبان السبعة آخر بالقائه متاعه بشرط ضمان أهل السبعة
مع الحاجة هي صحته اشكال ، اقره الصحة ، أما مع عدم الحاجة فالاشكال
اقوى .

وفاسد العقود يترتب عليه الضمان على القايض تبعاً لما يضمن بالصحيح ،
لأن المضمون به مضمون بفاسده ، وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده .

والعوائد تابعة لأصلها ، إلا أن المشتري يرجع مع الفاسد بما اعترمه مما لم
يحصل في مقابلته نعم . وهل ما حصل في مقابلته كذلك ؟ قولان ، الأقرب نعم .

ويرجع بما راد بعمله عبثاً أو صفة ، وما هو عمل من العقود ، كالأحاره على الأعمال والمساقاة والمر رعه والمراض اذا فسدت هل تثبت بها اجرة المثل او مراغة لمثل ومساقاة لمثل وقراض لمثل ؟ احتمالان اقربهما الأول .

[٣٤]

قطب

البيع قد يوصف بنحوين فيهما اذا توقف عليه واجب ، كفصاء دين ، ونفقة وحج ، وجهاد

وبالذات اذا حصل بمصد التوسعة ، ومع ذوي الحاجة والأقرب .

وبالتحريم اذا اشتمل على ما يحرم كالترب وما مع الواجب .

وبالكرهية اذا اشمل عن وقت الفصيلة .

وبالاباحة اذا خلا عن احدها .

ويجب فيه العلم بالعوضين .

ويحرم الاحتكار على الأصح ، والنجش .

وتكره الريادة وقت الداء ، والدحول على قوم حيه . ويلحقه وجوب تسليم

الشمر و ثمن عسى النائع والمشتري ، وتحريم لمع منه ، ودحة الانتفاع ،

وكراهية الاستحطاط بعد العقد ، واستحباب قلة الدائم فحتمت فيه الأحكام

الخمس من وجوه ثلاثة .

وعلم العوضين قدرأً ووصفأً شرط في صحته اجماعاً ، الا في أس الجدار

اكتفي فيه بعمله وفي حواز بيع عبد من عبيد قول للشيخ ^١ .

وكون المبيع متمولاً لشرطه بالانتماع وإن كثر عينه، كالماء على النهر والحدود في الحال . وهل يصح بيع الحر المباح من المملوك بمساويه منه ؟ قولان . وتظهر فائدته في الموهوب والرجوع في العلى أو كان صداقاً .

وكل محار بيعه حارث هته ، وبالعكس ، الأبي الأبق والمعصوب والصال ولحوم الأصحابي الوجه وطودها ، والموصوف في السلم والدين على وجه ، والمريض يضمن المثل والمحجور عليه .

والعرر مهبي عنه وهو كل مجهول الحصول . أما مجهول الصفة معلوم فهو لذي يصدق عليه اسم المجهول ، فيهما عموم وحصوص من وجه . والجهل في الوجود كالأبق مجهول الصفة ، وهي الحصول كالظير في الهواء ، وبالحسن كسلعة من مختلفات ، وبالنوع كمعد من عديد ، وبالقدر كالمكيال المجهول قدره وبالنوع كنب من نويين ، وبالنقاء كالثمرة قبل بدو الصلاح على المشهور ، وشرط بدو صلاحها عرر قطعاً .

وكذا شرط صبرورة الررع سبلاً ، ومتى كان له مدخل في العوصين أو أحدهما كان مبطلاً اجمعاً . وعني عن أس الحدار ، وحة القطن ، واشترط الحمل ، وكل ما لا بد في المبيع .

أما الثمرة قبل بدو الصلاح . والأبق المعلوم وجوداً وصفة ففي جوار بيعهما يعبر صميمة قولان ، والبيع أقوى . والهي المعلوم بالنص عن العرر ، والمجهول إما هو في المعاوصات المحصة كالبيع بأقسامه .

وهل الصلح كذلك ؟ الظاهر نعم إذا ورد على الأعيان .

والاحارة عوضاً ومنفعة على الأصح .

وما هو احسان محص كالصدقة والاراء لا يضره لجهالة قطعاً .

وهل النكاح من الأول ؟ احتمالان . ولعل مراعاتهما فيه أحوط ، ولهذا قيل :

لو تزوجها على حادى وأبىء كان لها وسط . وقيل : بطلان المهر ، فىكون كالمعوضة .
وقيل بهر المثل . أما الحلع فىكفى فى المبدول فى المشاهدة على الأقرب .
ولو وهب المجهول من جمىع جهاته كشيء ، ودانة ، ودرهم من عىر تعىىن
بطل على لأقوى . ولو تعلق الجهل بكبله أو وره أو مقداره لم يصرف قطعاً وإن
كانت معوضة على الأقرب .

ونجهىل لاسثناء تجهىل المفتضى للعد ، فوجب بطلانه فى البيع وعىره
حتى فى الأىاع ، كما لو اعتق عبده إلا واحداً ، أو تصدق بثياب إلا ثوباً مع
تعارفها .

ولو تساوت فى انفسها كهذه الدراهم لأدركها منها فى البطلان ، شكل ، أما
لوقال : بعنك الصرة إلا صاعاً منها ولأقوى التفصىل . ولو كان المىبع صاعاً منها :
فإن وزن على لاشاعه بطل على لأقرب ، وإلا فى الصحة احتمالاً . ولو علمت
ورباً أو كىلاً ، فاستثنى عدداً معيماً فلا خلاف فى لصحة ، وفى تبريله على الاشاعة
أو الجزء المشاع قولاً .

وحىار المجلس ثابى فى كل بىع ، وهل ىبى فى بىع الولى على المولى ، وفى
ما ىسرف فساد ، وفى من ىعتق على المشتري ؟ اشكال . وىحتمل نفرف لأحبر على
وقت المك ، فوقت به فهل ىرتفع حىار البانى ؟ نظر . ولو قبل بحوار شراء
العد نفسه من موله فهل ىبى له الحىار ؟ اىمال قوى .

ولو اشرفى الممر بحرىته فى ثبوت الحىار لهما أو للنانى خاصة اشكال .
وحىار العىب ، و لشرط ، والمحبون ، والتأخىر ، والمولى والزوحىن إذا طلق
فل الدحول مع رىادة الصداق أو نقصه ، وولى الدم ، والمستأخر إذا عابت العىن
والموئة باعتار الروح بالهفة على قول ، وعدم وجود المسلم فى عد الأجل على
اىمال لىس على العور .

وحيار الغنم ، و لتدليس في البيع والكسح ، و عيوب الرجل والمرأة الا
الغنة على وجه ، والاحد بالشفعة على الأقوى ، والردي ، و تهريق لصيقة وتجدد
الشركة قوري .

وحيار النافع في أحد عين ماله باعلاص المشري : والتلقي هل هما من الثاني
أو الأول ؟ اشكال .

ولو ترلزل العقد هل تلحقه أحكامه ، فيكون مدته كابتداء العقد ؟ خلاف ينزع
على وقت الاستقلال . والفائدة في زيادة النمس أو نقصه في مدته بالنسبة الى الشبيع
له وعليه .

و قتران شرط بالعقد ، وحدفه ، وعدم تعيين أجل السلم ثم عيئه فيه ، وحصول
من يزيد في بيع الوكيل .

ثم لو سلم اليه ما في دمه هي المظان وجه قوي ان ذكر الأجل ، فان لم
يدكره متعرفاً قبل قص السلم فيه بطل قطعاً ، وان قصه قبله فيه الوجهان .

وبيع الموصوف بصدت السلم هل شرطه قص النمس ، أو قص العين ، أو
يقع باطلا ؟ احتمالات .

وبيع الربوي بمثله موصوفين من غير أجل في صحته وبطلانه ومراعاته
احتمالات .

واشتراط قص النمس في المجلس في السلم تفصيلاً من الكالي بالكالي ، و شرط
قوله للنعل ليثبت في الدمة ، فان ما يثبت فيها يبطل السلم فيه كالأرسيين والعقارات
وكل ما يدخله الكيل والورد هل يحرم بيعه قبل قصه ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا
وحص بعض التحريم بالطعام ، وهل كل مبيع كذلك ؟ لم اسمع به قائلاً منا ،
فالقول بعمومه .

واستثناء الامانات ، والأرث ، وسهم الغنمة ، والصيد في الجبابة ، وما هو

مضمون على، لغير بقضه ساقط عندما. وهل المضمون بالمعوضة كالبيع، والصبح،
والاجارة، وثمن المبيع، وعوض الهبة كذلك؟ الأقوى المصحح، إلا أن يبيعه على
البائع فيه احتمال. والمفتدأ به مختص بالبيع، فغيره لا مسح فيه على الأصح.
وهل ما ملكت بالاقالة، والاصداق، والشفعة، والقسمة كذلك؟ الأقوى نعم
ما لو باع المعين بمثله اسحب الاشكال فيه، فهل الثمن هو المقدار وجد، و
ما نصبت الياء به مطلقاً او المقدار مطلقاً؟ احتمالات.

اما لو تصرف المشتري فله هي غير المكمل والموردون لا مسح قطعاً، وفيه
ان كان بالبيع بطل على الأقرب، قيل: إلا ان يوليه وبعبارة جائز على الأقوى.
والفرق بين مطلق البيع والبيع المطلق أن: الثاني العام بسلام الجنس،
ووصف الاطلاق، وبقي القيد باقي عمومته. والاول العذر المشترك، فيصدق مع
كل فرد، واصبق لتميزه عن غيره من المطلقات، فيصح ان يقال: مطلق البيع حلال،
ولا يقال: البيع المطلق حلال.

وارتفاع الواقع ممنوع قطعاً، فصح العقد عند التحالف هل يوجبه من الأصل،
أو من الوقوع؟ اشكال ويتفرع السماء، وعليه سؤال، ويرم أن بطلان العبادة
بتأثير بية الابطال رفعاً للواقع. ويتوجه لاشكال والعذر باعطاء المتحدد حكم
المعذور، أو بتقدير الموحود كالمعلوم رافع بجميع الأفعال، لأنه بصيرها هي
تقدير غير الواقع ويمكن رفعه.

[٣٥]

قطب

القرص عقد مستقل شرعي مجمع على صحته، وحالف الأصل في عدم
اشتراط المقد بالقبض في المجلس، وكون المجهول عوضاً عن المعلوم على القول

بصحة المثل في لقيمي، ويبيع ما ليس عنده في المثلي. واعتبرت لمصلحته اصطلاح المعروف، فمتى جر بعملاً حرم، لارتفاع علته.

و لحال من تدبى لا يبأجل، لا باشرطه في لارم، أو وصيه، أو صمان، الحال بالموأجل، أو رهته، أو نفذه.

والأجل المقدر شرعاً: البلوع، والحل، والرصاص، والحيفض، والعدة، والاستبراء، ولهدنة، ولحول في لركاة، واللقطة، وحسن المكاسب، ومدم المسامر، واكثر لعاس، وأقل الطهر، واسبراء الحلال، ووطء الحلال، ووطء الروحة، والايلاء، والظهار، والمنة، وبقار السن، والعقل، وتوبة المرتد، وثنس الشيع، وتغريب الراي، والدية عمداً وشبهة، وقضاء رمضان، واشهر الحج، والكدرات، والصوم، والحصانة، والمعقود.

وما يصح تأجيله ولا يجب فيه ثمن: البيع، والرهن، وانصام، والصدائق، والسكى، والحبس.

وما يجب فيه: المنعة، والكتاب، وسلم على خلاف، والاجاره لمصلحة بالصمان، والمرارة ولسافه وعلمه فيها شرط

وما لا يلزم فيه: الوكالة، والشركة، والمصاربة. وذكره مجهولاً لا أثر له ومعلومه يؤثر مع التصرف بعده.

ما الجزية ولدية ولودية فلا يجب فيها، وتنصح معلوماً ومجهولاً. والتوقيف بالألواط المشتركة بدون العريضة هل يحمل على الحاديه أو يعطل؟ خلاف.

وكل ما صح بيعه مع رهته. وتنعكس كمنها، وقد يخرجان عن الكلية في مواضع.

وكل رهن غير مضمون، ويخرج عن لكية في مسائل، وكل ما جار الرهن

عليه جار ضمانه ، وبالعكس .

وهل يصح لزم على ضمان لزمك ؟ شكال

والحجر على لصير والمحمول لضمهما ، وعلى المجلس لحق الغرماء ،

وعلى العبد لحق السيد والسفيه فردد بينهما . ويتفرع عليه فروع .

وهل يقتصر الحجر عليه لى لحاكم ؟ قولان . وهل رواله كذلك ؟ لأقرب لا .

والحجر لا يرفع الأسباب لعلية بل لقولية ، فوطء السفيه لأمته مباح موجب

لصيرورتها أم ولد ولو حصت وعلم أن لعلية قوى على الأقوى .

وهل على الولي مراعاة المصلحة . أم يكفيه عدم المصعدة ؟ احتمالات . وعلى

الأول هل يكفي مطلق المصلحة ، أو يراعي الأصلح ؟ اشكال .

والدعة : معنى قائم بالمكلف متصور له . قابل للالزام والالتزام . والصبي

لا دمه له ، و لسفيه له دمة الالتزام خاصة . وبشكل في لصبي بروم مهر نكاحه ،

وبصمائه ما يتلفه قبل لعلق بالمال فلا دمة . وبشكل في لانتلاف مع ابتداء المال

ويمكن التقدير فيه واهلية لمثل غيرها ، لأنها قول فلهذا الشرع في محل واهلية

النصرف .

وهل تشرط بالبلوغ ؟ الأقرب نعم . وهل هي مشروطة بالملك أو تقديره ؟

اشكال . وهو شرط للزوم قطعاً ، وليس مشروطة بالدعة .

وهل هما من خطاب الوصي ؟ انما هو ذلك ، فانه اعطاء لمعوم حكم

الموجود ، ويحتمل أن يكونا من خطاب التكليف . وهل مورد لاجارة العبي أو

بمنفعة ؟ شكال ، وعليه يفرع اجاره المرهون على المرتين ، وارتهاج لمستأجر

العين .

وهل تصح احارة الحلي ؟ يتفرع على ما تقدم .

ولو استأجر عيلاً فورثها هي بطلان الاحارة اشكال ، وتظهر الفائدة مع

الشركة في الارث والمواضع الطارئة في مدة الاجارة هل هي كالمقاربة في
الابطال ؟ احتمالان . فلو آجر الموقوف مدة ومات المؤجر قبل استيفائها ، فهي
بطلان الاجارة وجهان ، وبطلان أقرب .

ولو استأجر دار لحربي ثم عمت لم تنطل على الأقرب .

وولي لطفل والمحزون والعميه لو آجر مدة ورأى المانع في الأثناء فهي
البطلان وجهان ، أما لو آجر أم الولد والمدير ثم مات لم تنطل الاجارة قطعاً .
وكل ما حذرت الاجاره عليه مع العلم حازت الحعاية عليه مع الجهول ، ومع
العلم على الأقوى .

[٣٦]

قطب

الأمانة نسبة حكمية لى يد غير المالك مفتضاها عدم الضمان ، ويكون من
المالك كالوديعة ولعارية من الشارع . وهي الأمانة الشرعية ، ومطلق الامانة شامل
لهما . وتختص لثانية بوجوب اعلام مالكة فوراً ، فلو أهمل متمكناً ضمن .
وهل يضم مطلقاً ؟ الظاهر لا ، ولها صور .

وتلاعب الصبيان بالبيض والجور واثلهما من أنواع القمار مضمون على
الفانص ، علم الولي أولاً . نعم لو علم وجب عليه الرد لى ولي الامر ، فلو أهمل
قتل ضمن في ماله . ولا تأثير لعلم غيره ، فلو قبضه لحق بالامانة ان اقترن بنية
الرد .

ولو كان أحدهما مالئاً ضمن ما أخذ من الصبي قطعاً ، وهل يضم الصبي ما
أحدهم ؟ اشكال . ولو راد ما في يد المخاص عن حقه فهي ضمانه له اشكال .

وكل من يحتاج الى «يحب وقبول عقد» وما لا يحتاج الى لقبول فابقاع
 «و اذن» وهل لوديعة عقد؟ اشكال، تنهر فائدتها في العزل، وفي اشتمالها على
 شرط فاسد.

وهل تضمن نصي بالابداع لو أنلف؟ اشكال. وفي تعديده وتعريضه الاشكال
 أقوى. وكل عارية فهي أمانة الامواضع. وهل الاستعارة للرهن منها؟ قولان.
 وكل فعل تعلق عرض الشارع بشأعه لامن مباشر معين يصح التوكيل فيه،
 كالغفود، والعمسوح، والعارية، والعدس والاقاص، وأخذ الشعنة، والابراء،
 والابدع، وحفظ لأموال، وقسمة الصدقة، واستيعاب الحقوق واثباتها مطلقاً.
 والطلاق للعائب والحاصر اشكال، والمطع مطلقاً ان قلنا انه مسح، والا
 توجه الاشكال في الحاصر.

ولتق، والتدبير، والمكاتبة، والاثبات الدعاوي، وما تعلق عرض الشرع
 بايقاعه من مباشر فلا يصح لتوكيل فيه كالقسم و لقضاء والصلاة والصيام والحج.
 وما هو عائد الى الارادة والشهوة من لأفعل في صحة التوكيل فيه احتمالات،
 كالاختار واختيار الرؤية. وهل يصح التوكيل في الاقرار؟ الأقرب لا.
 وكل من صح منه المباشرة صح التوكيل منه، ومن لا فلا، الا العبادات
 والايلاء، واللعان، والسمامة، والشهادة تحملاً واداء، والظهار مطلقاً.

وهل يصح التوكيل في الجهاد، وصب الماء في الطهارة؟ قولان؟ أما
 لتوكيل من أهل السهام في الزكاة في القصد عنهم فيه، شكل، وفي الاحتياز
 والانتفاط وجهان مبيان على اشتراط النية.

وللعبد ولسعيه مباشرة عقد الكاح مع لادن، ولا بوكلاء فيه قطعاً، وهل
 لو صبي كذلك؟ قولان.

ولو وكل أحد المتعاقدين الا حرمي القبض يصح ان قصص في حضرة الموكل

والأفلا .

وما يصح التوكيل فيه دون مباشرته له صور عند محالها باطلة عندنا ، إلا في توكيل المحض محرماً في أن يوكل محلاً في تزويج . أو يوكل المسلم دميماً أن يوكل مسلماً في شراء . مصحف أو مسلم . أو يوكله المسلم أن يوكل مسلماً على مثله فإنها جائزة عندما . ومسلوب مباشرة فعل لنفسه حار أن يكون وكيلاً لغيره فيه كالسفيه والمرتد والعبد .

وفي قبول النكاح لغيره ، ودو لأربع في تزويج الحامسة لغيره ، وغير فائت العنت في العقد على الأمة لغيره ان قلنا بمنعه .

وما حارت الوكالة فيه اذا تبرع مشرع بعله وقع موقعه كصاء الدين ، ورد المعصوب والوديعة ، والنعقة ، والعاده عن الميت ، فلو كان عبداً فهي وقوعه عن الاجارة أو البطلان قولان .

وقد نفى بهم الأعمال على الاحارة ، والايقاع يطل قطعاً .

وما لا يصح لتوكيل فيه كالإيمان والقسم ولوصية وكل ايجب بقبح قبوله بعد موت لموجب الا الوصية ، ومن له قول اذا مات قبله بطل عقده ، وهل الوصية كذلك أو يقدم الوارث مقامه ؟ قولان .

وكل وصية بما فيه نفع الغير موقوفة على قبوله . الاعتق العبد ، وإبراء الغريم ، وقصاء الدين ، وفداء الأسير .

ولو أوصى لدابة بعلها فهي الجوار وجهان .

والأموال وما فيها تضمن بالقوات والتعويث ، ومفعة المعص بالتعويث خاصة وما في الحر هل يضمن بالثاني ؟ لأقرب نعم ، وفي صحابها بالأول اشكال .

وفي المستأجر يصعب الأشكال ، وأصعب منه اذا كان خاصاً .

ويستقر الضمان بالتلف ، وتعتبر القيمة في القيمي ، والمثل في لمثلي ، واعتبر

القيمة في الأول يوم تلغه في غير العاصب على الأقرب، أما العاصب فتبل بالآرفع من حين الفص الى حين التلغ . وقيل : لى وقت المطالغ ، ولو قبل . ابى حين الدفع كان وجهاً .

اما صمان ولد الأمة على ابه الحر بقيته يوم ولد فعلى خلاف الأصل ، وفيه اشكال .

وما يجب ضمانه عند تلغه تلغه ثابت بالقوة ، ويعدده يحصل بالفعل ، وضمان العيب الباقية بعد ردّها بالحلولة بقوات البد مع بقاء المثلث على اشكال ، وتدهر العائدة لوران لمبيع . ولاذن بالنصرف لابن في وحبب الصمان ون كان تاماً ، الامع فهم الاصرار عن المعاوضة ، فيضمن اكل مال غيره في المحمصة على الأقوى .

وهل المأخوذ بالمقاصة في غير الحسن لو تلغ فلها كذلك ؟ اشكال ، والأقرب الصمان . أما الوديعة لو نقلها المستودع لمصلحة المالك ، والعارية لو انتفع بها المستعير لمصلحة فاتفق التلغ هي الصمان اشكال .

ولو سقط عليها شيء من يده فتلغها فالاشكال أقوى ، والأقرب مراعاة التعرّبط فيهما .

و نقادر على اثناء شيء له الاقرار به ، الا الولي الاحاري في الكاح . وهل الوكيل في البيع لو أقر به وقص الثمن وتأخيله كذلك ؟ اشكال . وكذا وكيل الشراء ، أو الطلاق ، أو الرجعة .

وعبر العادر على اثناء شيء لا يقبل اقراره فيه ، الا مجهول السب لو أقر بالرقية ، وباصي الممزول لو أقر بما في يد أميره لشخص على اشكال .

واقدر للمرأة بالبرويح مقبول قطعاً ، وهل لها اشاؤه ؟ الأقوى نعم . وفي البكر اشكال ، وذات الأب أقوى اشكالا .

والمعبر بهم لو فسر ما فسه عن الشرعية ، أو عن وزن الدمد ، قيل : ان
انفصل على الأقوى ومثل هل يبرن على ما يمنع من رجوع ، أو على ما لا يمنع
منها ، أو يستعسر ؟ كل محتمل .

ويؤخذ في الاقرار بالمتيقن ، وبطرح المشكوك ، فالمعبر بالله لو أنكر
القبض قبل على اشكال ، ومع القرينة يصعب والمسكر لو رجع قبل ، لا في
الروحة لو أنكرت الاذن لأبطاله ثم رجعت فهي العيون ، اشكال ، ولو دعت
الانقباض قبل رجوعه ثم رجعت ولاشكال اصعب .

وما استغرق من الاستثناء داخل احكاماً ، ولو عطف عدداً على آخر ثم سئى
ما يستغرق الاخير فهي رجوعه اليهما ، و الى الاخير ، او البطلان احتمالات .
والاستثناء من النفي اثبات على الأقوى .

ولو قال : لاحكامتك الا في السنة مرة ، فصحت بعبر جماع ، فهي الحث اشكال
ومثله لا يسب ثوباً كذا فيعمرى ، والاشكال هنا اقوى .

ولو قال : ليس له على عشرة الاحمسة ، فهي المقربة اشكال . وتفسير المبهم
يتطلب به على لغو وروحياً ، لإعادة اماع تأخير الميال عن وقت الحاجة ، سواء
كان ابتداء او عقب دعوى . فلو امتنع فهو يحسن ، او ترد اليمين لمجمله باكلاً ؟
اشكال .

وهل بين العصب والدين فرق ؟ اشكال ، وكذا في الاختيار وطلاق المصهمة
على القول به .

[٣٧]

قطب

تعلق الشيء بغيره في الاحكام : اما لأحدده مه ، او لاسيئاقه به .

والأول : كمنع الدين بالرهن ، وتعلق الركاة بالصواب ، وفي كيفية احتمالات وتعلق الأرض بالجاني ، وتعلق حق النافع بالمسح بحسه ليس في الثمن ، وتعلق الدين بالتركة ، وتعلق لسان المصمود بالعين المشروطة كون الصمان منه ، وبما يجب احضارها منها به .

وأما الثاني : فكمنع المرأة تسليم نفسها لنفس لمهر قبل الدخول . وهل لها ذلك بعده ؟ قولان . والمقصود حتى يعرض لها مطلقاً ، والمدين من التسليم ، بل سائر الحقوق والعقود وإن لم يجب .

وحبس الحامي حتى يطلع صاحب الدم ، أو يحضر على قول . والحسن على الحقوق ، والجدولة بين المدعى عليه وبين العين ليركى الشهود على وجه وجيه لحد وفصاح كذلك على احتمال ، وعزل نصيب لحمل مع قسمة التركة ، وعرض الدين لوفات المضمون عنه قبل الأجل .

وكل مقدر شرعاً فمساء عالماً على التحقيق دون التعريب كالحبص وظهر ، ومرات الوضوء وغسلاته ، والعسلين في البول . وهل المسلم فيه كذلك ؟ اشكال ولور دت صفت ما وكل في شرائه مع لم بصره وإن اصبغ إليها على شكل وهل السنة والاسبوع كذلك ؟ اشكال .

أما إبطال الكر ، ومساقاة الفص ، وسبي الملوغ فمسبة على التحقيق على لأقوى .

وقد يتعلق الحكم على أسباب تعتبر حالاً ، وما لا يقف ، كما لو حلف أن يأكل هذا الطعام عدماً فأثقله قلبه ، فهي وحوب الكماره معجلاً اشكال ، ولو عطلها فهي الأجزاء اشكال .

ولو ظهر انقطاع المسلم فيه قبل الأجل فهي ثبوت لحبار معجلاً اشكال ، وهل يتحمل تعارم المؤجل منه الركاة من حلوله ؟ اشكال . أما لو حج عن المعذور

ثم رال العذر وحسب لإعادة على لأقرب .

ولو انقطع دم المستحاضة ووطئت عوده فظهرت وصلت ثم عاد ، أعادت على

الأقرب .

ولو بدرا صلبة معيه هي صحته قولان ، فعلى المطلاق لو رال العيب صح

على اشكال . ولو بدرها معتدلة تعينت الصلابة قطعاً ، فلو عين لمعية فزال العيب

هي التعيين شكال .

ولو عين موضع السلم فحرب ، أو اثنان موضع العند فهي تعينه وجهان .

ولو اسلم ووطأ مدة التريض فأسلمت ، فهل يحب بها المهر ؟ شكال . وكذا

المعتدلة رجعية لو وثأها بشبهة ثم رجع ، ووجوب لمهرها قرب .

والمرتد عن غير فطرة لو وثأ ثم عاد ، احتمل ثبوت المهر ، ولو لم يرجع

فكذلك على قول الشيخ أما المظنة لو لم تسلم ففيه الردد .

والكفر في المرتبة هل يضر وجوب العقد محل الوجوب . أو محال للأداء ؟

احتملان . ولعمد الملتقط لو اعتق من المعسر فيها ، حال الائتباط ، وحال العقد ؟

اشكال . والمعتقة تحب عند لم يعلمه حتى عتق في ثبوت اجبارها ، وجهان ولو كانت

تحت حر وقلما بتجهيرها فلا اشكال .

والمحسن القابل للتطهير في حواريعه قلة ، شكال ، ولو قلنا بحواره فهل الماء

كذلك ؟ اشكال . أما بحمر فلا يصح بيعها قبل تحللها ، عسراً ، بالحل .

وبيع لساخ حائر اعتباراً بالمال ، وآلات للهو التي لخصاصها قمة في حوار

بيعها قبل الرض اشكال .

والمتع عن بيع الاثني بداراً الى الحال ، وعلى القادر تحصيله جائز بداراً

الى المال على الأقرب .

وكل ما لا يمكن تسليمه الا بعد مدة ، والمعصوب لا يجوز بيعه ، لتعذر اقتضاه

في الحار ، وعلى لمتكفي من ابتزاعه حائزاً لى المال . و لحمام في برجه ، أو طيراً كذلك على الأقرب اذا اعتيد عوده .

وهل يصح بيع الحامي ، والمرند عن فطرة . وقاطع الطريق ؟ شكال . وعبر الفطري يصح بيعه على الأقوى . أما بيع الدماء من لبص . والمستحيل حمراً في عابده والأقرب صحه ، لمآلهما الى المراح والحس .

ولو شرى حماره ، أو بقاء فأمرجه قرب الى الحال في عدم رجوع النافع في العين بالفلاس المشتري على الأقرب .

ولو بوى المسافر أو الحائض الصوم ليلاً ، أو رواد المانع فاتفق في لجوار اشكال . والأمرر للوارث مع لثمة من الثمن قطعاً ، واعتباره عند الوفاة على قول الأصحاب .

وحس الجبين في الحيايه عليه يختلف بحالها ، وحال التلف بحصول لاسلام و برده ، وينتج الاشكال . أما لحرمة حال الحيايه لو الفتنة مسمة بالأقوى عدم الصمد ، اعساراً بحال الحيايه . ومنه الحيايه من الامين لا توجب صمايه ان كانت مائة من جهة المالك ، كالمسودع والمستعير ، ولو كانت من الشارع كاللقطة ضمن على الأقوى .

وبه تملك المباح لأتكمي في ملكه بدون الحيايه ، وهل مجردها كاف فيه ؟ اشكال .

ولو حبي رصاً بيه المسجد أو المعبر أو لمدرسة أو لرباط ، فهي صيرورتها كذلك بدون الوقف اشكال . وهل يدخل في ملكه بذلك ؟ اشكال . ولو بوى به بغيره فهي ملكه اشكال . وهل ينف على جدرته ؟ اشكال . ولو لم يرض فهي ملك مباشر شكل .

وبية التحصيصات أقوى من بيه المطلق ، ولا بد منها في العنود والايقاعات

قطعاً ، وهي الفصد باللفظ غايته صريحة وكافية . وقصد اللفظ وحده غير كاف ، أما
نصده مع قصد صده ، أو لم يقصد مدلوله ولا عدمه فاعتل قطعاً .
والنية غير كافية عن اللفظ على الأقرب .

ولو تواطأ على نوح وإهملاه في العقد فهي الصحة اشكال .

وهل تعتبر النية في الإيمان ؟ الظاهر نعم ، فحار لها تخصيص العم وتقييد
المطلق . وهل يصح ذلك في الأفعال المحصنة كالنحول على قوم ؟ والأقرب
لا . ويصح في الأقول كالسلام على الأقرب .

ولو علق النهار على شرط وحصره بمدة فهي قبوله له احتمالان لعائدان بنية ،
ولا يحتاج إلى غير ، ويؤثر في كل عطية المشروطة بعدم المعصية . فلا يصح الوقف
على الربة لأجل معصية ، حتى لو وقف على الفساق أنفسهم ، ولو طنه وظهرت
العدالة فهي الصحة اشكال .

وهل يصح الوقف على الدمي ؟ قولان .

وقد يؤثر في غير المشروط بعدمها ، ولو وقف على بنية يقصد بهي الصب
احتص بهم ، وفي الإطلاق اشكال ، وتحمل على من وجد .

ودفع الدين بنية معترة فيه ، ففعل قوله به مع بنيه . ولو تجرد عن النية
فاشكال .

ولو أكل مال الغير في غير اعتقاده ، أو وطأ لأحسية أو قتل المعصومة كذلك ،
فصادف فعله الاستحقاق والحل ، فهي ثبوت العقاب وجهان . وهل يقدح في عدالته ؟
اشكال .

أما لو شرب المباح بصورة الخمر ، أو تشبه في الأفعال المباحة بأفعال الفساق
والصمة فهي التحكم بعسقه اشكال ، فربه العسق

[٣٨]

قطب

النكاح تلحقه الأحكام الخمسة :

فيجب عند حروف الوقوع في الرنا، ومه علم وجوب جميع المباحات ذا
توسل بها الى ترك محرم لا يحصل الا بها .

ويستحب عند ثوبات النفس ، سواء قدر على المهر والنفقة أم لا .

ويكره عند عدمه مع تعجزعهما ، وهل يكره مع القدرة عليهما ؟ قولان .

ويحرم في الزيادة على عدد الشرع .

وما عدا ذلك مباح .

وتحرمة دعس المسكوحة بالنسب و لمصهره و ارضاع ، وتعرف بميراث

كالجمع بين الحرية ولأمة بغير اذن ، والشمار ، و لمعتدة ، والمحرمة ، والوشية ،

و لمرتدة ، و لملاعبة ، و لداصيه ، وفي المحانة و انكابة قولان . والمشبهة

بالمحرمة في المحصور .

ونكره العقيم ، و لمولودة من لربا ، وللتحليل ، وفي الأوقات المكروهة ،

والمحظية على المحاب . وهل يستحب مكاح العريية ؟ قولان .

ويحب الوطء على المتاهر والمولى والزوجه مطلقاً بعد اربعة اشهر ، وهل

يجب في لأمه والروحه اذا حشي منها وموج الفاحشة ؟ قيل : نعم ، بل قيل : لو علم

من الإحشية ذلك وعم امساعها ينكحها متعة ولا ضرر وجب لها عيأ . أو كهيبة .

ومنه دئم : وهو الحالائي عن الأجل ، وشرط المهر . وجوره اجماعي .

ومستضع . وهو المشروط بهما . وجواره باحماح أهل البيت عليهم السلام .

وملك يمين بملك الربة ، وهو اجماعي .

وملك ممتعة بالتحليل ، وحواره بمنسب أهل البيت عليهم السلام .
وتنحصر المحرمات في اصول الرجل وفروعه وفروع أول اصوله وأول فرع
من كل اصل سناً ورضاعاً . وتحرم بالمصاهرة اصول الروحة وفروعها ان دخل .
والجمع بين الاحسين مطلقاً ، وبنت الأخ والاحت مع العمة والحالة بدون اذيهما ،
والمرأة كذلك .

والربا السابق ، ووطء الشبهة تحرمان ما حرم الصحيح على الأقوى .
واللوط أم المفعول وان عصب ، وسنه ون برلت ، واحتة ، بشرط الأيقظ .
واللعان ، وطلاق العدة اذا بلغ تسعاً ، والثرثد على الأربع في الحر ، ولثلاثة
عنه من إماء ، وعكسه في العبد ، والمنحرر بعصه عبد بالنسبة إلى الحرائر وحر
بالنسبة إلى الإماء ، وكذا الأمة . والمقصاة اذا لم تصلح ، ولو صحت فاشكال .
وكل عضو حرم نظره حرم مسه ، ولا عكس على قول ، لجوار النذر إلى الأجنبية
مرة دون للمس . وفي الروحة والأمة لا يحرم لمس مطلقاً ، ويسكره بنار العرح
منهما على قول . ويجوز النظر إلى المحارم جمعاً . وهل للمس كذلك ؟ التاهر
ذلك .

وسبب ولاية الأنوه والولاية والملك والحكم ولوصاية ، وكلهم يفقد
بالولاية . وهل مالك الأمة كذلك ؟ اشكال . ولا اجار فيه إلا للسيد ، ويجبر الأب
والجد على الكاح البكر مع طلبها بالكفو ان قلنا بعدم استقلالها ، ولو قيل بسقوط
ولايته بالمرول كان وجهاً .

ووجود العتقة فيه للتصغير هل يسلم اجار الولي عليه اشكال ، أما في السفيه
فيجبر قطعاً

والمصطر جبر صاحب الطعام عليه ، ولصاحب الطعام اجاره لو امتنع وحيف
الملك .

وقد يحرم وطء الزوجة مع التمسك بأصل الحمل بعارض كالحيض، والنفس، والصوم الواجب المنع، وهل المطلق كذلك؟ اشكال والاحرام، والاعتكاف الواجب، والابلاء والطهار، وفي عدة وطء الشبهة، والمفصاة قبل التسع. وهل تحرح من حاله؟ قولان. ومن تعحر عنه بمرض، أو صغر مع عبالة لالة^(١). وصيق وقت الصلاة المفروضة، وبعد الدخول فيها مطلقاً. وهل تحرم في غير ليلة الصرة؟ الأقرب لا.

وحد متاعها بنقص الصداق، وفي المسحذ، وبحضرة مشاهد، ووصف وطء المولى، والمظاهر بالتحريم والوجوب باعتبارين.

ويكره في اوقات واحوال مخصوصة.

ويستحب حيث لا ضرر ولا مانع.

ويجب بعد الأربعة الأشهر مطلقاً، ويجبر المولى عليه أو على الطلاق. وهل عبره كذلك؟ اشكال. ولو طلق حينئذ أنم. وبسط الوطء ان كان بائناً، وفي الرجعي اشكال. وهل يجبرهما؟ الأصح عدم. وهل يجب الفصاء لو تزوجها بعد البتونة؟ احتمال.

ويستقر المهر كاملاً بالوطء قبلاً وديراً على الأقوى. ويجب به مهر المثل في المفوضة، ويجب لها لفرص لو كانت مفوضة المهر. وبوطء الشبهة، والاكرام، والعنفو لكموة والمسكن ولعادم اذا كانت هلاله مع التمكن في الدائم وثبوت الاحسان به لهما، وملك اليمين كذلك.

ويحق الولد، ويحرم العزل في الروجه الدائمة دون المنقطع والأمة الامع الاذن. وهل يجب معه دية النطفة؟ قولان.

وهل تجب العسمة ابتداءً أو مع بطلان الصرة؟ قولان. وهل يجب بملك

(١) عبالة لالة. صفحاتها. الصحاح ٥. ١٧٥٦ عيل «.

اليمين والمنقطعة؟ الأقوى لا. والقضاء لو ظلم في القسمة وينتهر به بكاح للمريض لو مات فيه. ولو برىء تقرر بدونه، ولا تفسح بعده نظريان عنه.

وهل للريح معها من كل ما يتأدى برائحته، واجارها على إزالة الشعر والوسع وكل منفرد؟ الظاهر ذلك مع بذل المهر.

ويجب بها الفراش، والحضير، واللحاف، وآلة التنظيف، والذهب، وما يرال به كزبد، الزائفة، وآلة لطبخ والأكل والشرب، واجرة الحمام مع الحاجة.

وهل يجب الشراء لنماء لعسلها من جبانته؟ اشكال. ولو قلنا بتوقف الوطء على العسل من الحبص وجب له على الأقوى نعم يجب عليه الآن لها في الانتقال اليه، أو بقله اليها قطعاً.

وهل له الرام الدمية بالعسل من الحبص؟ لأقرب نعم إن قلنا سوفت حل الوطء عليه، وله معها من الحروح والتبرج، وجميع لعبات المدويه، وأسفار الغير الواجبة، ومجاورة الحامه، ولسكر وإن كانت دمه.

وله الاستمتاع بجميع بدنها نظراً ولمساً حتى العورده، وللمرأة كذلك.

ويستقر المهر بموت حدها، لا المموصة فهي وحبوب مهر لمثل أو المبيعة بالموت قولان. ويتنصف بالطلاق قبل الدخول، أو فصحت لعة

ولو سلم قبل الدخول، أو ارتد عن غير طهر، فهي وحبوب الجميع اشكال ويحور لها السعر بها، وهل يحب عليها مع طلبة ويسقط حقها لو امتعت عنه؟ الأقرب نعم.

وهل يعد كالحر في تحريم ادخال الأمة على الحره؟ الأقرب المساو د.

وتشبه بالموت لعدة وانتوارث من الحاسبين، وليس الدخول شرطاً فيهما على الأصح. وهل المنقطع كذلك؟ خلاف.

وهل للروح تعسيلها اختباراً؟ قولان. ويجب عليه مؤنة التحجير مطلقاً. وهل

المسقط كذلك ؟ الأقرب نعم . وهل له النول في غيرها احبباً ؟ الظاهر نعم .
أما الصلاة عليها فهو حق من كل أحد ، وهل لها ذلك لو مات ؟ اشكال .

وولده وان علا ، وولده وان برل محارم لها . وأمي وان علت ، وبنتها وان
نزلت محارم له . وتملك نصف الصداق بالعتق ، عيب كان أو ديباً ، اجماعاً . وهل
تملك النصف الاخر به ؟ اشكال .

وله الرامها بما يتوقف عليه الاستمتاع بالدخول كما له بعده ، ويقدم قول الزوج
في قدر الصداق ، وفولها في قبضه . ولو احتلها في تبعه فاشكال . ولو علنا بالتحالف
لم يفسح لعقد ، وهل له معها من النذر وحريه و لروح ؟ الظاهر ذلك ان
مع حقه .

وعيوبه الحشفة أو قدرها من معطوعها في فرج يلزمها تنص الطهارة ، وفي
الملعوف اشكال . ووجوب الغسل عليهما ، ونحر بسم الصلاة والطواف والتلاوة
وسجود السهو ، وهل سحود التلاوة كذلك ؟ الأقرب لا . وقدره العرائم وابعاها
حتى السملة المسبوبة منها . واللت في المساجد ، ودخول المسجدين ، وبطلان
النوم ان وقع عمداً ، والصلاة مطلقاً ، ووجوب فصائهما ، وبطلان التتابع في
المشروط به ، والكفارة في المتعين ، وفساد لاعتكاف وقضاؤه واجب ، وفساد
الحج وعمرة ، واتمامهما والقضاء ، والبدن أو بدلها مع العحر ، وتحملها مع
الاكراه .

ولو وقع الوطء حال الاحرام فهل يصح الاعتقاد ، أو سعت فاسداً ؟ اشكال .
ويجب التفريق بينهما بحصور ثالث عند وصول موضع للحبيثة في القضاء
والمساعدة على الأقرب . ويسق الواطئ في الاحرام والنوم الواجب مع علم
التحريم ، ويعزر .

ويستحب للمحبب الوضوء لأرادته النوم ، فان تعدد فهل يستحب التيمم ؟ اشكال .

وتصير لمكرئياً ، فيعتبر عندها في الكاح وعده وطه لشبهة به ، ويحرج عن حكم العمة ، ويحصل تحليل لبطله ، والحق الواحد حتى بالشبهة ، ويحرم به الامع قطع . وهل يكفي التمس ؟ التاهر لا . وهل هو الممكن من التاهر و بعد ؟ قولان ، نعم هو الممكن من الرجعة في الطلاق .

ويوجب التفرير في البهيمه ، والمينة وان كانت روحته . ووجوب العسل في لوطط البالعين ، وفي الصيرير على اشكال . و لوطط باحدى الاحبين في امكك موجب لتحريم الاخرى حتى تحرج الموطوءه عن منكه على اشكال .

وتشتر لحرمة بالشبهة ، وهل تشتر دائر ؟ اشكال ودل تباح ست لاح وست الأحت مع العمة والحاله في منك اليمين بدون ديهما ؟ اشكال . وهل للزوج عده الامتناع من التمكن لبعض المهر ؟ قولان . و امهر سوطه لمكانته و بعضه في لمشتركة . وهل تصير الأمة به فراش ؟ اشكال ، وتندفع العدة به مع اشبه .

والوطط من النائع في مدة الحيار مسح ، ومن المشتري احارة ، وبه تنصح الهمة في الموضع الذي له الرجوع فيها . وبيع الأمة بالثمن المعين يتهور عيب وهل وطط النائع مع افلاس لمشتري مسح ؟ اشكال . وفي كون وطط الموصي رجوعاً وان عزل اشكال ، ولو لم يعزل فالاشكال اصعب ، وبه يقع الاحتيار من اسلم على اكثر من أربع .

وهل لطلاق المبهم والعتي كدلت ؟ اشكال . ويمسح من رد الأمة بالعب لا عيب المحلل ، وسقط به حبار الأمة اد . وقع بعد عتقها ممكنة ، تحت عبدكات أو تحت حر على قول فيه .

وتحصل الرجعة ، ويحب المهر ثانياً على المرتد من غير فطرة ، وفي العتري اشكال . ويقع به التاهر المعلق عليه ، ويعتق لوعاته عليه في ندره .

ويحب دبح الهيمة بدصوده به وحرقها ، ويبيع غيرها في غير البلد وإبرامه القيمة فيها .

وسئل به حيار الروحين بما يتحدد من العيوب ، الاجود الرجن على لأصح واستبراء الأمة اذا اريد بيعها أو نكاحها .

ويتسوى في هذه لأحكام الفل و لدبر على الاقوى ، الا التحليل ، والايلاء ، والاحصان ، واستنطاق النكاح .

أما لو حرج مني لرجل من لدبر ولا غسل قطعاً ، وهل الفل كذلك ؟ المشهور نعم .

ولو لم ينس من المنطوع مقدار الحشفة فهي معاقب الأحكام به شكال . قربه العدم ، الا في اللواط على الأقرب .

[٣٩]

قطب

يترتب على النكاح ثوب الولاية على قوم ، و استحباب انكاحها ، وصحة الاذن بسكوتها عند العرض ، واحتصاصها بسبع .

وتزوي بالوطء ، و لوثة ، و لمرض ، والتعبس

ومثل العرة في لأحكام النكاحية بدصعر أو الكارة ؟ نص الأصحاب على الأول ، سواء راتب النكاح نكاح أو بغيره . وهل يصح برؤاها بغير الجماع ؟ اشكال . وهل يقصر لها عند الدخول على الثلث كالثيب ؟ اشكال

و لشبهه هي لأماراة المعيدة للثان محافه لنفس الأمر ، ويحصل بالنسة لى لفعل ، كواحد امرأة على فراشه ففهم أمته أو زوجته ، وتزوج من ظهر تحررها

عليه جاهلاً . و لى القابل كالأمة المشتركة أو المكتنه ، وأمة المكتنب أو الولد .
والاختلاف في مآخذ الحكم كالمولود من الربا ، وهل القول بصحة إعادة
الأماء لموطء من الشبهة ؟ اشكال . ويترتب عليها سقوط الحد عن حصلت له
دون الآخر . والسبب ولحقوقه للحامل خاصة والعده وثبتت مع جهلها ، الامع
علمها أو علمها ، ولو علم دونهما وحست عليها ، وكذا المهر .

وتحريم المصاهرة مبهما مع الاتصاف بها بالنسبة الى قرية الاخر على الأقوى
أما لو اختلفت بأحدهما فهل تحتص به أو نعم ؟ اشكال ، ولا تثبت به المحرمية
قطعاً .

ويستصف المهر بالنطلاق قبل الدخول اجماعاً ، وهل يتصف بالفسخ الواقع
قبله بردة وعيب وغيرهما ؟ اشكال ، الا في العه فيستصف بفسخها اجماعاً .
وهل الحصى إذا دلس نفسه كذلك ؟ قولان .

ولو اشترى أحد الزوجين صاحبه ففي التصيف وجهان ، والأظهر عدم .
ويجب المسمى بالموطء قبلًا ودمراً ، قصياً كان أو غيره .

ومهر المثل في الموصوفة مع الدخول ، أو موت الحاكم على قول . ومع
التحالف في الاختلاف في تعيينه ، وظهور الغيب في المعين إذا فسخته هل يوجب
مهر المثل ، أو مثل الصداق أو قيمته ؟ اشكال .

وكذا لو تلف قبل قصه في المعين ، وغيره مع جعل لفقر و لصداق فاسد
أما بعدم قوله المثل كالحر والحرير ، أو كان مقصوباً مع علمه ، وهل
الجهل كذلك ؟ اشكال .

وأشتمل العقد على شرط فاسد فصحت الصداق ، أو ما يتضمن ثبوته بهيه ،
والعقد بدون مهر المثل في الصغيرة مطلقاً ، أو مع عدم المصلحة على قول . وكذا
في الولد إذا لم نقل بصمان الأب ، أما لو خالف الوكيل الادن فز د أو نقص فيه

احتمال

ولو ادّعى بولي لسميه فراد عن مهر المثل ودخل وحب مهر المثل ، وهل يقصد النكاح هنا ؟ احتمالان ، ومحالفة الشرط فيه على احتمال .

والدممان اذا عقد اعلى حمر أو حرير وترافعا لى الحاكم ، فهل يحكم بالفدية عند مستحبيه ، أو مهر لثل ؟ اشكال .

ولو روح العبد بحرة وحمله صداقاً فهي الصحة اشكال ، ولو قلنا بها فهل لها الفسخ والرجوع الى مهر المثل ، شكال . وبشت بوطء الشبهة ، وبوطء المرتنن بعض الاباحة ، وبالاكراه . وهل بشت بوطء الأمة زماناً مطوعة ؟ اشكال ، وبوطء لمستاعة فاسد

و اذا استفتت كبيره الزوجين برضاع صغيرتهما و بفسح النكاح ، عرمت المرصعة المهر المسمى ، أو المثل ان لم يسم . وهل الصمان للروح أو للمرصعة فيصم المثل ابتداء ؟ احتمالان

و لشاهد بسب محرم بين الزوجين لو رجع بعد الفرقة كدبت على الأقوى . وهل لو ادعى انثى روحه امرأة فصدقت أحدهما كان للآخر اختلافها ، فان نكلت وحلف الآخر فعلى تعريضها مهر المثل قولان .

ولو بروجت فادعى الرجوع قبل الانصاء فصدقت لم يعمل قولها ، وهل نكرم مهر لثل ؟ اشكال ، ومعدية لسميه لو أحدها لروح بعدم العلم ودعته حلف لها ، وهل بشت مهر المثل أو ما ادعته ؟ احتمالان ، وكذا حكم الوارث .

ولو تنازعا في القدر فهي تقديم الروح ، أو التحالف ، أو تقديم قوله ان ادعت زيادة على مهر لثل ، أو بشت مطلقاً ، أو بتقديم قولها ، ان رفضت دعواها عنه ؟ احتمالات ، ومشهور الأول .

ولا يشترد الوطء المباح عن مهر . لاهى تزويج أمته بعده ، ولو اعتزلا فهي

وجوب المهر اشكال .

ولو تزوجت الحربية مثلها تفويضاً ثم اسلماً ، ففي سقوط المهر اشكال . أما لو تزوجت السبية جاهلة قبل الإدخول ، وجب المهر على الأقوى ، ولو كانت هالمة ففي السقوط اشكال .

وترويح الولد لصغير يوجب تحمل المهر عنه ، وهل لها مطالته ؟ اشكال . وترويح السيد عبده بأمته هل هو اناحة أو عقد نكاح ؟ احتمالان . فعلى الثاني يكون سقوط المهر بالأصل ، أو منه الوجوب ثم اسقط ، اشكال . ولو صرح بتفويض البضع صح العقد قطعاً . فلو اعتق العبد قبل لدخول ثم دخل بهي وجوب المهر اشكال .

ولو باع لأمه فيه فأجار المشتري ، ففي وجوب المهر هنا اشكال ، مناه على ان الاجازة كاشفة أو جبر السبب .

و بوطء الواحد لا يوجب اكثر من مهر واحد .

ولو وطأ أمته لشبهة فباعها المولى في الأثناء ، فهل يقسم تقسيم لو حديسهما أو يختص به الأول ، أو يجب آخر للثاني ؟ احتمالات

ولو اتفق الزوج في ملك الثاني فلا شيء على الأقرب ، ويتفرع تعدده بتعدد الملاك مادام الوطء .

ولو وطأ كل من لآب والابن روحه الآخر لشبهة ، فعلى كل منهما المهر لموطأته ، وهل يجب مهر آخر للروح ! اشكال مناه على ان البضع هل يصمم بلفوات ام لا ؟ وهل يفسح الكاحان ؟ الأقوى نعم .

وكذلك لو تزوج الأب بامرأه وابنه منها ، وسنت كل واحدة الى الآخر عطفاً موطأها يفسح الكاحان ، وهل يجب المهر ونصفه على كل منهما ، وعلى لمتقدم ؟ اشكال .

ولو تزوج بمرأتين ودخل باحدهما ، وظهر أن احدهما أم الأخرى ، ووقع الوطء للاحقة وحب لها المهر للشبهة ، وهل يجب للسابقة نصمه للفسح ؟ احتمال
أما لو كان الوطء للسابقة فلا اشكال ، لتحقق بطلان اللاحقة
ولو وطأ صغيرة وآية ، وطلقها حال الوطء ولم يبرع قبل وجب بوطء
واحد لواحدة مهران المسمى ومهر المثل ، وفيه اشكال .
ومن يده عقدة النكاح هو الأب أو السيد ، وليس هو لروح علي الأصح .
ولا تسمع دعوى العدة في التمسير ، ولا المجنوب ، وهل تسمع من الأمة لو كان
زوجها حراً ؟ اشكال .

وحصانة الأم ثابتة على الولد في الذكر مدة رضاعه ، وفي الأنثى إلى سبع
عبي المشهور ، وقد تحالف هذا الأصل فيما إذا كانت كافرة وإن تحدد بردة ،
أو كانت أمة وإن تحدت الرقية بفرارها ، وإن كانت معصية .
ولو كانت عير مأمونة وكان الأب مأموناً لأقرب أولويه الأب ، ولو تزوجت
سقط حنفها أجمعاً ، وكذا لو امتعت . ولو أمسا أحراراً دونها على الأقوى .
ولو فقد جبرت . وهل للأب استصحابه لو أراد السهر فيسقط حق الأم ؟ شكال .
ولو حيف عدوى الحدام والبرص منها فهي بطلان حنفها اشكال .
وبعقة الروجة^١ هل لها مندر شرعي ؟ لا يظهر لا ، فالواجب سد الحلة على
ما جرت العوائد به ، وكذا بعقة الأرقاب والمماليك والنهائم ، والمول بتقديرها
بتمليك الحب ومؤنة الطحن بعيد .

[٤٠]

قطب

أسباب العرقلة : الطلاق ، والخلع ، والامارة ، والفسوح تُسد بها . وهل
جهل ماسبق من العقدين موجب له ؟ اشكال . وصيرورة الدمية تحت مسلم وثنية
والتدليس ، فقد الروح بعد الحث . أم استار بالنعمة ، أو مجرد لعينة مع عدم
الحياة وتعدر النعمة هي حوار المسح بهما شكل .

وكل مسح يستند به الروحاني ، الانزعاج فيوقف على لحاكم ، وكذا الإيلاء
والطهار لصرب لعمه . ولاصح بهما بل يؤوّلان الى العرقلة بانحد انطلاق أو
الرجعة بعد المدة .

وهل مسح لأعصار ، وتعدر النعمة محووح الى الحاكم ؟ الأقرب نعم .
و لنكاح عصمه شرعية يتوقف رواها على إرادته المبدأ ما أدن فيه شرعاً ، فيه
على المتيسر ، وليس الاطلاق جماعاً . لوقوع الخلاف في غيره ، وفي أنت
حرام خلاف كثير ، وحية ، وبرية ، ومثها لا يعيد بصريحها غير الاحبار ،
والكذب فيها اغتب ، وحيلك على عديك كانه يعيده .

ويقسم لطلاق الى : واحد كطلاق المولى والمظاهر ووجوبه بهما تحييري
وطلاق الحكيم في الشقاق اذا تعدر الاصلاح .

ومحرم وهو الدعي .

ومستحب مع خوف عدم القيام بحدود الله الواجبة عليهما منهما ، أو من
أحدهما .

ويكره ما سوى ذلك .

ولامح .

وقد يحرم طلاق صاحبة البوثة في المسم قبل توفيتها ، لما تضمن من سقطتها .

ومنه بائن ورحمي . والثاني سنة . وماعداه رحمي . وقيل : كل من طلق طلاقاً يستعصب العدة ، ولم يكن بعوض ، ولم يستوف عدد الطلاق ثبت له الرجعة ، وهو ما يتم على القول بحجاب العدة على الصغيرة والأيسة كالسيد وعليه سؤالات . ولا يشترط في العدة العلم بها ، الا في الوفاة ، والمستراية بعد مصي تسعة أو عشرة على الخلاف .

ويفرق بين العدة والاستبراء : أن العدة قد تحتنع مع علم براءة الرحم دون الاستبراء . ولهذا لا تستري الصغيرة والأيسة والحامل من الرماء ، ولا مع عبدة السيد مدة يمكن أن تحيض فيها .

وهل يسقط عن أمة المرأة ؟ اشكال . ولو كان بائعها من يحرم عليه وطؤها فهي وحوب الاستبراء حيث اشكال . ولما لم يكن فيه خلط التعبد بل لمحص علم براءة الرحم اكتفي بالقرء الواحد .

فان قيل : قد تحيض الحامل على مدعب المحامدة

قلنا : هو نادر لا تعلق عليه الأحكام العائلية .

ولو اشترى الأمه ممن لم يحجر ما استرائها ، ثم باعها على المرأة بعد الفحص واستندها ببيع مسأف منها بعد فحصها ، فهي سوط الاستبراء اشكال .

ولو قال ذو الروحانيات : إنكن حاصت فالاحرات علي كدهر أمي ، فأحبرت احداها بحبصها فهل يقع الطهار ؟ اشكال . وهل ينوقف على علم صدقها بالقرائن اشكال . والأسباب القلبية كالمغلبة ، فلو علق طهارها ببعضه فادعته فهي تصديقتها اشكال ضعيف .

وهل له تحديقها لو اكدبها ؟ اشكال . ولو علقه بحبها الأطعمة الممرضة أو المسمومة فادعته فالأشكال أقوى .

م لو عنقه بالمشيئة منها احتيج إلى لنقصها على الأقرب ، وبوتلفظت مع كذبها وقع طهراً ، وهل يقع باطلاً بلسه ايها ؟ اشكال . ولو كذبت في الأحرار بالحبص المعلق عليه لم يقع باطلاً .

ولو علقه على مشيئة صبي ممبر في الصحة قولان ، ولو علقه بحبص الصرة فادعته فأبكر في حله اشكال ، وهل ينشئ في حق الصرة ؟ اشكال .

ولو طهره ان كان الطهر عراً ، فعليه الآخر ان كان عراً ، ولم يمكن الاستعلام في وقوع الطهارين اشكال .

ولو كانا من واحد لروحين وجب احتسابهما عملاً بالاحتياط .

وبو قال . ان طهرت من فلاة الأحسية فأب عثي كظهر مي . في وقوعه اشكال ، مشؤه احتمال للحبص والتوصيح في الصفة ان وقع طهراً بعد ترويحها ولو وقع حال كونه أحسية فالأشكال بحاله ، من حيث ان الحمل على الحقيقة عدد التجرّد هل يحب ، أو عسى لمحار اذا تعددت ، وكذا الأشكال لو ترويحها فطهرها بغير المؤثر .

ولو علقه على تمييز نوى ما أكلت عما أكل أو على عدد حب الرماية ، أو ما في البيت من الجور ، سى على الحمل على الحقيقة المعنوية أو العرفية فيقع التردد . ولو علقه على مشترك كروية العين . سى على جوار استعمال المشترك في معانيه حقيقة أو محاراً ، وفيه اشكال أما لو عنقه بدحول الدر وقع ولو بدحول بعضها ، لأنه من المتواطىء .

[٤١]

قطب

الموروث هو المال وما يمتعه، وحقوق العقوبات والمصاعف . أما ملك الانتفاع فلا يورث قطعاً ، وما هو راجع إلى الشهوة كذلك أيضاً .
 ولو طلق إحدى زوجاته ومات قبل لتعيين ، فالقول بتعيين الوارث بعيد ، وحق اللعان كذلك . والرواية بانتقاله صعبة . وهل يشتمل حق الرجوع في الموهوب ؟
 اشكال اقربه العلم ، وفي الولاء اشكال .
 وأسببه السب ولناكح والولاء ، لأن اسماه ان مكن انطالها فهو النكاح ،
 و لم يمكن : فان فتضى حصوله من الطرفين فهو القرابة ، والا فهو الولاء .
 ول سبب فيه قد يكون مطلقاً ، وقد يكون موكناً .
 وانولد أصل السبي ، فعليه تسمية طغات لارث ، ولايعام أصل في السبي ،
 ولأول مقدم ، وتأصله ، والثاني مؤخر ، لعروضه .
 ومع الأصل لا يستلزم مع من يتصل به ، كولد القاتل لا يصعه مع أبيه ،
 الا في قتل المعتق مولاه هي مع ارث امه احتمال . ولو شرب لمعتق الكافر الى
 دار الحرب فاسترق ولده ، ثم مات معتقه هي رث ولده ، أو يكون لبيت المال
 وجهاد .
 وشرايطه . تقدم موته على الوارث تحديفاً أو تعديراً كاعرفي والمهدوم عليهم ،
 ووجود الوارث حالة الموت ولا تشترط حياته بل انفصاله حياً وان لم تستر حياته ،
 حتى لو استدخلت المرأة مسي الروح بعد موته ويخلق منه ولد وصدقها الوارث
 ورث ، وفيه شكال .
 والعلم بالموت ، والدرجه التي اجتمع فيها الميت والوارث على قول . مو

مات قرشي ولا يعم له قريب كان ميراثه للامام على الأقوى .

والأغلب في الارث دورانه خصوصاً السبي ، الامع المانع كالكهوفان لمسلم يرث الكافر ، ولا عكس . وأما الأساس فقد يتصور دورانه كالزوجين في الدائم وفي السنة على الخلاف . وقد لا يدور كالمعتوقان الأعلى يرث الأسفل من غير عكس . وقد يدور ولاء العتق نادراً ، ولقول بالنوارث فيه من الحاسب ضعيف لصعف المأخذ .

وصمان الحريره قد يدور بدوران الصمان ، ولا يتصور في الامامة قطعاً . ولا يرث لأبعد في مراتب السب مع الأقرب ، الا في الأجداد وأولاد الأخوة . ولو اجمع الأجداد للأب الأدنى ، واحداد الأم الأعلى مع الأخوة ، فهل يرثون معهم الأجداد ؟ الطاهر ذلك ، لأنهم لا يرثون من تقرب بالأب في حال . وكذا اجداد الأم وأولاد الأخوة للأم ، والاحداد للأب والأخوة للأب ، فان التلث بين احداد الأم وأخوة لها ، والناقي لأخوة الأب والاحداد له ان اجتمعوا ، والا فلاخوة للأب .

والأبعد لا يحجب الأقرب الا في اس عم من الأبوين مع عم من الأب فاس نعم يحجبه اجتماعاً . وهل يتغير الحكم بدخول الزوجين ، أو بتعدد ابن العم ، أو نعم ، أوهما ؟ الطاهر لا . أما لو كان بدل ابن العم بنت عم ، أو بدل العم عمه فالأقرب التعبير خلافاً للشيخ .

ولو دخل الحال فهل يسقط ابن العم ويكون الارث للعم والحال ، أو يسقط نعم فيكون بين ابن العم والحال ؟ قولان .

وكذا لو كان بدل الحال حالة أو اجتماعاً ، ولو كان احدهما حشياً ، أو كان معاً كذلك فهي تعبير الحكم اشكال .

وصابط القرب والعهد تعدد القرابة المتوصل بها الى العيب ، فالأقل عدداً
قرب ، الا في أولاد الأولاد مع الاناء ، فابهم بشار كويهم مع بعدهم عن العيب في
العدد . وفيه خلاف مشؤء من أن ولد الولد هل هو ولد حقيقه أو محاراً ، والروايت
تساعد على مشاركتهم .

ومراتب الارث لآباء والآباء وان برلوا ، والاحداد فصاعداً ، ولاحوة
و ولادهم وان برلوا ، والاعمام والأحول فصاعداً و ولادهم وان برلوا . فلانثرت
الثنية لامع بعد الاولى ، و لمتشكلة على طمعت برث منها الاعلى فالاعلى ،
كالأجد . والأولاد و أولاد الاحود والاحوب و ولاد الاعمام والعممت و لأحول
والحالات ، فكل اذنى لى لعيب يسمع الأبعد عنه .

واعمام الميت وعماته ، و احواله وحالاته ، و عمام ابيه وعماته ، و احوال
ابيه وحالاته فصاعداً فالأدنى يسمع الأعلى .

وتورثت العصة لاصل له في مذهب هل نبت عليهم السلام .

والفاصل عن ذوي العروس يرد عليهم ، لأبهم اولو الارحام ، وحص الأئمة .
وكذا لاعول في مذهبهم كاحماهم على بطلانه ، فمى بقصت الفريضة عن اهل
لعروس لا يرد فيها لدحل النقص على كلهم ، بل يأخذ كل ذى فرض فرضه ،
ويحتمس النقص بالآب ومن يتقرب به ، لاحتصاصهم بالرد ، الا في الأم مع عدم
الحاح .

وكل وارث عن له سهم في الكس فهو ذو فرض ، ومن لم يسم له معين فهو
فرايه . فالأم والاح والاحت و لاحود لها والروح والروحة ذوو فرض الامع الرد
والآب والبيت و لسات والاحت و لاحواب للآب ذوو قرابة وفرض على المدل ،
وبقي الموراث ذوو فرض خاصة .

والروحة لانثرت بغير الفرض على الأقوى ، والأم والأخ والاحت والاحوة

والاخوات لها قد يرد عليهم على خلاف في الاحوة . والآب والساب والسات
والاخذت والاحوات له قد يرد عليهم فيدخلون في القرابة ، وكذا مع عدم التسمية
لهم . ويجمع لهم الامران في التسمية والرد .

وتتخص القرابة في باقي الوراث ، فهو العرض يأخذ حصة وان تعدد ، ويرد
عليه ما فضل اذا لم يكن معه مشارك من طبقة ، ويتساوون فيه اذا تعددت الوصية ،
الا في الاحوة من الام والاحوة من الآب ، فان قرابة الآب تختص بالرد .

ولو جتمع مع الاخذت الواحد من الآب خاصة كلاله لأم ، ففي كعبه الرد
قولان . ولو انفرد لروح وروح ، ففي لرد عليهما خلاف ، ولا قرب حصاص
الروح به ، وان قصرت التركة عن اهل العروض ادخل النقص على البنات أو البنات
والاخذت والاخوات للآب .

ومنى احتلت الوصية الى الموروث فذلك نصيب من يترب به ، فالاعمام
يأخذون نصيب الآب ، والاحوال يأخذون نصيب الأم . ومنى اجتمع ذو العرض
مع ذي القرابة في طعة وحده ، فما فصل عن العرض فهو لذي القرابة .

وقرابة الابوين ، وقرابة الأم بتشاركين اذا اتحدوا في الطبقة ويحص الرد
بقرابة الابوين ، وكذا قرابة الآب خاصة مع قرابة الأم خاصة ، وقرابة الآب وحده
مع قرابة الابوين لا ارث به ، ويعوم مقامه مع هذه ، فيأخذ ما يأخذه الا في
الاخذت من الآب أو لاختين منه فان الرد خلاف .

والأولاد وان تولوا ، والاحوة للآب والاجداد له والاعمام يقسمون للذكر
صعب الاثنى و لاحوة للام والاجداد ، والاعمام و لاحوال لها يقسمون بالسوية
والموالي يقسمون على سبعة لعتق والصماء ، أما ورثة المعتق فيقسمون على سبعة
الميراث .

ود اجتمع للوارث سببان ، أو سببان ، أو نسب وسبب ورث بهما ، الا أن

يعارضة "قرب منه فيهما" ، أو في أحدهما ، أو يكون أحد النسبين مانعاً للآخر .

فالنسبين الموروث بهما عم هو حال .

وقد يتعدد ميراث الكل كابن عم هو ابن حال وهو ابن بنت عمه وابن بنت حالة . والمحجوب أحدهما بالأخراج هو ابن عم ، والحاجب عن أحدهما أخ هو بن عم مع أخ . والمتعدد مع غيره ابن عم أحدهما ابن حال .

والسب والسب ولاحاجب روح هو ابن عم ، ومعه لو كان مع أخ أو ولد .
والسب لا يتحجب أحدهما بالإمام لمعق . وهما معه معق هو روح مع أخ أو ولد .

والمانع من الأثر هو ما يمي سب لأثر وشرطه ، فالرق مانع من طرفين فاعدا ليرث ولا يورث ، لعدم المأليه على القول بأنه لا يملك ، ولو قد يملك فكذلك للحجر . نعم لو عدم الوارث غيره شترى من التركة واعتق ليرث ما بقي .

والمتولي لذلك الإمام أو حاكمه على لظاهر . فان تعدد في جوار توليه ذلك لأحد لعدول احتمال قوي ، لأنه معروف واحسان وبر . ويفهر سبده على السب ، وهل يفتقر إلى العتق بعد العتق ودفع لمن ؟ شكل .

ولا يعطى السيد أكثر من القيمة لو طلب ، ولو امتنع عن النطق بالعتق اكتفي بدفع القيمة على الأقرب . وهل يختص الشراء بالعمودين ، أو يشمل الأقارب ؟ خلاف . وفي الزوجين اشكال .

ولو ظهر الوارث بعد الشراء وعتق ففي بطلانها اشكال .

ولو عتق على ميراث قبل قسمته شارك ان ساوى ، وحاز ان كان أولى .

ورقية الأب لا تمنع ميراث ابنه الحر ميراث جده الحر ، والمتحرر بعصه يرث بما فيه من الحرية ، فالولد الحر يصعه مع الأخ الحر المال بينهما بصان . ولو تنصف الأخ كان للابن النصف وله الربع ، فان كان عم حر كان له الباقي ،

و ب نصف كان له نصفه والناقي لغيره . وفي الكل اشكال .

ولو كان اثنان نصف كل واحد حر ، ففي استحقاقهما الكل أو نصفه اشكال .
ولو كان أحدهما حراً والآخر نصفه ، احسن أن يكون للحر الثلثين وللآخر الثلث
ويحتمل أن يكون للنصف الربع والناقي للحر ، وهو غريب وكثير .

والقتل مباح لقاتل من الارث في العمد اجماعاً ، ولو كان خطأ فقولان ،
اظهرهما المانع من الدية .

والكفر مباح في طرف الوارث لا الموروث ، فان المسلم يرث الكافر من
غير عكس ، الا أن يسلم لكافر على ميراث فيه قسمة فلها ، فبشارك أو بتعرد مع
الأولوية . فلو اتحد الوارث أو حصلت لقسمة فلا ارث قطعاً

والولد وان نزل ذكراً كان أو أنثى يحجب الزوجين عن نصيبهما لأعلى الى
الأدنى ، ويحجب الذكر منه الأبوس أو أحدهما عن الرشد على السدس ، وتحجب
الأم الاخوة عما زاد على السدس اذا كان الأب موجوداً ، بشرط كونهما حيين ،
أو أح و حيس ، أو أربع احوال على الأقوى .

والحنثي كالأنثى على الأصح .

وان يكونوا للأبوين أو للأب . وغير موصوفين بمابع من الارث كالقتل ،
واحوية منفصلين لاحتمال ، ومعمومي الحياه بعد موت الاح ، فمع علم الاقتران
لاحجب ، وكذا لو اشتبه التقدم . وفي العرفي والمعذور عليهم اشكال .

و لعروض ستة :

النصف : سهم الروح مع عدم الولد ، والست ، والاحت للأب مع فتدالذكر .

والربع : سهم الروح مع الولد ، و لروحة مع عدمه .

والثمن : سهم الزوجة معه .

والثلثان : سهم الست فصاعداً ، أو الاختين للأب .

والثلث : سهم الام مع عدم الحاجب ، والاحوين فصاعداً للام .
والسدس : سهم الابوين مع الولد ، والام مع الحاجب ، والواحد من كلاله الام .
ويجتمع كل منهما مع الآخر ، الا الربع والثلث والسادس فرحاً ،
وقد يجمع قرابة .

ومخرج السهم هو ما يخرج منه صحيحاً ، فالصنف من اثنين ، والربع من
اربعة ، والثلث من الثمانية ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، والسادس من ستة فالمحارج
هذه الستة ، وقد يجمع بعضها مع بعض فبراعى لتبوي والتاين والتداخل
والتوافق ، وقد يحصل ذلك مع غير اهل الفرض .

[٤٢]

قطب

الوطء المحرم الممنون يعلم التحريم بوجوب الحد ، الا في وطء الاب لجارية
به . ولعام جارية لمعلم على خلاف . ما وطء الحائض ، والمحرم ، والمولي
ولمظاهر ، والمعتدة عن شهوة فاسداً بوجوب التعزير .

وتناول ما يغير العمل غير الحواسي اولا او ما يوم : ان حصل معه شهوة فهو
المسكر ، والا فهو المعتد .

فالاول حرام بالاجماع موجب للحد .

والثاني وقع الاتفاق من علمائنا على تحريمه ايضاً كالحشيشة المعروفة بلبيع
والشوكرا^١ . وهل تحريمها لافسادها فيوجب التعزير ، اولاسكرها فيوجب الحد
احتمالاً . وفي نجاستها اشكال .

(١) شوكران نوع من التب . انظر القاموس المحيط ٢ : ٦٣ « شكر » .

والقذف بالرأى صريحاً موجب للحد جماعاً، وانعريض به أو المواجهة به يكره المواجه غيره بوجوب التعزير. ولوقال: بت ارمى من فلان، أو ارمى الناس فهي كونه قدراً أو تعريضاً اشكال .

وبحالف التعزير الحد بأنه لا يتعين في طرف لقله، وفي الكثرة لا يبلغ الحد ويستوي فيه الحر والعبد، ويعرق فيه بين عظم المعصية وصغرها، ويصح مع عدم المعصية في تأديب الصبيان والمحامين والهائمين للمفسدة، وفي تسميته حينئذ تعريراً اشكال .

ويسقط بالنوبة متعبداً، ولا كذلك الحد فانه لا يسقط بها بعد قيام السبب على المشهور . ويدخله التحجير بين انواعه دونه، الا في المحارب فقد يدخله التحجير على رأي .

ويختلف حاله باعتبار الفاعل، والحماية، والمعدات الدببة لمختلفه في صورة الاهابات . واما الحدود فمقادير معية لا تختلف .

وقد يكون لحق الله محصاً كالكدب، ولحق العبد كالشتم، وحقهم كشتن الموتى، وفي تمحص الاول لحق لا يمي اشكال .

والحدود كلها حق الله . وهل القذف من حق الله او حق العبد ؟ اشكال .

وينقسم الفتل لى : ما يحب كقتل الحربي مطلقاً، والكتايب اذا لم يلزم بشرائط الدمه، والمرتد عن فطرة مطلقاً، وعن غيرها مع عدم التوبة، والمحارب ولا يشترط فيه وقوع الفتل منه على الأقرب .

والرأى المحصن، والمكره عليه، وبالمحارم، واللائط، و صحاب الكبار بعد التعزير ثلاثاً على الأقرب . والترمس ان توقف الفتح عليه ولم يمكن التحرر .

وهل يتوقف على اذن الامام ؟ الصاهر ذلك . وهل يصح بيعر دمه ؟ الأقرب لا والى ما يحرم كالمسلم، و لدمي والمعهدي، ومن دخل بأمان أو شهه حتى

يرد إلى مأموره ، وساء أهل الحرب والأصنام ، إلا لضروره ، والأسير بعد تفصي الحرب .

والى ماكره وهو : قتل العاري المسلم أباء الكافر

والى ما يستحب كقتل العوائل للدفع ساء على حوار الاستسلام ، والأقرب الوحوش مع لمكة ، بل يجب للدفع عن صنع محرم ، وقتل مؤمن ، وأحدا من محرم على الأقوى .

والى ما يباح كقتل مستحق لفساح ، لأن يحذف بعده فساداً وأذى فيمكن استحبابه ، ومن قتله الحد .

وقد يوصف الضرب بالحرمة دون القتل ، كضرب غيره عدواً من غير قصد قتله بما لا يقتل غالباً فيموت .

وحد لا يوصف بالحرمة كضرب الأديب فيموت .

والواجب لا يوجب قصاصاً ولأديه ولا ثم به ولا كفارة ، الأفي لترس لمسلم فيوجب الأخير على الأقوى . وموجب لأنم حصة قتل الأسير العاقر .

وفي قتل الرائي المحصن بغير الأذن اشكال .

ولعمد لعدو يوجب الأربعة ، الأفي قتل لو ولد لولده ، فانه موجب الأدية بغير فصاح . وهل الجد كدك ؟ شك .

وشبه العمد والحطاً يوجب الأخيرين ، ولا اثم في الثاني ، وهل الأول كذلك الظاهر بهم .

وقتل لسيد لعمده يوجب الأخيرين قطعاً ، وهل يوجب لدية ؟ اشكال . وكذا قتل الأساب نفسه على الأقرب ولو قتل لدمي أو المرتد عن نظره هي وجوب القصاص قولان ، الظاهر لا .

أما لدمي لو قتل المرتد قيد به على الأقرب .

والقتل ن لم يقصد الفعل خطأ محض ، وإن قصده والقتل عمد محض .
وإن قصد الأول خاصة فشيء العمد .

ولا عثار بآله الفعل ، ومن يعتبر قصد المحيي عليه ؟ اشكال .

وقيل . إن لم يقصد أصل الفعل خطأ ، كمن رلق فقتل غيره . وإن قصده .
وإن لم يقصد المحيي عليه خطأ أيضاً . كرامي صيداً فأصاب انساناً . أو رمى شخصاً
فأصاب غيره . وإن قصدهما فاما بما يتل غالباً وهو العمد ، أو بما لا يقتل غالباً
وهو الشبه ، وهما الاعتذر دلالة لا بالعقد . نعم قصد الفعل دون القتل كالصارب
للتأديب فيتق الموت خارج عن القسمة .

وقيل . إن صرب بما يقتل غالباً عمد ، والا : فاما بما يقتل نادراً فلا قصاص
فيه ، أو يقتل كثيراً . فإن كان بجرح عمد ، وإن كان بمثل السوط والعصا فشيء .
وقيل : كل ما طعن عمد فعلة القتل فهو عمد ، وما شك في حصول الموت عمده
فهو شبهه .

وكل ما ضمن الطرف صمت النفس ، لا في السيد الجاني على مكاتبه مشروطاً
أو غير مؤد ، فإيه على نفسه غير مضمونه ، لبطان كنانته بموته ، وعلى طرفه
مضمونه ، لبقائهما قيد حل في الكسب .

والفصاح بعضاً وطرفاً مشروط بالمصلحة لأمس كل وجه ، بل في لاسلام .
و لحرية ، والعقل ، والبلوغ على قول ، و لحرمة الإي في الأبوه و ما زاد عنها كالعلم
والجهن ، والقوه و لصعب و لسن والنهرال ، و ارتدع السب و صده ، واختلاف
المذاهب فغير معتبرة .

وتقتل لجماعة ولو حد ، ويقتض له من أطرافهم بطرفه الواحد مع الرد
إجماعاً منا .

والعمد بما يوجب الفصاح على المشهور ، فالدية فيه لا تكون الاصحاحاً .
وقيل ، بتحير الولي بينهما ، فعمو الولي عن الذود موجب لسقوطهما على المشهور
وعلى التحيير هل تسقط الدية ؟ احتمالان .

أما لو قال عموت عن حق الجديده ، أو حمي فيها أو عما استحق سقط الكل
على الوجهين في الأقوى .

ولو قال : عموت عن الفصاح والديه فأولى بالسقوط .

ولو قد عموت عن الفصاح الى الدية ، فهل يعتبر رضى الجاني ؟ يسى عبي
ما تقدم .

وبو عى عن الدية فلا أثره على المشهور ، وعلى التحيير اشكال . وحشد
هل نه الرجوع اليها والعمو عن الفصاح ؟ اشكال
ولو عى على مال من غير حسن لديه ، فعلى المشهور يعتبر رضى الجاني
وعلى التحيير احتمالان .

ولو قال : عموت عنك فهل يصرف الى الفصاح أو يستمر ؟ اشكال .
ولو قال : احترت بفصاح فمؤكد عى المشهور ، وعلى التحيير اشكال .
وعمو المفلس عن الفصاح باء ، وعى الدية لأع ، وعلى التحيير يحيى
الاشكال .

وعمو المراه عن لجاني عمداً بغير مال صحيح قطعاً ، وهل يحبر على
الفصاح أو لعمو ؟ اشكال

والصلح بأريد من الدية حائر على المشهور ، وعلى التحيير لاشكال . والعمو
عن الدية يعود سى ديه المسئول لا القاتل ، لأنه حياه .

أما لومات الحدي من لاسنياء والعمو ، أو قبل بغير لفصاح فهل يجب الدية
في تركته ؟ قولان ، ولو قلنا بها فهي ديه المقتول على قول الأصحاب .

[٤٣]

قطب

بما في عن القصاص الى الدية قد يعرض له ما يسمعه عن أحدهما ، كما لو قطع من الجاني ماله الدية ، وقل انه مضمون عليه ، فعنى عن القصاص ليأخذ الدية لم يكن له أحدهما .

ولو اقتض من قاطع يديه ثم سرت حمايته لم يكن لوليه الا القصاص ، وان رد لدية لمعوه عنه اليها مع . وكذا لو احدث المحمي عليه دية اليدين ثم مات ، اقتصر الولي على القصاص .

ولو حى الدمي عنى طرف المسلم فاقتض منه ، ثم مات المسمم بالسراية كان لوليه القصاص . ولو اراد الدية فهل يقتض دية الطرف ؟ قولان .

ولو جنت المرأة على الرجل بما فيه دية فاقتض منها ، ثم مات بالسراية لم يكن لوليه معوه الى الدية . ولو حى عليه بما فيه دية ، فسرت الى نفسه ، فاقتض الولي في الطرف أولا كان له القصاص في النفس ، فلو مات المحمي قتله بالسراية لم يؤخذ من تركته شيء . وفي الكل نظر .

وجوب القصاص تاسع للمباشرة ، فلا يقتض من غير المباشر ، الا من قدم الى صيغه طعاماً مسموماً وامره بالاكل منه ، اما لو وضع السم في طعام غيره فأكله صاحب الطعام ، فهي ثبوت القصاص اشكال .

ولو دعى غيره الى بشر لا يعلمها ، او شهد عليه بما يوجب القتل ، ثم رجع عن الشهادة واجر بالنعمد ، او ثبت تعمدهما التروير ثبت القصاص .

وهل يشترط القصاص بيعاء المحمي عليه بصفة المكافأة من حين الجناية الى حين التلف ، حتى لو ارتد مهما لم يثبت القصاص ؟ اشكال .

ولو رمى صيداً حين اسلامه ثم ارتد وعاد حين الاصابة ، فهي حله اشكال .
ولو رمى مسلم طيراً وارثاً ، ثم عاد قبل الاصابة فأصاب اسناً ، فهي وحب
لدية على ما عاقله المسمين اشكال . وكذا الاشكال في ان الاعتار بتحمل العاقلة
هل هو دستواء الطرفين والواسطة ، والاعتار بحال الفعل او حال الوقوع ؟
وغير الجاني لا يحتمل حدية غيره الا العاقلة ، فتحمل حاية الخطأ في النالغ
وحاية الصبي المتعلقة بالادمي مطلقاً . وحنايته في الصيد الاحرامى والحرمي
يلزم تولي ، وهل لاعنى كذلك ؟ قولان ، أمرهما العدم .
وتحمل العاقلة هل هو عن نفسها ، او بالصمان على الجاني ؟ احتمالان .
ويتفرع صحته على اقراره بها ، ورجوعه على العاقلة لو عزم
وما لا يقدر فيه فيه الارش بتقدير الرقية في الحر ، وفي المدد حقيقي . وما هو
مقدر ينسج عدد لأطراف عالماً . فما في بدن منه واحد فيه كمال الدية ، وما فيه
اثنين فيهما معاً الدية ، وفي كل واحد نصفها وكذا الثلاثة والاربعة والعشرة ، لا
الحاحيين و ترقوتين والاطمرد وشجاج الرأس والوجه من العشر لى الثلث .
وفي حراح البدن بسنتها الى الرأس ، وكل عظم كبير من عصبه خمسة
ديه ، وفي فكك حتى يتعطل ثلثا ديته ، فان برأ بعير عيب فأربعة احماس دية الملك .
وفي ثله ثلث دية ، وفي سطح المشلول ثلث دية ، ودية لرتد ثلث دية الأصلي
الا في الاسناد والاصابع .
والاجهد صل مأخذ الاحكام لمرعية الظنية بالشور على اماراة مرجحة للحكم
معتى لم يشتر على المرجح ، لتعارض الامارات فهل يتوقف . اوبسحير ، أويرجع
الى أصل البراءة ؟ احتمالات .
ولا يصح في لاواهي المشبهة ، بل يجنب الكل ويستعمل غيرها ن وجده ،
والا تيمم وهل يتوقف على الاراقة ؟ اشكال .

وكذا كل مشته يحسن أو يحرم في المحصور ، أما الثياب فيصلي في عدد المحسن ويريد عليه الواحد على الأقوى وفي الوقت يتعين لصبر ليحصل الترجيح وفي الاستفاد يصلي الجهات الأربع على الأصح ، وكذا المحسوس وفي الصوم يتوحي ، فان صادف أو تأخر أخر ، ولا أعاد .
والفادر على اليقين لا ينتقل الى الظن ، الا في ما كن بدرة مباحا على حوار الاجتهاد محصورة لسي والامام ، وفيه اشكال .

وهل يجوز تغليب المؤذن بعدل مع القدرة على العلم ؟ لأقوى لا أما الوضوء من الماء القليل وهو على شاطئ النهر أو البحر فحائز قطعاً . وهل يصح استقبال الحجر لمعاد على بكعة ؟ اشكال مشؤء أن الحجر هل هو من البيت أم لا ؟ وهل يجب تكرار الاحتماد تكرار الواقعة المعينة ؟ اشكال ، وتفرع اعاده الطلب للثنية عند دخول وقتها ، والاحتياط في الغلة ثانياً عند القيام الى الثانية ، وصلت تزكية من ركني اد شهد في واقعة اخرى وان لم يصل الرمان .

وهل يصح انضمام أحد لمحتدين بالآخر مع احلافهما ؟ قيل لا اد احتلما فيما يرجع الى المحسوس كالغلة والظهار .

أما لو احتلما في لغز اللاحقة كايحاب الوضوء من يوم غير لمفرح ، أو مس بطل الفرع ، أو وجوب السورة ، أو حوار تعيصها ، أو أجراء مطلق الذكر ، أو وجوب القنوت ، أو حصة الاستراحة ، أو ما عدا الافتتاح من تكبير الصلاة وغيره ففي الاقتداء هنا اشكال .

وهل للعوام التقليد في العليات ؟ قيل نعم ، لمعراقامه الدليل القطعي وصعوبة ادراكه ، الا للأفراد المؤيدين بجودة النظر .

وقيل : لا ، للأمر بالعلم ، وللروم الترجيح بلا مرجح ، والدور . نعم لا يجب فيه لانهاء الى القطع الرفيع ، لامكان ورود الشبهة ، لان ردها عبر واجب عيماً

اجماعاً وهل يحكم بـ إيمان الممثلة لأهل لحق ويبنى محاطاً بالاستدلال ، كما هو محاط بسائر الواجبات ؟ الذي يظهر لي ذلك .

وأما الضروريات من السمعيات فلا يتصور التقليد فيها لمن بلغت عبده ذلك الحد ، نعم لولم يعلم الضرورة احتاج إليه . وهل يصح في غيرها لعبر القادر على الاستدلال ؟ المشهور ذلك ، ولقول بوجوبه على الأعيان نادر . نعم يجب الاجتهاد في معرفة المجتهد على الأعيان ، ليقع التقليد موقعه ، ويكتفي العامي برؤيته متنبهاً للفتوى مع اقبال الناس على الأخذ عنه .

وهل يصح التقليد للقادر على الاستدلال ؟ اشكال .

ولا يجوز الحكم والفتوى لعبر جامع الشرائط اجماعاً ما ، وهي : الإيمان ، والعدالة ، ولتمكن من أحد لحكم عن الأصول الشرعية وهل يجوز الفتوى بما يحكي عن لمجتهد ؟ لأقوى السمع ، سواء أحد عن حي أو ميت . نعم يجوز له أن يحكي ما سمعه عن الحي على جهة الرواية ليعمل به المحكي له ، ولا يتصرف تصرف المصنف .

وأمّا العمل بما يحكي عن الميت فعبر حائز قطعاً ، لأن الميت لا قول له ، نعم تحوز حكايته ليعرف مذهبه . وهل يجوز حلو لوقت عن المجتهد ؟ خلاف أصولي . و لفرق بين فتوى والحكم بعد اتفاقهما في مطلق لاجبار عن الله أن الفتوى اجبار خاص عن أمر خاص لحكم كلي اجتهادي ، ولحكم اشاء اطلاق أو الرم في الاجتهادي وعبره مع تقارب المدارك ، مما يقع فيه تدرع لمصالح لمعاش . فحرج بالانشاء الفتوى ، لأنها اجبار مجردة عن دوعي الحكم ، وتقارب المدارك الضعيف فيها حداً ، لجوار نفسه وان حكم به ، ومصالح المعاش العبادات ، فلا يدخلها لحكم ، لأنه لا يرفع الخلاف فيها ، ولا كذلك الفتوى لشمولها لأنواع الفقه . أما لو تعلق الحكم بها : فان اتصل به تصرف رفع ، والا كان فتوى مجردة

ولو تعلقت المسألة بالمصلحتين ، كما لو حكم بصحة حج سائب أدرك
الاصطرايين ، لم تؤثر برايه دمه البائب ، الا أنه يؤثر عدم الرجوع اليه بالآخرة ،
فالفقوى لا تمنع محالفة مقتضاها من معت ولاعتقت ، ولأجله ينحيز لمستفتي في
الاستفتاء مع تبوي المقنيين في طه

ولو احتلفوا وجب الرجوع الى الأعلم ثم الأورع .

والحكم لا تحور مخالفة بحال ، ولا ينقص ما حكم به اذا لم يخالف ما هو
قوي أو معاربه .

ومتعلقه ما يتورع فيه لائنات ، أو يهي ، أو تعين ، والحق المجمع عليه المعين
اذا لم يترقب ، متراعه منه ولا يحتاج فيه المحاكم ، والمدعى كذلك مع تماثل
الحقنين .

وعبر المتعين ، وما وقع فيه تنازع المحتدين يحتاج فيه اليه ، وكذا ما يحتاج
الى التفويم والتقدير وصرف المدة ، أو اللفظ والقصاص نفساً وطرفاً .

والحدود والتعريفات مطلقاً ، وما يحتاج الى الحفظ ، وهل يفيد القصاص
بخوف الفتنة ؟ خلاف .

ويعزل المحاكم مع الرية ، ولتقديمه لأصلح على الصالح ، ولا يباد برعية .
أما عرله لتوليه الأنقص معبر جذر قطعاً ، وهل يحور للمساوي ؟ وجهان ، أقربهما
المسح ، ثم العزل فتراحاً فأولى بالمسح .

[٤٤]

قطب

دا تعذر الحكم فهل للأحد توليه آحاد الأحكام ؟ اشكال وهل لهم قصص

الركاة والحمس من الممتنع وغيره، وتفرعتهما في مصادفهما وغيرهما من وظائف الأحكام ؟ اشكال ، أقرب الجواز .

وهل ما يتعنى بالدعوى كذلك ؟ لأقرب لا . أما من طهر بأموال معصونة ويتمكن من اسراعها وجمعها لأربابها وحب من الحسنة ، ويوصلها إليهم ، ومع اليأس أو الجهل بهم فهي لصدقة بها أو بقائها أمانة قولان .

ودو الدعوى المنعوعة إذا وجد مالا للمدعى عليه يحوز له المقاصة مع ثمانئيل الحقيق من غير حاكم ، ولو تحدث في حوار لأحد بدون الحاكم اشكال ، ولا كذلك الطان والمنوهم .

ولو كانت الدعوى من المسائل الخلافية ، وكان منلذا لم تحرر لمقاصة ، إلا أن يحكم بها حاكم ، فليستل بالأحد ما لم تؤدي الى سوء عاقبه ، كأن يسب الى سرقة أو حيلة ، أو ما يهتك عرصه فيحرم الأخذ حيثنذ على الأقرب . وهل تصح المقاصة في الودبة ؟ روايان . وثبت الحكم غيره ، لأنه نهوض الحجة حالية عن معارض .

والحكم اشاء يقتضي الالتزام أو الاطلاق بعد الثبوت ، فيسهما عموم من وجه ، الآن في وجود الحكم بدون ثبوت محض بطر ، ومقتضيه الاقرار و لعلم والشهادة مقترنة باليمين أو منفردة ، وردها مع لتكون ويمين لمسكر .

وقسمة المدعى أو المنكر ، واللعان ، والتحالف ، ومعاهد النمط على قول ، وايد ، والتصرف ، والاستئمانه وهي متاحمة لعلم مستندة الى الأخبار .

وفيل . يشت بها السب ، والموت . والكاح ، والولاية ، والعزل ، والولاء ، ولصاغ ، والوقف ، والصدقة ، والملك المطلق ، والجرح وصدده ، ولإسلام ، والكفر ، والرشد ومذنبه ، والولادة ، والحمل ، والوصاية ، والحرية ، واللوث ، والعصب ، والاعسار ، ولعنق ، والندين ، وتصرر الروحة .

وهل للحاكم أن يحكم فيها بعلمه ؟ اشكال . الا الحرج ومقابلة فله الحكم فيهما بعلمه ، وللعرق وجه .

واليد شرعاً القرب والاتصال ومقوليها ، كشكك ، فالأشد أكد ، فالمقبوض باليد أعلاها ، ثم ما عليه كاللبوس والمطبخ والعل ، ثم الساط تحته والبدابة المركوبة به والحاملة لمتاعه ، ثم السائق والفائد ، ثم الساكن ، ثم المتصرف فالراكب مع السائق أو قابض اللجام أو ذو الحمل مع الفائد في ترجيح فيهما اشكال . وبص العد لأحدهما خاصة لا ترجيح فيه مع تساويهما في اليد .

وليس كل مدع بكلف السية ، فمدع الدم المتأيد بالوارث لآية عليه ، وكذا مشاهد رما امرأة ، والأمين المدعي التلف مطلقاً ، سواء كان أمياً شرعياً أو مبن المالك ، والحاكم في حكمه وحرجه وتعديله ، والعاصب المدعي تلف العين المعصوبة والودعي في دعوى الرد ، وكل من ثبت صدقه عقلاً أو نقلاً كالمعصوم . ويحتاج الكل الى البين ، الا الأخير والحاكم على الأقرب .

وعالم فراع دمه لا يحب عليه المرافعة لو طلست منه ، الا لحوف فتنة . وكذا اذا كانت لدعوى عياً وسلمها ، أو كان معسراً ، أو خاف جور الحاكم ، خصوصاً في القصاص والحد ، بل قد يحرم لامكان التلف .

ولو كانت مما يتوقف على الحاكم ، فأسقط المدعي السب سقطت الإحابة . وما ختلف فيه يحب له الإحابة ان دعاه الحاكم ، ولا يحجب بدعوى الخصم ، ومن عليه حق حتى يسلمه . ولا يجوز أن يوقفه على الاثبات عند الحاكم ، وهل يجب لرافع في الفقة ؟ الأقوى لا ، لعدم احتياجها الى تقديره

ووجوب الحبس في مواضعه ، لتوقف أحد الحق عليه ، فمتى لم يتوقف عليه فلا حبس ويثبت لعبية المجني عليه أو وليه ، وللامتناع من تسليم حق واجب قادر عليه .

وهو بعدم البيع على حصة ؟ الأقرب رجوعه إلى رأي الحاكم ، وللدعوى الاعسار حتى يعلم ان كاتب الدعوى مالا أو علم له أهل مال .

ومتكرر السرفه بعد قطعه مرتين ، أو كان لايد له ولا رجل . والمنشع من واجب لا ندحه البينة إذا كان حق آدمي . والمرند مطعاً ، وفي تهمة الدم سنة أيام على رواية ، والممسك على القتل .

ويجب على الحاكم سماح دعوى المدعي ، وطلب استعداده على حصمه . وبطال المكر باليمين مع عدم البينة ، وسؤال المدعى ، سواء كان بينهما حلقة معلومة أو لا على الأصح . ولا ينظر في صحة الدعوى بأحوال المدعي والمدعى عليه ، بل يبرر على الامكان ون بعد ، ويتبدل الجواب لطرد الدفعة .

ولو أنت بولد لسنة اشهر لحق وان كان نادر لوقوع ، وتكذ لوأنت به لسنة على الأصح ، لأصالة عدم الربا ، ولهذا قل تفسير العظيم وبحليل في المال بأقل ما يحتمل وان خالف الظاهر .

والمدعي وهو ما يذكر خلاف الفاهر أو خلاف الأصل . وقيل . هو من يترك لو ترك ويسكت عنه لو سكت . ولمكر بخلافه فيهما ، وتظهر الفائدة فيما لو ادعى الروح لمعية في الاسلام قبل الدحول ، وادعى التعاقب لعق الكاح ، أو ادعى تقدم اسلامه ، وادعت المعية قبلزمه الفرقه .

ويتوقف المهر على تحقيق المدعى ، وتوصف بالصحة . كدعوى ملكية عين ، أو مفعه ، أو حد ، أو قصاص ، أو نكاح ، أو حق في الدمة ، أو رد عيب ، أو فسح بحيار .

وبالفساد: كدعوى الكافر بنكاح لمسلمة ابتداء ، وبالعكس ، أو حمر . أو مبة ، أو ما لا يتمول .

وهل يصح دعوى الحمر المقصود بحليلها ؟ شكك . والكافر شراء المصحف

والمسلم .

وبالكذب : كدعوى معاملة الميت بعد موته ، أو نكاح امرأة بالحجار وهو بالعراق .

وبالاجمال : كدعوى شيء ، أو فوس ، أو مال ، وفي سماعها اشكال . وتسمع في الوصية ، والاقرار ، والتعويض ، والهمة . وقد تشتمل على زيادة نفسها كدعوى دراهم من ثمن خمر .

ولاعية : كالشراء بشرط ان للبائع الاقالة ان استقاله .

ومؤكدة : كدعوى ثمن مبيع صنعته كذا ، أو اشتريت في الدكان ، أو هو واقف ، أو قاعد ، أو لابس كذا ، وتدخل في اللاعية .

وباقصة صفة : كدعوى شيء وهو موصوف كعرس وعبد ، أما لو قال : لي عليه ألف درهم ، فهل يحمل على العاقل من النقد ؟ الظاهر لا .

ودفصة في شرط : كدعوى نكاح امرأة لم يذكر بلوغها ورشدتها ووليها ، فيحتاج الى الاستعصال .

[٤٥]

قطب

المدعى قد يكون حقاً ولكن يقع فيه . ففي سماعه حيثما اشكال ، كدعوى علم فسق البينة أو كذبها ، فهي وحوب اليمين احتمال قريب ولو بكل فهل ترد اليمين ؟ لأقرب نعم ، فتظل الشهادة بحلله .

ولو ادعى كذب المدعى وفسقه لم تسمع ، ولو ادعى اقراره بالدعوى ففي تحليله اشكال ، والأقرب أن له احلافة .

أما لو ادعى أحلافه، والنعمس أحلافه على أنه لم يحلفه فهي السماع الاشكال أقوى، والأقرب العدم.

ولو ادعى العادى الأبرء كان له الاحلاف على الأقوى، وفي سماع دعواه على الحاكم أنه حكم له فيتوقف الحاكم شكال، أقر به السماع فيتذكر، أما لو أنكر لم تسمع قطعاً وليس له أحلافه.

أما لو قال لحضمة. احلف أنك لم تعلم أنه حكم لي، فهي سماعه اشكال، أقر به السماع. أما دعوى الكذب أو التروير على القاضي والشاهد فلا تسمع قطعاً، وهل يحكم بالكل؟ الأقوى لا. الا في دعوى ابدال المصاب، أو الاحراح، أو عدم الحول، فهي سماعها يعبر بيه خلاف، والأقوى السماع.

وهل يحتاج الى اليمين؟ احتمالان، فلو قلنا بها ممكن فهل يصح بالكل؟ اشكال.

ولو مات من لا وارث له فوجد في تذكرته: لي على فلان كذا، فادعى عليه الحاكم فأبكر وبكل عن اليمين، فهي القضاء بالكل اشكال هنا أقوى. ولو ادعى وصي الميت أنه أوصى للفقراء، فأبكر الوارث وبكل فهذا القضاء بالكل قريب.

ولو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول، وانهمه الحاكم، أو قال: انما اسلمت بعده، وقلنا بالأحد منه لزمته اليمين، فان مكل فالاشكال.

ومدعي استعجال الأبيات بالعلاج هل يحلف؟ اشكال، ولو قلنا به ممكن فهي المحكم حيثئذ اشكال. وكذا لو ادعى باطر الوقف أو لمسجد ممكن المدعى عليه، فهي رد اليمين على المدعي أو القضاء بالكل احتمالان.

وولد المرتق من ييب المال لو ادعى الاحتلام ليأخذ الرق. فهي تصديقه بغير يمين اشكال، ولو قلنا به ممكن فالاشكال.

ولو نكل الروح عن اليمين على الوطء في العه، فهي تكليف لمرأة أو بقضاء بالسكول اشكال .

ولو قس من لا واث له كانت اليمين على المنهم مع اللوث ، وبدونه ون نكل فاشكال .

ولو قلت الروح : فلتفتي فل الوصع ، فدعى الجهل لم يقل منه فيحلف على الجرم ، فان نكل حلفت هي ، فان نكلت نكلت العدة قطعاً . وهل هو من القضاء بالسكول ؟ احتمالان .

ولو طالب القادف المصدوف باليمين على عدم الرنا ، فهي وجوب تحليفه قولان ، فان قلنا به فكل فهو يقضي بالسكول أو ترد اليمين ؟ اشكال .

ولو ادعى الوبي ما لا للمولى عليه فأبكر المدعي عليه ونكل عن ايمين ، فهل يقضي به أو ينتظر البلوغ ؟ احتمالان .

وقيام البينة من الحجج الشرعية^١ ، فهو يصح اقامتها على ما في البد ؟ الأقرب نعم . وبعد قامة لحارح بيته لكن قبل تعديلها أو بعده قبل الحكم ، وفيه اشكال . أما بعد القضاء وقبل التسليم فأقوى في لاشكال ، وبعده في لسمع احتمال .

والمطلقة كالحارحة ، فان قلنا بترجيح الحارحة فهي لترجيح بها احتمالان . ويمين العفي للمسكر والاثبات للمدعي ، الا في للعد على فون ، و لقسامه ن كانت من المدعي ومع الشاهد الوحد و لمردوده ، والاسطهارة في الميت و لصبي والمخون والمائب . وهل يحلف المعسر لو أقام بيته ؟ الأقرب نعم مع طلب الخصم .

ولو ادعى الخصم الوطء فأقامت بيه بالكاراة ، فزعم عدم المسالعة والعود حلفت ونحيرت بينهما ، فان نكلت حلف ، فان نكل ففي المسح اشكال ، ومدهي

المواطأة في الاقرار لكتابة القبالة .

ولو ادعى شلل عضو فأقام الجاني اليمة على سلامته حلف معها على الأقرب ، ولا تلام بين الاقرار واليمين ، فيقبل بدونها من النسي في نفعه .

وتسمع اليمين في نفي العودية دون الاقرار بها بعد دعوى الحرية ، فان نكل حلف المدعي ، فان قلنا أن المردودة كالافرار عزم القيمة ، وان قلنا كالبيعة ثبت الرق .

وكل معوت حفاً على غيره ثم يرجع . ان كان مما لا يسدرك كالقتل والعنف والطلاق أكرم ، وان اسدرك كالافرار بالعين والشهادة بالملك هي العزم شكال . والحلف لا يكون الا على القطع في الاثبات والنفي اذا كان من فعله ، وان كان من فعل غيره فالاثبات كذلك . وفي النفي يحلف على عدم العلم .

ولو ادعى عليه حيايه بهيمة فأنكرها ، وحلف الجرم على الأقوى . ثم لو أنكر حيايه عبده فهل يحلف على الجرم أو على نفي العلم ؟ اشكال مشوه : من أن حيايته هل تتعلق بمحض الرقعة ، أو بها وبالدمه ؟

ولو ادعى موت الموروث فأنكر الوارث ، حلف على نفي العلم ان ادعى عليه ، ويحتمل البت . ولو ادعى المشتري على الوكيل اذن المالك في تسليم المبيع قبل قص الثمن فهل يحلف على نفي العلم أو البت ؟ احتمالان .

ولو ادعى البائع العهر عن تسليم المبيع وادعى علم المشتري ، احتمل على الب

ولو كان أحد اسبي الموروث معلوماً ، فادعى آخر سوته وعلم أحبه ، هي تحليفه على البت أو على نفي العلم اشكال .

ومكر الرضاع من الروحين يحلف على نفي العلم ، فان نكل حلف الاخر على البت . ويحتمل اختصاص البت بالروح ، والبت فيهما . وانما يجوز الحلف

على ما يحور ، شهادة عليه ، وهل يحور على ما يراه يحط إليه ، أو ما أحمره به
الثقة ؟ الأقرب لا .

والحلف على اثبات مال الغير غير جائز ، إلا في المجلس لو امتنع من الحلف
مع شاهد مدين ففي حلف العرماء اشكال والمدببون لومات تمام شاهد يدين فامتنع
الوارث من الحلف ، ففي حلف العرماء الاشكال ، ولو لم يتم شاهد فأنكر لعريم
فلاشكال بحاله . وهل للعرماء الدعوى لو لم يدع المجلس والورث ؟ شكال .

ولو أحسن الرهن الأمانة وادعى ادب لمرتهن وبكل حلف لمرتهن ، فإن نكر
فهل تحلف الأمانة ؟ الأقرب نعم .

ولو وصى لأم الولد بعد قتل ومات لو شاء حلف الورث ، فإن نكل ففي
حلفها اشكال .

[٤٦]

قطب

يمين الواجبة على المدعي سكول المسكر ، أو المردودة مه عليه هل هي
كافار المسكر أو كيبته المدعى ؟ احتمالان . فلو أقام المسكر البيعة بعدها سمعت على
الثاني ، ولم تسمع على الأول . ويمتنع في ثبوت الحق بها إلى الحاكم على الثاني
دون الأول .

ولو باع مر بعه وادعى زيادة على ما أحبر به ، وعلم المشتري بها ، ففي حقه
على نفي العلم اشكال ، مشؤه ما مر .

والصام لو ادعى الدفع ؟ فأنكر المصمون عنه ، ففي احلافه احتمالان مبيان
على رجوعه عليه لو صدقه ، وعدمه . فعلى لأول له الاحلاف على نفي علمه به ،

وعلى الثاني لا حلف ، لعدم الانتفاع وبشي على ما مر ، فان كانت اليمين كالأقرار فلا حلف ، وان كانت كالبيعة كان الأحلاف لرجاء الكول فيرجع عليه .

ولو ادعى اثبات على واحد رهناً مقصوداً ، فصدق أحدهما قضى له . وهل للأحرار أحلافه ؟ اشكال مشوه : من أن تصديقه هل يوجب العزم أم لا . وعلى الثاني هل له أحلافه ؟ ينسب على الأصل ، فعلى البينة يجاب ، والعائدة ليس إلا العزم . وعلى الأقرار لا حلف .

ولو ادعى على السعي قتل بوجب الدية ، فهل يلزمه اليمين ؟ ينسب على ما سبق ، فعلى الأقرار لا ، وعلى البينة نعم . ويحتمل وجوبها مطلقاً ، لا مكان حاله فتقطع الدعوى . ولو ادعى عليه فأبكر ومكل ، ورد فحلف المدعي بناء على الأصل ، فعلى الأقرار لا يشارك العزماء ، وعلى السنة يشارك . ويحتمل عدمها مطلقاً . ودعوى قبل الخطأ الثابتة بيمين الكول أو الرد توجب الدية ، فعلى الأقرار تلزم المسكر ، وعلى البينة تلزم العاقلة .

ولو تدعت الأختان روحية رجل ، فصدق أحدهما ، كان للأخرى أحلافه على الأقرب ، لأثبات المهر ، لا للروحية ، لأنهما بدكاره . ولو بكل حلفت وبطل تكاح لأخت ان قلنا أيهما كالبيعة ، وان فسا كالأقرار فاشكال .

ولو تدعى لاثان عيباً في يده فصدق واحداً ، كان للأخر أحلافه ، وحكمه ما مر . ولو كانت العين في يده فأقر بها لربد فصدقه ملكها ، ولو ادعاهما غيره فهل له أحلافه ؟ فيه ما تقدم .

ولو تدعى لاثان روحية امرأة ، فصدقت أحدهما ثبت تكاحه . وهل تحلف للأخر ؟ ينسب على ما سلف .

ويمين لممي المتعلقة بشيء لأثبات غيره لا بوجبه ، كحلف الساع على حدوث ، لعيب عند المشتري لنهي رجوعه بفساده ثم تعاضداً به بوجبه ، كالتحالف عند

المتحالف لم يكن للبائع مطالبة المشتري بأرشه ، لأن يمينه ليعني غرمه لا لاثبات حق على غيره ، فيحلف المشتري بعد العسخ على عدم حدوثه ، فإن ردها أو نكل يحلف البائع على الحدوث استحق الأرض على الاحتمالين .

ولو طلب الحد من القاذف ، فطلب اليمين على عدم الرنا ، وقلنا بثبوتها كمذهب الشيخ ، فكل أو رد يحلف على وقوعه سقط عنه الحد . ولا يحد المفدوف بيمينه على الاحتمالين ، لأنها لدفع لحد عنه لا لاثبات لرد .

و لو كبل على البيع ومض الثمن لو قر بها ، فأبكر الوكيل قصه حنف ، وعزم لمشتري ، ورجع على الوكيل ما اعترمه مع جهله بالوكالة . وليس الوكيل الرجوع على الموكل ، لعمه العزم بيمينه ، ولم يثبت بها شغل دمة الوكيل للمشتري فلو رد اليمين عليه احتصل تحليمه ، ويبرأ على الاحتمالين .

والشهادة والرواية يتعد في الجرم ، ونحتص الرواية بالعموم ، والشهادة بالخصوص . وشروطهما معتبرة عند الأداء لا التحمل ، الا في إطلاق اجماعاً . وهل البراءة من ضمان الحرية مثله ؟ قولان .

وهل رؤية الهلال من الرواية أو الشهادة ؟ احتمالان . والفائدة في التعدد . ومنه شأن الحلاف فيه ، وكذا المترجم يحتملان فيه ، والتعدد معتبر فيه ، وفي لأول على الأقوى .

والمقوم ، والفاسم ، وحافظ عمدة الركعات والأشواط ، والمعبر بالظاهرة والحاسة ودحول الوقت والقبلة ، والحارص ، والأقرب الاكتفاء فيها بالواحد ، الا المقوم فيه اشكال .

أما الفتوى و لحكم فمن قبيل الرواية قطعاً ، ولهذا اكفي فيهما بالواحد والادن لدخول الدار ، وتسليم الهدية وان كانا من قبيل الشهادة اكفي فيهما بالواحد عملاً بقرية الحال ، ولهذا قبل فيهما الصبي والعبد والفاسق .

ومنه قبول المرأة في روف العروس الى زوجها، عملاً بالقربة، ويحتمل خروج ذلك عن الوعين وشبهه بالرواية .

ولو روى أحد حدثاً يقتضي الحكم له وان لم يعلم الحاكم لاسمه ، أو العبد م يوجب عقفه فهي السماع قولان ، اقربهما السماع .

ومعنى شهد : حصر وعلم ، ومعنى روى : تحمل . وهل ترجح في الشهادة مع التعارض ... ١ لشاهد ليس أن يسي الأحكام على لأسباب بل الدليل لما سمع وأبصر بخلاف الحاكم فإن ذلك وطعته ، فالشاهد سبيل له والتصرف اليه . وإذا ذكر الشاهد لسبب فقد يكون سبباً في الترحيح ان رجحنا به ، وهل يقدح ذكره فيها ؟ تشكال . وهل للشاهد أن يشهد بالاستحراق عند مشاهدة التصرف بغير مزارع ؟ اشكال .

وقد يصح سناد الحكم الى لقرعة مع الاستدانة ، وعدم طريق غيرها ، لمحدث^{١٢} فيقرع من الأئمة عند سوائهم فيما به الترحيح ، وبين أولياء الميت لتجهيزه لذلك ، وبين الموتى في تعديم الدفن والصلاة إذا تساوا في العفن .

وعند التشاح لا يثار الصف الأول إذا استوى الورود في مجالس المساجد ، و الترحاب ، والمواضع المساحة ، ومنازل المدارس ، والربط وعند التشاح في لأحياء و لحيارة إذا امتنع الجمع ، وبين أهل الدعاوي والدرس عند الناصي والمدرس إذا تساوا في المحي . ولم يكن لأحد منهم ضرورة ، وبين الروجات في ابتداء القسمة والسر بهن

وفي تعارض الساب وعدم المرحح ، و لعيد الموصى بعقدهم دفعة ولم يسعهم ثلث ، وفي القسمة للتخصيص بالسهم المقسومة ، وعند تعارض الدعويين .

(١) الظاهر أن ما سقط وفي هامش « ض » الظاهر أن ترك كثير ، وفي « ض » مع التعارض الظاهر ترك كثير ان هذا ليس أن يبين الأحكام ...

(٢) الفقيه ٣ : ٥٢ ، حديث ١٧٤ ، التهذيب ٦ : ٢٤٠ ، حديث ٥٩٣ .

أما العادات وفتاوى و الأحكام المشتبهة ولا يصح استعمالها فيها إجماعاً .
 وشرع القسمة لازالة ضرر الشركة ، فيسحب نصيب قاسم عدل عارف بقوانين
 الحساب . ومن تراصي به الحصصان تمضي قسمته وان خلا عن الشرائط ، وهل
 تصح القسمة بين أهل اليد وال لم يثبت الملك عند الحاكم ؟ اشكال .
 وولي الفصل نائب عنه في وجوب القسمة فيحجر عليها لو امتنع ، وان لم تكن
 عبطة على الأقوى . أو لو طلبها شرطت قطعاً ، و لمشملة على التفويم لا يكفي فيها
 الواحدة على الأقوى .

ومنصوب الحاكم تلزم قسمته بالدرعه ، وعيره يحتاج الى الرضى بعده ان
 كانت ذات رد . ومتسوي للاحراء . قسمته اجبارية اذا طلب أي واحد ، ويجوز
 المحوص ، وهل يحتاج الى لاثين ؟ الاحوط نعم .

ولو طلب بعض الشركاء في المتساوي قسمته بعضاً في بعض لم يجبر الممتنع ،
 نعم لو طلب قسمة كل على حدته جبر الآخر .

ومختلف الاحراء اذا اشتملت قسمته على ضرر لم تصح قطعاً ، ولو اقتص
 بالبعض لم يجبر المتضرر ، ولو منع غير المتضرر في اجباره اشكال ، ولو انبغى
 الضرر عهما اجبر الممتنع ان لم تمنع الى رد ، ومعه لاجبر .

والثبات والامتنع ولعيبه اذا امكن تعديلها بالقيمة كانت قسمتها اجبارية ، والا
 توقفت على الرضى .

وعلو الدروس عليها اذا أمكن تعديلها قسمت بعضاً في بعض قسمة اجبارية ، والا
 كانت قسمة اختيارية .

* * *

ورد في نهاية المسحة « شر » : تمت الأقطاب بعون الملك الوهاب في يوم
 لثلاثاء في شهر ربيع الأول في سنة سنة وثمانين ومائتين بعد ألف من الهجرة

لتبوي (كذا) « ص » . كنه العبد لصعيف الحيف محمد رضا ابن أبي القاسم الموسوي .

وفي نهاية نسخة « ف » ورد : تمت الأقطاب يعود الملك الوهاب استسحه في دار السطة اصمهان عن نسخة كثيرة الأعلام في سنة ١٢٤٤ هـ بعد يوم البرور .

* * *

وأما الفقير إلى الله العلي محمد ابن الحاج رضا ابن الحاج محمد علي الحسون النجفي ، قد أتممت استنساخ هذا السر القيم وتحقيقه ، وانتهت في الصف من محرم الحرام عام ١٤١٠ هجرية ، سائلا المولى القدير أن يرصي عني وعن والدي ويرحمني ومن يلوذ بي انه سميع عليم .

فهارس الكتاب :

- ١) فهرس الآيات القرآنية
- ٢) فهرس الأحاديث الشريفة
- ٣) فهرس الاعلام
- ٤) فهرس الأماكن والقلاع
- ٥) فهرس أسماء الحيوانات
- ٦) مصادر التحقيق
- ٧) فهرس الموضوعات

فهرس الايات القرآنية

الاية	رقمها	السورة	الصفحة
ادخلوها بسلام آمنين	٤٦	الحجر	٥٣
فرهان مقبوضة	٢٨٣	البقرة	٥٢
وسلموا تسلما	٥٦	الأحزاب	٨٨
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق	١٢١	الأنعام	٥١

فهرس الاحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٦٥	ان دم الحيض اسود
٦٧	نعدي لك ولولدك
٥٢	عارية مصمونة
٦٦	في العم السائمة ركاة
٦٦	في كل أربعين شاه
٦٦	لانتقوا رقبة كافرة
٦٧	من احبى ارضاً ميتة فهي له
٦٧	من قتل قتيلاً فله سلبه

فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
ابراهيم عليه السلام	٨٥
ابن ادريس	٩٢
ابن بابويه	٨٦
الحسين عليه السلام	٩٤
السيد المرتضى	٨٧
الشيخ طوسي	٣٩ - ٦٠ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٨٩
	٩٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٣٢
	١٥٠ ، ١٧٤
صاحب الامر عجل الله تعالى فرجه الشريف	٧٢
العلامة الحلي	٩٢
ماعز (بن مالك الاسلمي)	٦٥
النبي محمد صلى الله عليه وآله	٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤
المجاشي	٦٥

فهرس الاماكن والبقاع

الصفحة	المكان
٩٣	البيت الحرام
٩٤	بيت المقدس
٦٦	بيت النبي صلى الله عليه وآله
٩٤	حائر الحسين عليه السلام
٧٥	عرة
١٦٢	الكعبة
٩٤	الكوفة
٩٣	المدينة المنورة
٦٦	المحصب
٤٠	المسجدين
٨٤ ، ٧٥ ، ٦٦	المشعر
٩٣	مكة المكرمة

فهرس أسماء الحيوانات

الاسم	الصفحة
الابل	٧٦
الحزير	١٤٢
السباع	١٣٢
سمكة	١٠٨
شاة	٧٦
عم	٧٦
قمل	٨٣
الكب	٦٦

مصادر التحقيق

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) سند العانة في معرفة مصحاحه : لعرايد بن أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم البحرري المعروف بابن الأثر . ب . ٦٣٠ هـ ، آفسيب المطبعة الإسلامية طهران .
- (٣) لاستنصار بما اختلف من الأخبار ، لشيع الصائفة محمد بن الحسن الطوسي ت ٤٦٠ هـ ، تحقيق السيد حسن الحرساني . نشر دار الكتب الإسلامية ، بطبعه الثالثة ١٣٩٠ هـ .
- (٤) لأصانه في تمييز لصحابة . لشهاب لدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ ، مطبعة السعادة .
- (٥) تهذيب الأحكام ، لشيع الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ، ت ٤٦٠ هـ ، تحقيق السيد حسن الحرساني ، دار الكتب الإسلامية طهران ١٣٩٠ هـ .
- (٦) تحرير الأحكام ، للعلامة الحلي أحمد بن يوسف بن علي بن لمطهر ت ٧٢٦ هـ ، مؤسسة طوبى للطباعة والنشر ، مشهد ، اعست مؤسسة آل البيت (ع) لأحياء التراث .

- (٧) الحصول . للشيخ الصلوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
ت ٣٨١ . تعليق علي اكثر المعاري ، بشر جماعة المدرسين / قم ١٣٠٤ هـ .
- (٨) السرائر : لمحمد بن ادريس لحلي العجلي ، ت ٥٩٨ هـ مشورت المعارف
الاسلامية ، قم ١٣٩٠ هـ .
- (٩) السس الكبرى : لأبي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٨٤٥٨ ،
دار الفكر / بيروت .
- (١٠) سس بي داود : لأبي داود السجستاني ، ت ٢٧٥ هـ ، دار الفكر لعربي /
بيروت .
- (١١) سس السائي لأبي عبد الرحمن بن احمد بن شعيب السائي ، ت ٨٣٣٠ ،
دار احياء التراث العربي / القاهرة
- (١٢) الصحاح : لاسماعيل بن حماد الحواري ، تحقيق احمد عبد المعور ،
دار العلم للملايين / بيروت ١٤٠٤ هـ .
- (١٣) صحيح البخاري : لمحمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ ، دار حياء
التراث العربي / القاهرة .
- (١٤) صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج قشيري ، ت ٢٦١ هـ ، دار حياء
التراث العربي / القاهرة .
- (١٥) عوالي دلالى العربيه ، لابن أبي جمهور الأحسائي ، من اعلام القرن
التاسع ، تحقيق الشيخ العراقي .
- (١٦) القاموس المحيط : لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ هـ ، دار الفكر
العربي / بيروت .
- (١٧) الكافي : ثلثة لاسلام الشيخ الكليني ، ت ٢٢٩ هـ ، المكتبة الاسلاميه / طهران
١٣٨٨ هـ .

(١٨) الميسوط : الشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت ٤٦٠ /
بشر المكتبة المرتضوية، ١٣٨٧ هـ .

(١٩) المقنع والهداية . للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
ت ٣٨١ هـ مؤسسه المطبوعات الدينية / طهران، ١٣٧٧ هـ .

(٢٠) من لا يحضره الفقيه : للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
ت ٣٨١ هـ، دار الكتب الإسلامية . ١٣٩٠ هـ .

(٢١) الناصريات : لأبي القاسم الحسين بن علي الشريف المرتضى ت ٤٣٦ هـ
بشر مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	
حياة المصنف : اسمه ونسبه وولادته	٨
: مثله وحياته وما قيل فيه	١٠
٠ اطراء لعلمائه له	١٧
٠ مؤلفاته	١٨
: اساتذته وشيوخه	٢١
: تلامذته والرايون عنه	٢١
: وفاته	٢٣
السخ لخطية المعتمدة في التحقيق	٢٣
مهجية التحقيق	٢٤
سادج من السخ لخطية المعتمدة في التحقيق	٢٦ - ٣١
مقدمة المؤلف	٣٣

قطب ١

- ٣٤ تعريف الفقه ، وموضوعه ومسائله ومبادئه
٣٠ تعريف الحكم وبيان اقسامه ومدركاته

قطب ٢

- ٣٦ تعريف الواجب وبيان اقسامه

قطب ٣

- ٣٧ ذكر بعض الالفاظ المترادفة
٣٧ بيان اقسام لوصف : السب ، الشرط ، العاقل ، العاص
٣٨ تقسيم السب الى : معوي ووقفي وفعلي وقولي
٣٨ تقديم المسبب على السبب
٣٨ اتحاد السبب والمسبب ، وتعدد احدهما
٣٩ تعدد السبب واختلاف الحكم
٣٩ صحة اعمال السببين
٤٠ حكم تباين الاسباب
٤٠ اتحاد لسبب دون مسببه

قطب ٤

- ٤١ في كون الوقت سبباً

٤١	حكم الشك في السب
٤٢	حكم مالو نذر الحلال في ملقة
٤٢	وسم اشرط
٤٢	فسام المانع

قطب ٥

٤٣	بيان متعلق الأحكام
٤٤	اسباب التسلط على ملك الغير

قطب ٦

٤٥	البناء على الأصل
٤٥	تعارض الأصيب
٤٥	تعارض الأصل والظاهر
٤٦	لاكتفاء لدية في بعض الاعمال

قطب ٧

٤٦	بيان برخص لشرعية
٤٧	وقوع التحقيق في العقود
٤٧	اقامة الحاجة مقدم الضرورة في التفسير

قطب ٨

- ٤٧ معي الضرر سبب لشرعية الحكم
٤٨ تقابل المصلحة والمصلحة
٤٨ العمل بحكم العادة
٤٨ رجحان العادة على التمييز
٤٩ تغير الأحكام بتغير العادات

قطب ٩

- ٤٩ أقسام اللفظ من حيث الدلالة
٤٩ حمل اللفظ على الحقيقة
٥٠ ما يعتبر فيه اسم الفاعل والمفعول
٥٠ عدم جوار استعمال الصريح في غير ما به بدون قرينة
٥٠ تعليق العقد على ما هو واقع
٥١ عدم جوار حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمحار
٥١ عدم انعقاد الحلف على فعل فاسد
٥١ تعارض الحقيقة المرحوحة والمحار الراجح
٥١ ورود الصفة للتوصيح والتخصيص
٥٢ حكم اجتماع الإشارة والاضافة

قطب ١٠

- ٥٣ اختلاف السب والحكم او احدهما في المطلق والمقيد

٥٣	بيان التأويل
٥٣	تطبيق اللفظ بما يستحيل تعلقه به
٥٤	احكام الاشارة وتعارضها مع الواقع
٥٤	تطبيق الحكم على شيء آخر
٥٤	تردد الوصف بين الحسي والمعنوي
■	تقدير الرخص الثابتة على خلاف الدليل بقدرها
٥٥	عدم حوار العدول من اصل مستعمل الى مهجور
٥٥	تردد الفرع بين اصليين

قطب ١١

٥٧	العمل بالاصليين المتناولين
٥٧	امثلة على العمل بالاحتياط
٥٨	بعض احكام الشك

قطب ١٢

٥٨	قصر الحكم على مدلول اللفظ
٥٩	الحكم اذا تع ما يشه الاصل
٥٩	حكم طريان الرافع للشيء
٥٩	جريان الاحكام قبل العلم بالرافع

قطب ١٣

- ٦٠ تعريف الانشاء والفرق بينه وبين الخير
٦٠ بيان صيغ الانشاء والعقود
٦٠ دحوّل الشرط على السبب
٦١ اختلاف تأثير المانع
٦١ حكم المشرف على الزوال
٦١ مصاديق قاعدة وحوب ما لا يحم الواجب لانه
٦٢ عدم تعلق الأحكام بالمائم والغافل

قطب ١٤

- ٦٣ تعلق الأمر واليهي
٦٣ اقتضاء اليهي العباد في العادة
٦٣ تعلق النهي بوصف خارج
٦٤ ذكر الفاظ العموم
٦٤ ترك الاستفصال في حكاية لحال

قطب ١٥

- ٦٦ حمل المطلق على المقيد اعمال للدليلين
٦٦ العمل المتعدد بين الجبلي والشرعي
٦٦ حكم لعمال لسي (ص) الي اتى بها بقصد العربة

- ٦٧ تعارض افعال النبي (ص) واقواله
 ٦٧ تقسيم افعال النبي (ص)
 ٦٧ حجية الأحكام
 ٦٧ شرط لعدالة في الحكم والقاضي وأمينه ووصى والشاهد .
 ٦٨ عدم اشتراط عدالة الأب والجد والمؤذن ...:

قطب ١٦

- ٦٨ بحر المحتف بالقرائن
 ٦٨ احكام تتعلق بعدم الصبي
 ٦٩ تعمق الحكم بالماهية الكلية
 ٦٩ حرمة أذى النفس
 ٦٩ متعلق بحرف الملام
 ٦٩ اعتبار الموالاة في العقود والنفاعات
 ٧٠ أحكام متفرقة

قطب ١٧

- ٧٠ أحكام الية

قطب ١٨

- ٧٣ الجزم في الية

٧٣	بيان عيب الكفارة
٧٣	ذكر امثلة تتعلق بموضوع الجزم في النية
٧٤	حكم بية العبادہ التي يمكن وقوعها على وجهين
٧٤	بحث في كون النية جزء أو شرط
٧٥	حكم قطع النية

قطب ١٩

٧٥	صححة إيقاع بية عماده في أثناء أخرى
٧٦	جوار اقتران العادتين بية واحدة
٧٦	عدم وجوب العمل بالشروع فيه
٧٦	وجوب مقارنة البية لأول العمادة
٧٧	الاكتفاء بالية الواحدة في الأعمال المتصلة
٧٧	تعريف النية

قطب ٢٠

٧٧	اقسام الرياء ووجوب التحرز منه
٧٨	وجوب البية في بعض الأعمال وعدم وجوبها في أخرى
٧٩	أحكام متفرقة

قطب ٢١

٨٠	بحث في الرخصة والمزيمة
----	------------------------

٨١	نجاسة ما حرم استعماله في الصلاة والأغذية
٨١	أحكام النجاسات
٨٢	حكم النجاسات التي لا يمكن التحرر عنها
٨٢	معنى المحدث
٨٣	أحكام المحدث
٨٣	اشتمال الصلاة على حقوق متعددة
٨٤	ذكر بعض الرخص التي جعلها الشارع

قصب ٢٢

٨٤	انقسام المحطبات الى تكليف ووصح
٨٥	لا بدل للصلوات الخمس الا الظهر
٨٥	نعمين لغاتحة في الصلاة
٨٦	الفرد بين سورتين
٨٦	سقوط لغاتحة في بعض الحالات
٨٧	حكم الواجب الواقع على هيئات
٨٧	استحباب هيئة المستحب
٨٧	عدم دلالة دليل الحكم مع معارضه
٨٨	تعارض المحاص والعام
٨٨	بطلان الصلاة بالأكل والشرب

قطب ٢٣

٨٨	يحتوي هذا القطب على أحكام متفرقة في الصلاة
----	--

قُطْب ٢٤

- ٩٢ متعلق الزكاة
٩٢ متعلق الصوم
٩٣ متعلق الحج
٩٣ انفصالية مكة عنى لمدينة

قُطْب ٢٥

- ٩٤ احكام الكفار
٩٥ مايوجب الكفر

قُطْب ٢٦

- ٩٦ لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرائطهما
٩٧ عدم شرطية علم المهي بالمنكر فى الانتكاز
٩٧ وحوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوري
٩٧ استحباب الأمر بالمستحب والنهي عن المنكر
٩٧ إقامة الحدود فى زمان الغيبة

قُطْب ٢٧

- ٩٨ تعريف المداينة وحكمها

- ٩٨ تعريف التفتية وما يتعلق بها من احكام
- ٩٨ تقسيم الدرعية الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ٩٩ تقسيم الاعمال الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ١٠٠ تقسيم النحل الى الاحكام الشرعية الخمسة
- ١٠٠ العجب ، والفرق بينه وبين الرياء

فصل ٢٨

- ١٠٠ تعريف لعينه وسمها
- ١٠١ احكام صلة الرحم
- ١٠١ حقوق الوالدين
- ١٠٢ احكام السب

فصل ٢٩

- ١٠٣ نرحم الحقوق
- ١٠٤ لاترجيح في حقوق العباد المتساوية
- ١٠٤ ترجيح بعض الحقوق على غيرها
- ١٠٥ حكم الحاكم في اهل الدمة
- ١٠٥ حق الله وحق العباد
- ١٠٦ ذكر مصاديق متعددة للحقوق

قطب ٣

- ١٠٧ النيابة واحكامها
١٠٧ اجتماع الخاص والعام
١٠٨ احكام النذر
١٠٨ احكام اليمين
١٠٩ اسماء الله تعالى الخاصة التي يحقدها اليمين
١٠٩ احكام مخالفة اليمين

قطب ٣١

- ١١٠ الملك وما يجوز تملكه
١١١ الايجاب والقبول
١١١ عدم جواز اجتماع العوض والعوض
١١٢ ذكر بعض احكام الوقف

قطب ٣٢

- ١١٣ ذكر بعض احكام البيع
١١٤ اجراء العقود مع الشك فيها
١١٥ الشرط في العقد
١١٥ القبض في العقد

قطب ٣٣

- ١١٦ تقسيم العقود الى لازمة وجائزة
١١٧ ذكر بعض الحيارات
١١٧ الجمع بين العقدين
١١٧ توقف الملك على الناقل او الكاشف
١١٨ بعض احكام الطلاق والخلع
١١٨ تبعه الفوائد لاصلها

قطب ٣٤

- ١١٩ تقسيم البيع الى الاحكام الشرعية الحممة
١١٩ ذكر بعض الاحكام المتعلقة بالبيع
١٢٠ احكام الفرر
١٢١ ذكر بعض الحيارات
١٢٢ ترلزل المقتد
١٢٣ الفرق بين مطلق البيع والبيع المطلق

قطب ٣٥

- ١٢٤ احكام القرض وتوابعه
١٢٥ معنى الذمة
١٢٥ اجارة الحلي

فقط ٣٦

١٢٦	احكام الأمانة
١٢٧	حكم الوكالة
١٢٨	احكام الصمان
١٢٩	احكام الاقرار
١٣٠	الاستثناء في الاقرار

فقط ٣٧

١٣١	الاحكام المتعلقة بالغير
١٣١	سواء المعتبر شرعاً على الصحيح دون التفريق
١٣٢	احكام متفرقة
١٣٤	حكماء تتعلق دليه
١٣٤	بعض احكام الوفاء

فقط ٣٨

١٣٥	تقسيم النكاح الى الاحكام لشرعة الخمسة
١٣٥	اللوأى يحرم نكاحهن او يكره
١٣٥	تقسيم النكاح الى : دوام ومتعة وملك
١٣٦	الأولياء في النكاح

١٣٧	تقسيم وطء الروجة الى لأحكام الشرعية الحمسة
١٣٨	حقوق الزوجين
١٣٩	أحكام الحائبة
١٤٠	أحكام متفرقة في النكاح

٣٩ -

١٤١	أحكام البكارة
١٤٢	أحكام الوطء
١٤٣	أحكام المهر
١٤٣	أحكام التنازع بين الزوجين
١٤٤	أحكام متفرقة في النكاح

٤ - قطب

١٤٦	اسباب الفرقة
١٤٦	اقسام الطلاق
١٤٨	تعليق الطلاق على شيء معين

٤١ - قطب

١٤٩	أحكام الارث
١٥٠	طبقات الارث

١٥١	توريث العصبية والمول
١٥١	دور الفرض وذوو القربة
١٥٢	احكام الكلالة والرد
١٥٣	اجتماع النسيب والسبين
١٥٣	موانع الارث
١٥٤	المروض

فقط ٤٢

١٥٥	حد الوطء المحرم وتناول المسكر ، والقذف بالربا
١٥٦	التعزير
١٥٦	اقسام القتل
١٥٨	اشتراط المماثلة في القصاص
١٥٩	العفو عن القصاص والدية

قطب ٤٣

١٦٠	العفو عن القصاص الى الدية
١٦٠	احكام متفرقة في القصاص
١٦١	احكام العاقلة
١٦١	احكام الدية
١٦١	احكام الاجتهاد
١٦٣	الفرق بين الفتوى والحكم

متعلق الحكم ١٦٤

قطب ٤٤

١٦٥	القسامة
١٦٦	احكام اليد
١٦٦	احكام التراجع
١٦٧	معرفة المدعي والمنكر
١٦٧	تقسيم الدعوى الى عدة اقسام

قطب ٤٥

١٦٩	احكام اليمين
١٧١	سماع اليمين في نفى العبودية دون الاقرار بها
١٧١	احكام متفرقة في الدعاوى

قطب ٤٦

١٧٢	اليمين الواجبة
١٧٣	احكام متفرقة في الدعاوى
١٧٤	العرق بين الشهادة والرواية
١٧٥	القرعة

فهرس الكتاب :

- ١٨١ فهرس الايات القرآنية
- ١٨٢ فهرس الأحاديث الشريفة
- ١٨٣ فهرس الأعلام
- ١٨٤ فهرس الأماكن والمعالم
- ١٨٥ فهرس أسماء الحيوانات
- ١٨٦ مصادر التحقيق
- ١٨٩ فهرس الموضوعات



